

أمر إسناد

المعيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

" شركة الاندلس للمقاولات العامة - صالح محمد عليان قنديل وشركاه "

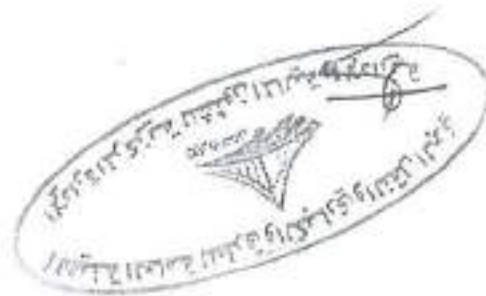
تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرسل رفیق هذا نسخة من العقد رقم
(١٢٥٤ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣) المؤرخ في ٢٢ / ١ / ٢٠٢٣ بمبلغ
١١٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون جنيه (فقط وقدره مائة وخمسة عشر مليون
جنيه لا غير) والموقع بين الشركة والهيئة بشأن قيام الشركة بعملية
" إسناد تنفيذ الجسر الترابي والاعمال الصناعية بقطاع العاصمة الادارية
ضمن مشروع انشاء القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة
الادارية - العلمين - مطروح) قطاع السويس - الجلالة لتنفيذ المسافة من
الكم ١٠١,٣٥٦ إلى الكم ١٠٢,٧٥٦ بطول ١,٤ كم اتجاه الجلالة على
أن يتم التنفيذ طبقا لشروط ومواصفات الهيئة الخاصة بهذه العملية هذا
وستولى " للمنطقة المركزية الاولى " الإشراف على التنفيذ و تجهيز
وتسليم الموقع للشركة فوراً .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

(التوقيع)

عميد / أبو بكر احمد حسن عساف
رئيس الإدارة المركزية
للشئون المالية والإدارية



حركات

التمهيد

بناءً على موافقة مجلس الوزراء رقم (١٥٢) المنعقدة برئاسة السيد الدكتور / مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٤ على إسناد تنفيذ الجسر الترابي والأعمال الصناعية بقطاع العاصمة الإدارية ضمن مشروع إنشاء القطر الكهربائي السريع (العين السكنية - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) قطاع السويس - الحلاية لتنفيذ المسافة من الكم ١٠١,٣٥٦ إلى الكم ١٠٢,٧٥٦ بطول ١,٤ كم اتجاه الحلاية (بالأمر المباشر) بتكلفة تقديرية ١١٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون جنيه (فقط وقدره مائة وخمسة عشر مليون جنيه لا غير) حيث قام الطرف الأول بمفاوضة الطرف الثاني " شركة الاندلس للمقاولات العامة - صالح محمد عليان قنديل وشركاه " على الأسعار الخاصة ببند الأعمال الخاصة بالعملية عالية والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك بمبلغ وقدره ١١٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون جنيه (فقط وقدره مائة وخمسة عشر مليون جنيه لا غير) شاملة الضريبة .

وباعتبار محضر المفاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتما لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية " إسناد تنفيذ الجسر الترابي والأعمال الصناعية بقطاع العاصمة الإدارية ضمن مشروع إنشاء القطر الكهربائي السريع (العين السكنية - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) قطاع السويس - الحلاية لتنفيذ المسافة من الكم ١٠١,٣٥٦ إلى الكم ١٠٢,٧٥٦ بطول ١,٤ كم اتجاه الحلاية " بالأمر المباشر طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها ١١٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون جنيه (فقط وقدره مائة وخمسة عشر مليون جنيه لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروط ووثائق العقد

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " شركة الاندلس للمقاولات العامة - صالح محمد عليان قنديل وشركاه " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (١٢) شهر من استلام الطرف الثاني للموقع خالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم 671gulf223060501 بمبلغ وقدره ٥,٧٥٠,٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين وسبع مائة وخمسون ألف جنيه لا غير) صادر من بنك مصر فرع جسر السويس بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢ ساري حتى ٢٠٢٣/١١/١ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة . ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .



البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال الممندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

يجوز للهيئة صرف دفعة مقدمة بما لا يتجاوز نسبة ١٠ % من قيمة التعاقد بعد توقيعه أو حسب قيمة الاعتمادات المالية المتاحة وذلك مقابل خطاب ضمان مصرفي معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأي شروط وساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي لتلك المبالغ وذلك إعمالاً لأحكام المادة رقم (٩٢) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ مع مراعاة ما نصت عليه هذه المادة بأن تستخدم في تزويد المشروع بالمعدات والمواد والتجهيزات المطلوبة لمباشرة العمل بصورة فعلية لإنجاز المشروع ولا بصرف فروق أسعار عن هذه الدفعة .

البند الثامن

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق وبون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

البند التاسع

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايضة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .



البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بإتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسئولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بممتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسئوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني

البند الحادى عشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاها .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلي ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلغيات علي حسابه خصما من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة

البند الثالث عشر

يلتزم الطرف الثاني بإستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية والغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه علي أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسؤولية القانونية المترتبة علي ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول .

المبحث الرابع عشر

للطرف الثاني يكون مسئولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذ الأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدي آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة علي الطرف الثاني وحده .

لمند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة علي التنفيذ الدقيقة طبقاً لـ قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة

١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - ص ١٠١ الرقم القيدى ١١٧٦٥ - ت ٢٣٨٩١٩٧٦ - ٢٣٨٩٢٠٨٤ (٢٠٢) الخط الساخن ١٩٨٨٧

contact: aw@parh.gov.eg aw@parh.gov.eg aw@parh.gov.eg

البند السادس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا اخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع علي حساب الطرف الثاني خصما من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة.

البند السابع عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما يصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية ، وفي حال تغيير احد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته علي العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية .

البند الثامن عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كليا أو جزئيا .

البند التاسع عشر

تسري علي هذا العقد أحكام قاتون تنظم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولا تحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند العشرون

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥%) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول علي موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك علي أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطاءه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص

البند الحادي والعشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة علي الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، وتكون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده علي الطرف الأول ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة علي القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة علي القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

خداهم بسم محمد عبد
 محمد عبد
 محمد عبد



ص ١٠٤٣
 - محل جهاز العمل
 الاداري (المعامل)
 مرفق موافقة على
 السيد اللواء / رئيس مجلس إدارة

بحسن تنفيذها علي التوجه الأكمل
 اريخ الإستلام الإبتدائي للأعمال
 سنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون
 قانون آخر ، ويكون مسئولاً عن بقاء
 نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه علي نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

يلتزم الطرف الثاني بضمان
 لمدة سنة واحدة لجميع
 وحتى الإستلام النهائي . وذلك ط
 إخلال بمدة الضمان المنصوص
 الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان سب سروط اسعاف فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه علي
 نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه علي نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

البند الثالث والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ
 من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم علي أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة علي ما
 جاء بنود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الخامس والعشرون

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ علي أسعار
 المواد (الأسمنت - الحديد - السولار) وفقاً للمعاملات المحددة
 في عطائه لتلك البنود وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات
 التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وطبقاً للتعريفات والمعادلة
 والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات
 العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م .

البند السادس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول
 بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء وال لزوم .

الطرف الثاني

شركة الاندلس للمقاولات العامة

التوقيع :
 السيد / عماد الدين محمد عليان
 مدير وشريك

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

التوقيع :
 اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى
 رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري



وزارة النقل
الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري
الإدارة المركزية لبحوث الطرق

الهيئة العامة
للطرق والكباري والنقل البري
الإدارة المركزية لبحوث الطرق

دفتر الشروط والمواصفات لسنة ٢٠٢٢

عملية : تنفيذ الجسر الترابي والاعمال الصناعية بقطاع العاصمة الادارية ضمن مشروع القطار الكهربائي السريع
(العين السخنة - العاصمة الادارية - العلمين - مطروح)
قطاع السويس - الجلالة
في المسافة من كم ١٠١+٣٥٦ الى كم ١٠٣+٧٥٦ بطول ١.٤ كم (اتجاه الجلالة)
(المنطقة الاولى المركزية)

تاريخ المفاوضة: الساعة يوم / / ٢٠٢٢

عدد الصفحات التي يضمها الدفتر () بما فيها عدد () رسومات

دفتر المواصفات القياسية
للهيئة العامة للطرق والكباري لسنة
١٩٩٠ يعتبر متما لهذا الدفتر.

رئيس الإدارة المركزية
لبحوث الطرق

مدير عام
صيانة الطرق

رئيس الإدارة المركزية
للمنطقة الأولى المركزية

مهندس / مهندس /

مهندس /

حسام بدر الدين

منال عمر

مجدي عبد السلام

رئيس قطاع التنفيذ والمناطق

رئيس الإدارة المركزية
للمشؤون المالية و الإدارية

عميد /

مهاى أحمد فرج

مهندس /

أبو بكر أحمد حسن عثمان



ملحوظات هامة:
على المفاوض الموقع والمختم على شكل نسخة من صفحات هذا الدفتر

دفتر الشروط والمواصفات لسنة ٢٠٢٢

عملية : تنفيذ الجسر الترابى والأعمال الصناعية بقطاع العاصمة الادارية ضمن مشروع القطر الكهربائى السريع
(العين السخنة - العاصمة الادارية - العلمين - مطروح)
قطاع السويس - الجلالة
فى المسافة من كم ١٠١+٢٥٦ الى كم ١٠٢+٧٥٦ بطول ١,٤ كم (اتجاه الجلالة)
(المنطقة الاولى المركزية)

تاريخ المفاوضة: الساعة يوم / / ٢٠٢٢

عدد الصفحات التى يضمها الدفتر () بما فيها عدد () رسومات

دفتر المواصفات القياسية
للهيئة العامة للطرق والكبارى لسنة
١٩٩٠ يعتبر متمماً لهذا الدفتر.

رئيس الإدارة المركزية

لبحوث الطرق

مهندس /

"حسام بدر الدين"

مدير عام

صيانة الطرق

مهندس /

"منال عمر"

رئيس الإدارة المركزية

للمنطقة الاولى المركزية

مهندس /

"مجدى عيد السلام"

رئيس الإدارة المركزية

للمشتون المالية و الادارية

عميد /

"أبوبكر احمد حسن عساف"

رئيس قطاع التنفيذ و المناطق

مهندس /

"سامى احمد فرج"



أعمال الجسر الترابي لمشروع القطار الكهربائي السريع

الشروط الخاصة

الشروط الخاصة

أولاً : تجهيزات الموقع

(غير مستخدم في حال توفيرها بذات القطاع من الشركة)

- تجهيزات المفاعل الوظيفية

(غير مستخدم إلا حال توفيرها بذات القطاع من الشركة)

- معمل الموقع

الإختبارات :

يتم تجهيز معمل الموقع وتزويده بالأجهزة اللازمة بحيث تسمح بإجراء الإختبارات القياسية التالية وأية اختبارات أخرى ورد ذكرها بالمواصفات

Soils	AASHTO/ ASTM
- Mechanical Analysis of Soils	T 88
- Determining the Liquid Limit and the Plastic Limit of Soils	T 89
- Density of Soil In-place by the Sand-Cone Method	T 191
- Sand Equivalent Test	T 176
- Moisture Density Relations of Soils using a 10-pound Hammer and 18-inch Drop	T 180
- California Bearing Ratio (CBR)	T 193

AGGREGATES

AASHTO/
ASTM

- Mechanical Analysis of Aggregates	T 88
- Unit Weight of Aggregate	T 19
- Organic Impurities in Sand for Concrete	T 21
- Specific Gravity and Absorption of Fine Aggregates	T 84
- Specific Gravity and Absorption of Coarse Aggregates	T 85
- Resistance to Abrasion of Coarse Aggregate using Los Angeles Machine	T 96
- Clay lumps and friable particles in aggregate	T 112



أعمال الجسر الترابي لشروع القطار الكهربائي السريع
الشروط الخاصة

CONCRETE	AASHTO/ ASTM ES1658
- Compressive Strength of Molded Concrete Cubes	
- Making and Curing Concrete Compressive and Flexural Strength Test Specimens in the Field	T 23
- Quantity of Water to be used in Concrete	T 26
- Slump of Portland cement Concrete	T 119
- Making and Curing Concrete Test Specimens in the Laboratory	T 126
- Sampling Fresh Concrete	T 141

وتزول ملكية المعدات والأجهزة جميعاً للمشاول بعد انتهاء الأعمال وتسليم المشروع ويترتب للمشاول بتأمين كافة المتطلبات الموافقة عليها من قبل المهندس واللازمة لأخذ العينات واختبارها وتشغيل المعمل، ويسكن المعمل بالقرب من مكتب المهندس أو أي مكان آخر يوافق عليه المهندس، ويتم تزويد المعمل بالتقنيين والعمال المهرة ولا يتم إقصاء أي فني سبق اعتماده للعمل بالمعمل دون مواظبة المهندس المشرف.

وسيتم إجراء كافة الاختبارات المعملية في معمل الموقع و المعامل المركزية بالهيئة وهما المرجع الوحيد لاختبارات الجودة المشروع، وفي حال تكرر ذلك فيمكن إجرائها بمواظبة الهيئة بأية جهة حكومية تحددها الهيئة أو أية جهة أخرى مستقلة متخصصة ومعتمدة تحددتها الهيئة في حال عدم إمكان الفحص في المراكز الحكومية في مصر أو خارجها. هذا و يتم اعتماد معايير الخلطات و أجهزة المعمل بالموقع من قبل المعامل المركزية بالهيئة.

يقوم المشاول بتوفير مهندس مواد القيام بالاختبارات المطلوبة طبقاً للعقد على ألا تقل خبرته عن ١٥ عاماً في اختبارات المواد الترابية ومواد البناء ويكون لديه المؤهل المناسب، ويتم اعتماد مؤهلاته من المهندس بالإضافة إلى عدد ٢ فنيين مهرة وأية عمالة أخرى لازمة لأخذ العينات وتشغيل المعمل.

مع عدم السماح ببدء العمل في أي مرحلة من مراحل المشروع إلا بعد قيام المشاول بتوفير كافة أجهزة المعمل اللازمة لإجراء الاختبارات المطلوبة تلك المرحلة وفقاً للبرنامج الزمني المعتمد.

٢- أجهزة المساحة

للمشاول مسئول عن توفير وصيانة أحدث الأجهزة المساحية اللازمة لإتمام الأعمال خلال فترة العقد وعليه تأمين محطة رصد متكاملة (Total Station) يتكامل الملحقات وجهاز قياس مناسيب (ميزان رقمي) بحامل مشتركاتها، تكون مخصصة لاستخدام الاستشاري أو المهندس المشرف في تنفيذ الأعمال المساحية، والمشاول مسئول عن معايرتها دورياً وإستبدال أي منها في حال إرسالها للصيانة، طبقاً لأحدث المواصفات وتوافق عليها الهيئة وتزول ملكيتها للمشاول بعد نهي الأعمال و الاستلام النهائي للمشروع.



أعمال الجسر التوازي لمشروع القطار الكهربائي السريع الشروط الخاصة

١- لوحات المشروع

(غير مستخدم في حال توفرها بذات السانده من الشركة)

على الماول فور توقيع العقد إعداد وثيقتين عدد (٢) لوحة تقنية وكحد أدنى بالمقاسات التي تحددها الهيئة تثبت عند بداية الماول وعند نهايته بالاتحاد العاكس والمواقع التي تحددها الهيئة. وتتضمن اللوحة اسم المشروع والمالك والمهندس والماول وتاريخ بدء

العمل ومدة التنفيذ . وعلى الماول الحصول على تصريح الجهات المعنية قبل تثبيتها. كما يلتزم بإزالتها عند انتهاء الخطة إليها وفقاً لتعليمات المهندسين. ويخصص تماماً مواقع ٥٠٠ جنيه شهرياً على كل لوحة لأكثر من تركيبها.

٢- البرنامج الزمني وبرنامج التوريدات والتدفقات النقدية للأعمال

يقدم الماول البرنامج الزمني حسب المبدأ رقم ١٢ بالشروط العامة (٢) من خلال مكتب أو مهندس متخصص ذو شهادات علمية في هذا المجال يعتمد من الهيئة لوجب أن يكون تسلسل المهام بالبرنامج الزمني منطقياً ومتجنباً تقاصيل كافية لتوضيح الطريقة المقترحة في التنفيذ مع توضيح مدة التنفيذ لكل مهمة وبيان كيفية تداخل الأنشطة وإزدياد بعضها ببعض وذلك وتعرض الأنشطة بحيث توضح المدد الخاصة والتمويل المطلوب للتنفيذ باستخدام برنامج (Primavera) أو (Microsoft Project) بتجهيز وسوعات الورقة التنفيذية لنبود العمل المختلفة وفترات المراجعة والإعتماد . ويتم تحديث هذا البرنامج شهرياً بواسطة الماول واعتماد من المهندس علي أن يتم إرفاق البرنامج الزمني المعتمد مع أول مستخلص جاري وكذلك تقديم التحديثات البرنامج الزمني المعتمد مع كل مستخلص جاري .

وعلى الماول أن يقدم للطرف الأول كذلك تقريراً مفصلاً من خلال مهندس متخصص مع برنامج تنفيذ الأعمال (البرنامج الزمني) بمثابة المشروع وتحديثه وتقدير للتدفقات النقدية بكل النقط التي يستحق الحصول عليها بموجب هذا العقد (Cash Flow) وذلك على فترات شهرية ونصف شهرية . ويكون جدول الدفع بالمسيلة التي يريها المهندس وبما يتوافق مع البرنامج الزمني لتنفيذ الأعمال . كما يكون بالتفصيل الكافي لتمكين المهندس من تقدير مدى توافق قيمة المقصوعات مع حجم الأعمال المتقدمة . ويجب أن يراعى عند تقديم البرنامج الزمني الأخذ في الاعتبار الأحوال الجوية وتقدير فترات التوقف للنبود طبقاً لطبيعة موقع العمل علماً أنه لن يتم احتساب مدد إضافية عن توقف الأعمال عن الظروف المناخنة و البرنامج الزمني المحدث والمعتمد من المهندس هو المرجعية لحساب المدد الإضافية وفروق الأسعار .

سيقوم الماول بالتعاقد على جميع خامات المشروع بفترة كافية قبل بدء تنفيذ النبود هذا و لن يتم احتساب مدد إضافية أو فروق أسعار عن المواد التي يتم تدويرها نتيجة التعديلات للبرنامج الزمني للمشروع فيما عدا الببومين والسولار وحديد الأسلاك والأسمنت

ثانياً : متطلبات الإنشاء

١ - تأمين سلامة المرور

يجب على الماول أن يكون مدرستا أن الطريق المطلوب إنشاءه يتصل بطريق قائمة ذات حركة نذل ومرور . ولذلك يجب عليه تقديم (من خلال مكتب أو مهندس متخصص معتمد من الهيئة) منهجية مفصلة توضح مقترحاته لتجنب الآثار الممارية على حركة وتدفق المرور أثناء تنفيذ مختلف أنواع الإنشاء وذلك من خلال إعداد خطط إدارة وتنظيم المرور التي يجب تطبيقها والإلتزام بها طوال فترة التنفيذ لتأمين أقصى درجة أمان مستخدمي الطريق ولتفريق العمل طبقاً للمواصفات العالية . ومستندات العطاء ، ودليل وسائل التحكم المروري الصادر عن الهيئة ، ومتطلبات الجهات المعنية وكافة المتطلبات الواردة بفقرة " التتشميلات المرورية " من متطلبات الإنشاء والماول مسئول من تاريخ استلامه موقع العمل عن علاج أي عيوب يكون لها أثر سابي على الحركة المرورية أو تؤدي إلى حوادث تظهر بطول الطريق في سماح الرصف أو الأضواء الجانبية أو الحواجز الجانبية أو أي من عناصر الطريق .

ويجب أن يتم تنفيذ تلك الضمانات بالتنسيق مع الهيئة والسلطات المعنية للمرور والجهات الأمنية والمهندسين المشرف والحصول على كافة الموافقات المطلوبة على الخطة قبل بدء التنفيذ . ويتم الإعلان عن الخطة المعتمدة على الطريق بمسافات كافية لتضمن سلامة مستخدمي الطريق وفما للخطة المعتمدة . ويعتد يتضمن الإعلان كافة التقاصيل من حيث الموقع وموعد البدء والمدة وحدود السرعة مع مكررومكتي توضيحي وذلك على فترة الماول دون أية تكلفة إضافية على المالكات ويجب على الماول تزويد فريق العمل بمهندس متخصص في أعمال السلامة المرورية للتخطيط وتصميم ومتابعة أعمال التحويلات المرورية وتوجيه حركة المرور في مناطق العمل وطول الطريق بما يتوافق مع دليل ووسائل التحكم المروري



أعمال الجسر الترابي لمشروع القطار الكهربائي السريع

المشروط الخاصة

الصادر عن الهيئة وكافة الأنظمة المرورية المعمول بها بما يضمن السلامة التامة لمستخدمي الطريق والمواطنين به أثناء التنقل، ويتحمل المقاول المسؤولية للقدية والجانبية عن أية حوادث أو أضرار تقع على مستخدمي الطريق أو أي من الأفراد العاملين بالمشروع تقع بسبب إخلاله بمتطلبات السلامة المرورية أو تقصيره في المداومة على امتثال ومساواة وسائل التحكم المروري وتأمين الحركة المرورية ليلاً ونهاراً في كافة مواقع العمل بالمشروع ومهندس السلامة مسئول عن عمل كافة التقييمات اللازمة مع الجهات الأمنية ذات العلاقة للحصول على موافقتها على خطط تحويل المرور المؤقت واستصدار أية تصاريح لازمة بهذا الخصوص ويحمل المقاول أية تعات مادية أو قانونية تنتج عن تقصيره في تأمين سلامة المرور وسوف توقع غرامة مشابهاً خمسة آلاف جنيه عن اليوم الواحد في حالة عدم قيام المقاول بعمل الاحتياطات اللازمة لتنظيم حركة المرور بالموقع هذا بالإضافة إلى حق الهيئة في توفير كافة وسائل تأمين سلامة المرور بموقع العمل على حساب المقاول دون حق اعتراض منه ويلتزم المقاول بتوفير أطقم كاملة من ملابس تأمين السلامة لطواقم جهاز الاشراف ويتضمن ولا يقتصر على :-

- 1- عدد 5 (خمسة قطع لا غير) خوذة امان.
- 2- عدد 5 (خمسة قطع لا غير) غطاء رأس خفيف مقوى بالبرلاستيك وبها شريط عاكس ويلون مميز (برتقالي - اسمر - ازرقي - رماسي).
- 3- عدد 20 (عشرون فقط لا غير) صديري واقي.
- 4- عدد 5 (خمسة قطع لا غير) جاكيت شوي.
- 5- عدد 5 (خمسة قطع لا غير) حذاء امان بمقعدة صلب.

على أن تكون جميعها بخامات متميزة ويتم تسليمها لمخازن المنطقة المشرفة علي المشروع وتقديم الاقادة العتدة بها مع اول مستخلص جاري.

ب - السجلات

يجب على المقاول وعلى نفقته الخاصة الاحتفاظ طوال مدة سير الأعمال بسجلات لجميع التفاصيل لكل ما يتم تنفيذه، وكذلك نتائج التجارب المعملية وتقديم هذه السجلات في أي وقت للمهندس عندما يطلبها. يجب أن يحتفظ المقاول بسجلات دائمة المرقع لتسجيل سير تنفيذ الأعمال، ويجب أن يجعل هذه السجلات متاحة دائماً ولا يقدم نسخ منها في أي وقت يطلب منه ذلك، ويجب أن تشمل البيانات المسجلة لكل يوم عمل وفقاً لنموذج البيانات الذي يعمده المهندس وتتضمن على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- التاريخ.
- حالة الطقس.
- بدء وانتهاء الأعمال لكل مهمة.
- أسماء مقاولي الباطن وعدد العمالة التابعة له ونوع النشاط الحرفي وموقعه.
- تاريخ تسليم الرسومات والعينات ... إلخ وحالتها.
- تاريخ طلب التسليم وتاريخ التسليم (التوريد - التوريد - التصنيع - ... إلخ) لأي من البنود وحالتها.
- المعدات.
- ملقم العمل.

ج - أمن وسحة العاملين

يجب على المقاول توفير الأمن والتراحة والنظافة والشروط الصحية للعمل والمبيت لجميع العاملين بالمشروع وتنشئة العاملين التابعين لمقاول الباطن، ويجب توفير مهندس سلامة وفنية (أمن مناهي) مدرب تدريباً جيداً لمراقبة مستوى التأهيل على إرشادهم الأسان للعاملين والزى المناسب (خوذة - حذاء - سترة امان ... إلخ) ، وإذا تبين أن مهندس الأمن غير مناسب لموقعه فيجب على المقاول استبداله بمهندس آخر يعتمد عليه المهندس.

ويجب على المقاول أن يقوم بالتأمين على مهنيي الهيئة وأفراد فريق المهندس المشرف ضد الإصابات أو التفتيات الناتجة عن أي حادث بسبب تقصير الأعمال طبقاً للشروط التعاقدية.

ويبدأ التأمين بمجرد استلام الموقع مباشرة وحتى الانتهاء من أعمال الاستلام الابتدائي للمطلة ويكون التأمين لمدة (2) اهرار بالاشتات المينية.



أعمال الجسر الترابي لمشروع القطار الكهربائي السريع

الشروط الخاصة

مؤمن - ٢٥٠٠٠٠ جنية وسبعون ألف جنية (

مساعد مهندس أو ملاحظ فني - ٢٠٠٠٠ (ثلاثون ألف جنية) للفرد

سائق معدة أو سيارة وحمل في حركتهم - ١٥٠٠٠ (خمسة عشر ألف جنية) للفرد

عامل عادي - ١٠٠٠٠ (عشرة آلاف جنية) للفرد

وعلى المقاول أن يقدم بوثيقة التأمين للهيئة فور استلامه لوضع العملية والا يمكن للهيئة أن تقوم بالتأمين على حسابه وتحت مسؤوليته دون أن تكون عارضة بذلك.

ويجب على المقاول أن يقوم بالتأمين على مسئلي الهيئة وأفراد فريق المهندسين المشرف عند التوفد والإصابات أو التفتيات الناتجة عن أي حادث بسبب تنفيذ الأعمال طبقاً للشروط التعاقدية.

د - الوصول للموقع

المقاول مسئول عن تأمين سبل وطريق يوافق عليها المهندس للوصول معيانة والمعلمين إلى الموقع، ويشمل ذلك تأمين وصول ممثلي الهيئة والمهندس أو من يمثلهم وكذلك السلطات الرسمية المعتمدة إلى مواقع الأعمال الجارية تنفيذها.

هـ - إنهاء المشروع وإخلاء الموقع

المقاول مسئول عن إزالة أية مخلفات نتيجة الأعمال وأن يقوم بتنظيف الموقع قبل تسليم أي عمل يتم الإنتهاء منه وأية مواقع قام باستخدامها وذلك طبقاً لتعليمات المهندس واعتماداً. ويقوم المقاول بإزالة المنشآت المؤقتة والمواد الزائدة وتنظيف الموقع، ولا يتم عمل المستطاسي الختامي إلا بعد القيام بذلك طبقاً لتعليمات المهندس واعتماد الهيئة، كما يتكفل المقاول بتنظيف حرم الطريق وتثبيت وتهذيب الميول وتنظيف الموقع الذي يشغله وتسويته حسب تعليمات المهندس وبمواظمته.

و - استلام المشروع واختبارات التشغيل

عند الانتهاء من الأعمال سيقوم المقاول بتقديم مقترح مع برنامج زمني للفحوصات المطلوبة للاستلام وكافة إختبارات التشغيل لإعتمادها من المهندس قبل بدء أعمال الاستلام، عندما يحين موعد الاستلام الإبتدائي للأعمال المنتهية يقوم المقاول وخلال مدة زمنية محددة بإصلاح أية عيوب، وهي حال تخلف المقاول عن تنفيذ هذه الإصلاحات خلال المدة المحددة يحق للهيئة القيام بتنفيذ الإصلاحات المذكورة بمعرفتها وتخضع التكاليف مع الصاريف الإدارية المترتبة على ذلك من المستطاسي الختامي. على المقاول كذلك المحافظة على الأعمال المنتهية تنفيذها وتجنب وقوع أضرار بسبب الأحوال الجوية أو أية أعمال أخرى، وأن يقوم بمرمجة أعماله بحيث يتم تنفيذ الطبقة السطحية أو أية تشطيبات في وقت مناسب بحيث لا تتعرض لأي كثر أو تشويه بسبب الأعمال الأخرى.

ز - الكشف على الأعمال

على المقاول أن يقدم للمهندس كل ما يلزمه من بيانات ومعلومات عن موقع استغلال المواد ومصادر وطريقة إعدادها حتى يتمكن من الكشف عليها واعتمادها، كما سيقوم المهندس المشرف بمراقبة والكشف على الأعمال خلال فترة التنفيذ وفقاً لخطة الجودة المقدمة من المقاول والمعتمدة من المهندس وسيقوم بإجراء الإختبارات على المواد المستخدمة طبقاً لوائح وإشتراطات المشروع، ومن حق المهندس قبول أو رفض أية مواد أو معدات أو طريقة تنفيذ إذا رأى أنها غير مقبولة أو غير مطابقة للمواصفات، وعلى المقاول تأمين كافة التسهيلات اللازمة للمهندس من أدوات ومعدات وطواقم فنية لتقديم بالكشف والفحوصات العملية. على أن تكون طلبات بدء واستلام الأعمال واعتماد المواد وفقاً للتمادج المرفقة ملحق رقم ٢.

ح - طلب الاستلام

لاستلام الأعمال المؤقتة اليومية سيقوم المقاول بإبلاغ المهندس خطياً عن موعد الاستلام بعد تجهيز العمل، وسيقوم المهندس بالرد بنتيجة الفحص وفقاً للنظام المحدد بوثائق العقد بهذا الخصوص، ويتحمل المقاول مسؤولية إعداد وتوريد نماذج وطلبات الفحص وفقاً للتمادج الموحدة المعتمدة من الهيئة، ولن يسمح بالبدء بأي نوع من الأعمال دون موافقة خطية من المهندس.

ط - المواصفات القياسية

تخضع جميع أعمال التنفيذ والمواد المستخدمة والتعاريف والإختبارات العملية لأوامر ضبط الجودة لإشتراطات ومتطلبات المواصفات القياسية المذكورة بالعدد رقم ١ من مستند المواصفات الفنية وعلى المقاول تأمين نسخة كاملة منها بالموقع.



أعمال الجسر الترابي لمشروع القطار الكهربائي السريع

الشروط الخاصة

د - قياس الأعمال الإضافية بواسطة المقاول والمهندس

إذا تطلب الأمر أن يقوم المقاول بتوريد أو تنفيذ أية أعمال يرى أن من حقها المطالبة بتسويتها باعتبارها أعمال إضافية أو مستعجلة فيتبقى عليه الحصول أولاً على أمر كتابي من المهندس معتمد من الهيئة ومن ثم يقوم بقياسها بحضور المهندس أو من يسلطه، وما لم تتم عملية القياس بشكل موافق عليه وبصفة مشتركة في نفس وقت التنفيذ أو التوريد فإن يعتد بهذه التماسات، كما يحق للمهندس أن يقوم بالإطلاع على سجلات المقاول المبنية فيها أوقات تنفيذ هذا العمل الإضافي ولن يتم الدفع عن أية أعمال إضافية إلا بموافقة المالك.

د - المخططات التنسيقية

حسبها يكون ضرورياً سيقيم المقاول بإعداد أية رسومات توضح النوازل والعلاقة بين مكونات المشروع والأماكن التي توضع بها لضمان عدم تعارض بعضها البعض أو تعارضها مع الخدمات القائمة وتأكيد أن كل من هذه المكونات يوضع في مكانه الصحيح.

د - التصميمات

ع - على المقاول تقديم كافة الرسومات التفصيلية لجميع عناصر المشروع بكامل تفاصيلها (لوحة + نوتة حسابية) وذلك بعد اعتمادها من استشاري المشروع وقبل البدء في العمل للاعتماد من المنطقة المشرفة.

ل - التوثيق

المقاول مسئول عن توثيق الوضع القائم للمشروع كاملاً و استخدامات الأراضي وكثافة بنود الأعمال قبل المباشرة في التنفيذ وتغيير مملها وذلك من خلال التصوير الفوتوغرافي والفيديو وترتيب هذه التوثيق وإعدادها بشكل مهني سليم من قبل متخصصين وفقاً لما ورد تفصيلاً بالتمرة خامساً بهذه الشروط الخاصة.

م - المواد المستخدمة

يجب أن تفي جميع المواد المستخدمة بكافة متطلبات الجودة والمواصفات المحددة بوثائق العقد وفي خطة ضبط الجودة المتبعة ويجب أن تكون جميع المواد منتجة أو مصنعة بواسطة شركات معروفة، وتتطابق جودتها مع المواصفات القياسية الموافق عليها.

وأية مواد يقدمها المقاول كبديل لمواد موصوفة بوثائق العقد سيتم مقارنتها من ناحية النوع والوظيفة والجودة والأداء والشكل ويكون قبولها مرهوناً بموافقة المهندس واعتماد الهيئة، وتعتبر كثافة المواد الموردة أو الأجهزة المستخدمة في الأعمال الدائمة ملكية خالصة للهيئة ويجب أن يوضح المقاول جميع التفاصيل من حيث النوع والمصنع الذي يجب أن يكون قادر على توريد قطع الغيار والدعم الفني اللازم طوال فترة الاستخدام.

ولن يتم اعتماد أية مواد للاستخدام بالموقع دون تقديم عينات لها مع كافة المعلومات ذات العلاقة وإجراء الاختبارات المطلوبة عليها، ويجب على المقاول نقل وتخزين المواد بصورة لا تعرضها لأي نوع من أنواع التلف أو تؤثر على خواصها وتخزين كثافة المواد الموردة وفقاً لتوصيات المورد، وعلى المقاول التنسيق مع الموردين في وقت مبكر لبرمجة عمليات توريد المواد بحيث لا تتسبب في أي تعطيل لعمليات الإنشاء ضمن برنامج التوريدات وضمن البرنامج العام المشهد للمشروع.

أية مواد يتم إستخدامها دون إذن مكتبي أو موافقة المهندس ستكون على مسؤولية المقاول وقد تعرض لعدم القبول وعدم الإخراج في الدفع وسيتم رفض أية مواد مخالفة ويكون المقاول مسؤولاً عن استبدالها دون أي تأخير أو معاملة.

ز - حماية الأعمال من أحوال الطقس

يجب على المقاول حماية الأعمال المنتهية والمواد المشونة من عوامل الطقس، وفي حالة تلف أي منها يقوم بإصلاحها أو استبدالها على نفقته طبقاً لتوجيهات المهندس، وعلى المقاول عمل احتياطات لمنع التأثير السلبي للعواصف الرملية على السطح النهائي للأعمال. وفي حالة حدوث أي تأثير سلبي تتم الإزالة أو المعالجة على نفقة المقاول الخاصة وفقاً لتوجيهات المهندس، ولا يتم استكمال الأعمال في مناطق تأثرت سلباً بالعواصف الرملية دون الرجوع إلى المهندس المشرف.



أعمال الجسر القوسي لمشروع القطر الكورني السريع

الشروط الخاصة

ث - عمل الحفر والحسابات

يؤثر استكمال أي جزء من الأعمال، يقوم المقاول بعمله في حفر أو أماكن حسابات من ليست جزء من المشروع على تقنيه تنفس فرع المبنية، مع إزالة أية مواد لا يتم احتياجها في أعمال الإنشاء.

ح - الأعمال المؤقتة

يقوم المقاول بتنفيذ جميع الأعمال المؤقتة اللازمة لاستكمال الأعمال، على أن يقدم المقاول خطة لها لاستخدامها قبل إجراءات تنفيذها، والمقاول مسئول عن أية تلفيات ناتجة عن هذه المنشآت المؤقتة، وعلى المقاول الحصول على موافقة مالك الأرض التي تشاء عليها الأعمال المؤقتة قبل الإنشاء بالإضافة إلى موافقة المهندس المشرف والتي لا تعفى المقاول من مسؤوليته عن هذه الأعمال أو عن أية أضرار تنجم عن هذه الأعمال المؤقتة.

ثالثاً: التعليمات الملزمة

1 - التقيد بأنظمة المرور والسلامة

على المقاول التقيد بكافة أنظمة المرور فيما يتعلق بأعمال النقل والحمولات والأوزان وانتظار الشاحنات على الطريق السريع ورسوم المرور، ويعتبر سعر المقدم مسؤولاً بالالتزام التام بهذه الأنظمة، وعندما يكون هناك حاجة بموجب المواصفات أو حاجة العمل لوضع خطة التحكم لحركة المرور بسبب الأعمال أو بموجب ما تتطلبه الأنظمة المرورية أو بموجب توجيهات المهندس لضمان سلامة الأشخاص أو لعدم إعاقة حركة المرور على الطرق المتقاطعة بقرم المقاول وعلى نفقة إن لم تكن بنود العقد على غير ذلك بتوريد وتركيب كافة مستلزمات إدارة الحركة المرورية بما في ذلك إنشاء تحويلات مؤقتة وتثبيت حواجز خرسانية متحركة وضمان ثباتها وبكافة أعمال الحماية والتخليط، والتمهينات والعلامات الإرشادية والمفاتيح الأسطوانية والأقماع والبراميل البلاستيكية حسب متطلبات السلطات المعنية وبعتماد من المهندس، كلما يتولى المقاول إزالة هذه الترسبات عند انتهاء الحاجة إليها.

ب - متطلبات تنظيم المرور المؤقتة

مع التوضيف الكامل لراحل الإنشاء يقوم المقاول بإعداد رسومات ورشة تفصيلية (Shop Drawings) وأعمال التحويلات المؤقتة المطلوبة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ وفقاً لترتيب وأولويات برنامج العمل، ويتم تقديم هذه الرسومات للمهندس للموافقة قبل تنفيذها لشروط المرور أو الإدارات المعنية الأخرى للاعتماد، ويتحمل المقاول مسئولية الحصول على موافقة كافة هذه الإدارات والمهندسين والمالك قبل الشروع في العمل.

ج - الحواجز المؤقتة والأقماع البلاستيكية

يلتزم المقاول بتوريد وتركيب وصيانة الحواجز الخرسانية المؤقتة والأقماع البلاستيكية ومستلزمات أمن وسلامة المرور الأخرى حيثما يلزم عند غلق الطريق كلياً أو جزئياً وكذلك إزالتها حين انتهاء الحاجة إليها أو عندما يكون العمل جارياً وذلك بهدف توجيه حركة الدور في مناطق تنفيذ الأعمال، وكذلك يقوم المقاول بتقديم عينات منها للإعتماد من المهندس. يقوم المقاول كذلك بنقل وإعادة تركيب هذه الحواجز والأقماع حسب متطلبات تنفيذ الأعمال وتوالى مراجعتها. كذلك يتم تزويد الحواجز المؤقتة بمصابيح إنارة سفراء متواصلة (ثابتة أو متحركة) وميشية (ووضع لتحديد جوانب التحويل لتحذير مستخدمي الطريق، ويجب تركيب هذه المصابيح بحيث تبين الحواجز بوضوح دون الاعتماد على أنوار السيارة.

د - أعمال السلامة المؤقتة

يلتزم المقاول بتوريد وتركيب وصيانة كل ما يلزم لتأمين أعمال الحفر والمراقب القائمة والخدمات والتحويلات المرورية لزوم تأمين وسلامة وأمان الجمهور ومستخدمي الطريق والعاملين بالمشروع حسب تعليمات المهندس وبعتماد منه ويتم فحصها وإزالتها عند انتهاء الحاجة إليها.

هـ - أعمدة الإنارة المؤقتة

في جميع الحالات سيكون على المقاول استخدام مولدات خاصة لتوفير مصدر تغذية بالكهرباء لإنارة التحويلات المؤقتة ومناطق العمل، وفي حال تطلب الأمر أو مطلب من المهندس يتم تزويد هذه التحويلات بأعمدة إنارة مؤقتة تعمل على المقاول تنفيذ ذلك طبقاً لخطة تأمين سلامة المرور المعتمدة، ويتحمل المقاول مسئولية تأمين «مصابيح الكهرباء» اللازمة لتشغيل نظام الإنارة المؤقتة بما في ذلك الكابلات والمفاتيح والمستلزمات الأخرى حسب الأسلوب الفنية.



أعمال الجسر الترابي لمشروع القطار الكهربائي المصري

الشروط الخاصة

يقوم المقاول بإعداد الرسومات التنفيذية (Shop Drawings) المشرح وتبنيها للمهندس الاستشاري، كما يلتزم المقاول بالاستناد على نظام الإدارة المؤقتة وصيانتها وتشغيله طيلة الفترة الزمنية اللازمة ومن ثم إزالته بعد انتهاء العمل ووفقاً لتعليمات المهندس وموافقتها.

و - حاملي الرأبات

يلتزم المقاول بتعيين أشخاص مبرزين في الأماكن التي يحددها المهندس تكون مهمتهم الوحيدة هي تحذير مستخدمي الطريق وتوجيه حركة المرور عند بداية وحول مناطق تنفيذ الأعمال، ويتم ترويضهم بزيارات (رودات) عشوائية عاكسة أثناء العمل لظهورهم وضمان سلامتهم.

و أيضاً : تقارير الإنشاء :

أ - التقرير اليومي :

خلال أسبوعين من تاريخ توقيع العقد ، يقوم المقاول بتجهيز و تسليم أربعة نسخ من التقرير اليومي ، ويحتوي على وصف دقيق للطريق (المناصب الطولية - الشطاعات العرضية - المنحنيات الرأسية والافقية - ...) وكذلك أماكن انهيارات جسر الطريق (دوائر الانزلاق) وتقديم خطة العمل وأعمال التجهيز والأعمال المؤقتة وبرنامج المشتريات وتوريد المواد وطريق العمل والبرنامج الزمني التفصيل وطريقة التنفيذ لمرحلة المشروع المختلفة ، وكذلك خطة ضبط الجودة و خطة السلامة و الأمن الصناعي .

كما يلتزم خلال شهر من تاريخ توقيع العقد بتقديم دراسة تقييم التأثير البيئي للمشروع الى الهيئة او الجهات الناحية للتراخيص قبل البدء في تنفيذ المشروع ويكون اجراء التراسمة وفقاً للعناصر والتصميمات والمواصفات والاسس والاحمال النوعية التي يصدرها جهاز شؤون البيئة للمشروع وذلك كله طبقاً لاحكام المادة (١٩) من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩١ وتعديل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ .

يسلم مع التقرير اليومي تقرير توصيف و توثيق الموجودات بالموقع المدعم بالتصوير المرئي (فيديو) ، والتصوير الفوتوغرافي والتي يجب اعداده قبل البدء في العمل كما هو مطلوب بالبلد الخاص بتوثيق المشروع من متطلبات الانشاء ، وبشكل منتظم يقوم المقاول بتحديث كتابة هذه المعلومات وتقديمها للمهندس في اوقات محددة او حينما يطلب منه ذلك . ويحق للهيئة توقيع غرامة قدرها ٥٠٠٠ جنيه عن كل يوم تأخير في تقديم التقرير اليومي .

ب - التقارير الشهرية والاسبوعية :

يقوم المقاول بإعداد وتقديم عدد (٤) نسخة ورقية و عند ٢ نسخة رقمية) تقرير عن تقدم الاعمال يتم تقديمه للمهندس وممثل الهيئة ولوحدة متابعة المشروعات بالهيئة كل اسبوعين و يتضمن الاتي :

- جميع الاعمال المنفذة و الانشطة خلال الشهر المنصرم .
 - تقدم الاعمال المنفذة بالمقارنة مع برنامج العمل المستمد و بيان التأخير (إن وجد) مع الليبرات و خطة المقاول لمعالجة هذا التأخير .
 - أي معوقات أو مشاكل خلال فترة أعداد التقرير .
 - تفاصيل زيارات المسئولين للموقع
 - بيان بالمعدات وطريق العمل
 - تقرير نتائج اختبارات المواد و ضبط الجودة .
 - العمالة المستخدمة و اية تفصيلات بالوفائف الرئيسية .
 - خطة العمل للشهر التالي .
 - تحديث البرنامج الزمني للاعمال .
 - تصوير بالصور الفوتوغرافية و شرائط الفيديو لتسجيل ما يتم تنفيذه من أعمال
- على ان يتم ارفاق التقارير الاسبوعية والشهرية المعتمدة مع كل مستخلص جاري وفي حالة عدم تقديمها يتم توقيع غرامة ١٠٠٠٠ جنيه في حالة عدم تقديم التقرير الاسبوعي ومبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه في حالة عدم تقديم التقرير الشهري



ج - التقرير النهائي للمشروع:

في خلال ٢٠ يوماً من تاريخ شهادة إصدار الملم الأعمال من قبل المهندس يقوم المقاول بتسليم (١) أربع نسخ من تقرير المشروع النهائي مع أدلة الميمنة (Maintenance and Operation Manuals). يتضمن التقرير كافة سجلات أعمال الإنشاء، ورسومات حسب التنفيذ As Built Drawings التفصيلية، وسماعات أية أعمال موزدة وكافة بيانات للمشروع، و يتم تقديم كافة هذه البيانات و الرسومات بملفات حتملة وبالطريقة التي يوافق عليها المهندس لمراجعتها و الموافقة عليها من قبل المهندس.

وسوف يتم تقديم الرسومات حسب التنفيذ As Built Drawings التفصيلية من المقاول متعددة ويختتم المقاول والاستشاري للأعمال من المهندس المشرف وكافة جهات ائتماني التي لها صلة بتنفيذ الأعمال و يتم تسليم (٥) نسخ ورشيه ورقمية على أقراص مدمجة على أن توضح هذه النواحي جميع الأعمال وعناصر الطريق وتشمل التخطيط والقطاع العرضي وتفاصيل الطريق أعمال التصريف والمواقف و الانشاعات والمكبزي طبقاً لما تم تنفيذه على أن يتم تسليمها مع المستخلص النهائي وأن يتم الصبرف الا في حالة تسليمها المنطقة المشرفة على المشروع.

د - إعداد الصور الفوتوغرافية والفيديو

يلتزم المقاول بصفة دورية بإعداد وتجهيز صور فوتوغرافية يتم إنقائها من قبل فني متخصص أثناء وبعد التنفيذ لكافة الأعمال التي يجري تنفيذها شهرياً وبعد أكثر ٢٥ صورة بمقاس مناسب بقررة المهندس يتم تسليم ٢ نسخة منها) لكل نسخة في اليوم منفصل (إلى المهندس مع التقرير الشهري، وعليه أيضاً تقديم ٢ نسخ فيديو لكل ٢ اشهر عن تقدم سير العمل وكل صورة أو نسخة فيديو يجب أن يسجل عليها التاريخ والوقت وتثبت على النيجانيف مع وضع ما يلي على ظهر الصورة:

- اسم صاحب العمل
- اسم المهندس
- اسم المقاول
- رقم الصورة
- وصف وتعريف الصورة
- وقت وتاريخ أخذ الصورة

وتبقى النسخة الإلكترونية للصور الديجيتال (أو النيجانيف) لحين انتهاء كامل المشروع مع تقديمها مع المستخلص النهائي وأن يتم الصبرف الا في حالة تقديمها للمنطقة المشرفة على المشروع، كما يجب الا يتم عرض أي من هذه الصور والمستندات إلى أي من وسائل الإعلام إلا بموافقة مسبقة من الهيئة.

خامساً : توثيق المشروع

بخلاف الصور الفوتوغرافية وتصوير الفيديو المطلوب تقديمه مع تقارير الإنجاز الشهرية وبدون أي تكلفة إضافية فيمكن أن يكون مطلوباً من المقاول إعداد ملفاً لتوثيق المشروع كاملاً بمراحله المختلفة بالتصوير المرئي (فيديو) والصور الفوتوغرافية موضحاً عليها البيانات المطلوبة لصور التقرير الشهري.

ويكون التوثيق بالفيديو ابتداءً من استلام الموقع وحتى الإنتهاء من كافة الأعمال بحيث يتضمن الملف قصور مناطق المشروع بكاملة بالفيديو قبل بدء العمل لإظهار حالة وضع الطريق ومشكلاته وكافة الموجودات وخاصة تلك التي قد تتأثر أو يتغير حالها من جراء تنفيذ الأعمال المرجوع إليها إذا لزم الأمر، ويتم تصوير نفس هذه المواقع بعد انتهاء الأعمال ويتم تركيبة الصور بصورة ثلاثية مع إعداد عرض حركي (Animation) لإظهار أعمال التطوير، ويتم تسليم عدد ٢ نسخ من ملف توثيق الموجودات بالموقع قبل بدء العمل مع التقرير اليومي، ويسلم ملف التوثيق كاملاً مع الإستلام الإبدائي للمشروع أو حينما يطلبه المهندس.

سادساً : إنهاء المشروع وإخلاء الموقع

المقاول مسئول وعلى نفقته بإزالة أية مخلفات نتيجة الأعمال وأن يقوم بتخليص الموقع قبل تسليم أي عمل يتم الإنتهاء منه وأية مواقع قام باستعمالها وذلك طبقاً لتعليمات المهندس وإعتناده، ويقوم المقاول بإزالة المنشآت المؤقتة والمواد الزائدة وتخليص الموقع. ولا يتم عمل المستخلص النهائي إلا بعد القيام بذلك طبقاً لتعليمات المهندس وإعتناده الهيئة، كما



يتكفل المقاول بتوفير حرم الطريق وتثبيت وإنهاء الميول وتطبيق الجدران بارتفاع وشبكات حسب تعليمات المهندس و اعتماد الهيئة

سابعاً: مسؤولية الأسعار

هذا العقد مبني على أساس التكميمات المقدرة وفقاً لما يتم تقديمه حالياً وتوقع مبدئياً النسخ عنها وفقاً للمقاييس المقدمة بالعرض المالي لبيود الأعمال الموصفة بقائمة التكميمات للتعهد من الهيئة وتعتبر الأسعار المقدرة من المقاول شاملة بكافة التكاليف المباشرة وغير المباشرة وشاملة أي أعمال تكتمل بها من مستلزمات العقد أنها على مقاسه أو يلتزم بها المقاول والتي يجعلها المقاول لإنتاج وأداء الأعمال وفقاً للمواصفات والشروط الواردة بمسندات العقد بما فيها كافة الضرائب والتأمينات والدمغات والرسوم بمختلف أنواعها التي تنظمها القوانين ، ومن ضمن هذه التكاليف العناصر الأساسية التالية

أ - تكلفة الإعداد والتجهيز

تتضمن تكلفة الإعداد والتجهيز بكافة التكاليف اللازمة لجمع المعلومات الواقعية واستكشاف مصادر المواد وإجراء الاختبارات المطلوبة عليها وكذلك أي اختيارات تتم داخل حيز أو خارجها و اللازمة للأعمال المقرر تنفيذها ، والأعمال الأساسية الأساسية ، وعمل أية أبحاث تكميلية ، وتكلفة الأعمال المؤقتة - إنشاء وتجهيز مكاتب المقاول ومبنى الهيئة والمهندس المشرف ، وكذلك تكاليف أعمال الصيانة لمختلف الموقع لمبنى الهيئة ومطابق الإشراف طوال فترة التنفيذ ، وتأمين الاتصالات ، وإعداد وتجهيز معمل الموقع ، وإعداد وتجهيز وتجهيز محطات التشغيل من خلاطات ومكسرات ، وتوفير وتأمين المخازن والورش والتزويد بالمياه والكهرباء ، ونقل المعدات وماتل الانشال وتكلفة التجهيزات الأخرى ، كما تشمل تكلفة استئجار أية مواقف نظامية أو غير نظامية من رسوم ، وتكلفة إعداد وتثبيت لافتات المشروع المحددة بالمواصفات وإعداد الرسومات والحسابات التصميمية ومسودات الميزانية التقديرية (Workshop Drawings) ، وتوفير الأكواد والمواصفات المطلوبة ، وأعمال الأمن والحراسة طوال فترة المشروع ، وتضمن التكلفة ذلك وإزالة للنشآت المؤقتة كالمكاتب ومخازن وسكن العمال ومحطات التشغيل والمعدات وإعادة الإيجار إلى ما كان عليه بموافقة المهندس و اعتماد المالك .

ب - تكلفة الإنشاء

المقاول مسئول عن كافة تكاليف الإنشاء وتشمل تكلفة تأمين العمال بالمواد والمعدات بتكلفة التقل والمجروفات وتكلفة إنشاء التحويلات المؤقتة وإزالتها بعد الإنتهاء منها ، وتكاليف حماية الخدمات القائمة وفقاً لمتطلبات الجهات ذات العلاقة ، وتكلفة نقل المواد واختيار العينات بعمل الموقع أو المعامل المستقلة وبكل مخازن المتعين متطلبات خطة الجودة المقدمة من المقاول ويتم اعتمادها من قطاع الجودة بالهيئة ، هذا وسيكون المقاول ملزماً عن تصميم تفاصيل إضافية مع تحليل أسعار لتكلفة الإنشاء لجميع البتود الواردة بقوائم كميات تنفيذ حوزة بماتب المهندس أو الهيئة ذلك .

ج - تكلفة الإصلاح وعلاج العيوب خلال فترة الضمان

المقاول مسئول عن كافة تكاليف أعمال الإصلاح وعلاج العيوب التي تظهر خلال فترة الضمان وذلك إعتباراً من تاريخ الإستلام الإبدائي ، ويعتبر سعر العقد شاملاً تكلفة المواد والمهاتلة المتخصصة والمعدات وقطع الغيار المطلوبة خلال فترة الضمان .

د - تكاليف أخرى

المقاول مسئول وعلى تقفه القيام بالأعمال التالية:

- اختيارات المواد والأعمال المكتملة وفقاً لمتطلبات العقد .
- أعمال إزالة المخلفات وتسوية الموقع وتجهيز الميول .
- معالجة الأعمال غير المقبولة واستبدال المواد غير المناسبة (المرفوعة من المهندس أو الهيئة)
- أية تكاليف وألدة بسبب العمل يوم الجمعة أو العمل ليلاً أو في الإجازات الرسمية .
- أعمال ومهمات ومستلزمات الأمن (تكاليف الأسوار والجدران والأبواب والتماريح اللازمة مباشرة العمل)
- تكلفة استئجار الضمانات البنكية .
- حماية المرافق والخدمات القائمة .
- إعداد الرسومات حسب المبدأ (As built) لبيود العمل المتخلفة .
- تأمين التأمين بكافة أنواعها وفقاً لما نص عليه القانون بشروطه .

ثامناً : مدة العقد

يلتزم المقاول بتنفيذ وإتمام جميع الأعمال المبينة في العقد - على مدة ١٢ شهر - ، وتعتبر هذه المدة إعتباراً من تاريخ تسليم الموقع كلياً أو جزئياً إلى المقاول بموجب محضر تسليم الموقع على من قبل ممثلي الهيئة والمهندس والمقاول .



أعمال الجسر الترابي لمشروع القطار الكهربائي السريع

الشروط الخاصة

تتبعاً :- التزامات المقاول عن الأعمال الاستشارية

- في حالة زيادة مدة تنفيذ الأعمال عن مدة التعاقد يتحمل المقاول دفع اقسام استشاري الهيئة خلال المدة الإضافية عن التعاقد في حالة التأخير بسبب المقاول

معلق رقم ١

نموذج رقم (١) - الحد الأدنى من المعدات اللازمة للمشروع

يراعى ما ورد بالبنود رقم (٥١) من المواصفات القياسية لسنة ١٩٩٠ ولن يصح بالعمل في أى بند من بنود المشروع إلا بعد

معاينة ومعايرة المعدات الواردة طبقاً للبرنامج الزمني المعتمد والتصريح باستخدامها

نوع البند	نوع المعدة	العدد
مجمع الخلطات (إن وجد)	محطة خلط خرسانة مركزية أو ثنائية سعة لا تقل عن ... طن / ساعة جديدة أو بحالة ممتازة لا يزيد عمرها عن ٢ سنوات على أن يقدم المقاول شهادة معايرة من أحد الجهات المعتمدة قبل البدء في تنفيذ وفقا للبرنامج الزمني المعتمد وتحدث المعايير وكل ستة اشهر	١
	حفلة مواد	٢
	مبرد مياه خلط	٣
	سمبل خرسانة	١
أعمال التحويلات و تأمين مستطفي الطريق (حسب المشروع)	ماكينة إنارة خروج لا تقل عن ٥٠ ك وات	٣
	وشى إنشاز	١
	مكلاوك	٢
	لورر	١
	مهمات وانوات خطه السلامة المرورية	طبقا للخطة المعتمدة من المهندس
أعمال الأنوية	رافع أنوية لورر	٢
	موزعات مياه (تلك مياه سعة لا تقل عن ١٥ طن)	٢
	جريد	٢
	هراس ترية	٢
	بلدوزر على جنزير	١
	عربة شلاب حديد أو بحالة ممتازة	٨
	لودر	٢
أعمال الأساس	عربة شلاب	٨
	تلك مياه	٢
	جريد مزود بحساس فيوز جديد أو بحالة ممتازة لا يزيد عمره عن ٥ سنوات	٣
	هراس أساس حديد وزنه في حدود ٢٤ طن جديد أو بحالة ممتازة لا يزيد عمره عن ٥ سنوات	٣
	جرار ترابي مزود بمسكنة	٢
	ضاحك هرا	٣



أعمال الجسر الترامبي لمشروع القطار الكهربائي المبرمج

الشروط الخاصة

- * على المقاول تقديم كشف بالمعدات والآلات المطلوبة للشركة مبنياً على:
 - نوع ووظيفة المعدة وتعددتها وعدد كل منها أثناء التنفيذ
 - كفاءة المعدة وسعة السلع وحالتها الراغبة.
 - التاريخ المتوقع لتواجد المعدات بأنواعها المختلفة بالموقع وفقاً لخطة عمل المقاول.
 - يتم تحديد الحد الأدنى للمعدات وتوفرها بما يتفق مع استلام الموقع بمعرفة المهندس على ضوء جدول الكميات والبرنامج الزمني وما يحدده المهندس ملزم للمقاول ويحق للمهندس رفض أي من هذه المعدات أو استبدالها أو زيادة عددها عن الحد الأدنى أو إحضار أية معدات أخرى إضافية قد يراها ضرورية لاستكمال الأعمال ولا يتم خروج أي معدة من الموقع إلا بتصريح من المهندس.
 - لا يتم السماح بالعمل في المشروع إلا بعد توفير الحد الأدنى للمعدات اللازم لتنفيذ كل مرحلة طبقاً للبرنامج الزمني وفي حالة عدم التزام المقاول بتوفير الحد الأدنى للمعدات كما جاء أعلاه يتم خصم مبلغ ١٠٠٠ جنية (ألف جنيه فقط لا غير) كعقوبة متوسطة عن كل يوم تأخير في توفير المعدة الواحدة، ولا تعفى تلك الخصومات المقاول من التزاماته المقررة بموجب العقد في حال تأخره عن تنفيذ الأعمال.

تابع ملحق رقم ١

نموذج رقم (٢) فريق العمل

التخصص	عدد	سنوات الخبرة في مشاريع مماثلة في النوع والقيمة
١. مدير التنفيذ للطرق	١	١٠ سنة
٢. مدير المكتب الفني	١	٥ سنة
٣. مدير ضبط الجودة	١	٥ سنة
٤. مدير السلامة الوقائية	١	١٠ سنة
٥. مهندس تنفيذ طرق	١	٥ سنوات
٦. مهندس صيانة (ميكانيكا وكهرباء)	١	٥ سنوات
٧. مهندس تخطيط وبرمجة زمنية	١	٥ سنوات
٨. مراقب تنفيذ / فني مواد	٢	٥ سنوات
٩. حاسب كميات	١	٥ سنوات
١٠. فني سلامة موهوبة	٢	٥ سنوات
١١. مساح	٢	٧ سنوات

- يتم حصول مهندسي التنفيذ والفوائد والمساحين على الدورات التدريبية المناسبة لأخصائهم في مركز التدريب التابع للهيئة العامة للطرق والكباري.
- يحدد المهندس الحد الأدنى بموافقة المالك وفقاً لمتطلبات العمل والبرنامج الزمني



أعمال الجسر الترابي لشروع القطار الكهربائي السريع

الشروط الخاصة

- يحق للهيئة خصم مبلغ ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه فقط لا غير) يومياً في حال عدم تواجد مدير المشروع بنون صدر بقبلة المهندس ومبلغ ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه فقط لا غير) يومياً كتقسيط متوسطاً في حال عدم تواجد أي من باقي فريق العمل ولا تعفى تلك الخصومات المفاول من التزاماته المقررة بموجب العقد في حال تأخره عن تنفيذ الأعمال

ملحق رقم (٢)

- يلتزم الطرف الثاني بتوريد التالي :-

MULTISPEED (unconfined compression machine)

جهاز اختبار UCS

- ٥٠ kN capacity load cell
- variable test speed control rate of loading
- digital & automatic with screen (to option loading)
- Automatic stop (avoid overloading)
- operator safety
- steel bearing block (slightly larger than specimen upper & lower plates)
- split cylinder stainless steel mold (split one side with quick acting clamps welded to mold when open mold springs apart slightly to allow specimen removal)
- 4" dia x 4.75" height + 2.5" detachable collar (quantity ١٢)
- machine suitable for stabilize base coarse

جهاز مثالة بركتور (ديجيتال)

Automatic compactor of soil using rammer ١٠ lb
(٤.٥ kg in weight) - (AASHTO-T١٨٠ - STM D١٥٥٢)

The apparatus consisting of the following :

١- Rammer

A metal rammer which is equipped with a device to control the height of drop to a free fall of 1.8 ± 0.1 in and 1.8 ± 0.1 in

(selectable) above the elevation of soil . the rammer shall have a mass of 4.5 ± 0.09 kg (10 ± 0.2 lb) and 2.0 ± 0.09 kg (4.5 ± 0.2 lb) (selectable) and have a flat circular face of 50.8 mm (2 in)

Diameter ± 0.25 mm . an automatic blow pattern ensures optimum compaction for each layer of soil .

The rammer must be travels across the mold and the table rotates the mold in equal steps on base that is extremely stable the number of blows per layer can be set at the beginning of the test and the device must be have digital counter system. Selector switch for either standard proctor test or modified proctor/CBR test.

٢- molds

The shall be solid - wall, metal cylinders it must have adeta A 152.4 mm (6 in) mold having a capacity of 0.00912 ± 0.00011 m³ with an internal diameter of 152.4 ± 0.13 mm (6 ± 0.01 in) and a height of 113.0 ± 0.13 mm).

- الجهاز كامل بجميع شتملاته لاجراء الاختبار طبقا للمواصفة المطلوبة (vol ٢٢٠ / ٢٢٠)

- بلد المنشأ : انجليزى - المالى - أمريكى

- تقديم شهادة المنشأ معتمدة

- تقديم شهادة المعايرة معتمدة

- مدة ضمان عامين (شامل الصيانة وقطع الغيار)

- الصيانة لمدة ثلاث اعوام اخرى غير شاملة قطع الغيار

- وجود مركز صيانة معتمد لتقديم خدمات ما بعد البيع

- الالتزام بالافحص بالمعامل المركزة للهيئة لتحديد مدى مطابقة الجهاز للمواصفات المطلوبة واتمام اجراء الاستلام

- الالتزام بالنقل والتكيب والتشغيل بالمنطقة المشرفة على المشروع



الشروط العامة

الشروط العامة

المادة رقم ١ : التعريفات والتفسيرات

أولاً يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة إلى جلب كل منها ما لم يتضح من صراحة النص أو يقتضي سياق الكلام غير ذلك

- ١- صاحب العمل أو "لذلك" أو "الهيئة (الطرف الأول) :
- وتعني رئاسة الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري التي دعت لتنفيذ الأعمال والتي تقوم باستخدام المقاول أو أي جهة بوزل إليها حق الإشراف على المشروع.
- ٢- المقاول (الطرف الثاني) :
- يعني الشخص أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين قبل صاحب العمل عطايتهم ويشمل ذلك ممثليهم وخلفهم ومن يحل محلهم بموافقة الإدارة.

٣- المهندس :

يعني الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يعين في أي وقت من قبل صاحب العمل للإشراف على تنفيذ العقد.

٤- ممثل المهندس :

يعني أي مهندس مقيم أو أي مرافق أعمال مسؤول بعبء صاحب العمل أو المهندس من وقت لآخر لأداء الواجبات المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه الشروط العامة في حدود الصلاحيات التي يملؤها خطياً صاحب العمل أو المهندس للمقاول.

٥- الأعمال :

تعني شكل الأعمال التي يجب تنفيذها بموجب العقد.

٦- الأعمال المؤقتة :

ويقصد بها جميع الأعمال التي ليس لها صفة الدوام مهما كان نوعها والتي يمكن إزالتها أو استبدالها أو إلغاؤها أثناء أو بعد تنفيذ الأعمال.

٧- معدات الإنشاء :

تعني الآليات والأدوات وكل ما يلزم استعماله لتنفيذ الأعمال الدائمة أو الأعمال المؤقتة ولا تعني المواد أو الأشياء التي تخصن لتتكون جزءاً من الأعمال الدائمة.

٨- المخططات :

تعني المخططات المشار إليها في العقد أو أية تعديلات عليها يعتمد المقاول بها خطياً من وقت لآخر.

٩- الموقع :

يعني الأراضي والأماكن التي سيجري تنفيذ الأعمال عليها أو فيها أو تحتها أو عبرها وأية أراضي أو أماكن أخرى يقدّمها صاحب العمل لأغراض العقد وكذلك أية أماكن أخرى يحددها العقد كجزء من الموقع.

١٠- المواصفات :

تعني المواصفة الخطية بما في ذلك التأكيدات الخطية اللاحقة لأية مواصفات شفوية سابقة.

ثانياً - المفردات والجمع :

تدل الكلمات الواردة بصفة المفرد على ذات المدلول بصيغة الجمع ويكون انعكس صحيحاً أيها إذا تطلب النص ذلك.

ثالثاً - العناوين والهوامش :

إن العناوين والهوامش الواردة في العقد لا تعتبر جزءاً منه ولا تؤخذ بعين الاعتبار عند تفسيره.

المادة رقم ٢ : (المهندس وصلاحيات المهندس)

إن صلاحيات المهندس هي ملاحظة الأعمال ومراقبتها وفحص واختبار أية مادة تستعمل أو طريقة تستخدم لتنفيذ الأعمال وليس للمهندس سلطة إعفاء المقاول من أي من واجباته أو التزاماته المترتبة عليه بموجب العقد كما ليس له أن يأمر بإجراء أي عمل قد يشكك فيه تأخير أو زيادة في التزامات صاحب العمل المالية وكذلك ليس له أن يقرر بأي تغيير في الأعمال إلا إذا من على جواز ذلك صراحة في العقد.



الشروط العامة

والمتقدمين من وقت لاحق أن يقوموا بحلها بممارسة أي من الوسائل المتاحة والسلطات الممنوحة به على أن يقدم للمقاول نسخة من هذا التفويض الخطي وتعتبر التعديلات والموافقات المستلمة من ممثل المهندس إلى المقاول في نطاق حدود التفويض الممنوح له ممارسة لكل من المقاول وصاحب العمل مكفاً أو يكتفى بمصادرة عن المهندس نفسه ويراعى دائماً ما يلي :

أ- يلتزم ممثل المهندس بالقيام بأجوات استلام الأعمال المنقذة خلال 24 ساعة من تاريخه احتياز المقاول كتابة بطلب الفحص كلما عثر على تقارير جودة الأعمال المنقذة خلال 72 ساعة من تسليم المقاول لطلبات الفحص (ما عدا المرتبطة بنتائج الاختبارات العملية) وفي حال تقصير أو عدم استجابة ممثل المهندس خلال 48 ساعة فعلى المقاول إبلاغ رئيس قطاع التنفيذ والمناطق بالهيئة بالمفاد في يوم ٧٢ ساعة من تاريخ تقديم طلب الاستلام يجوز للمقاول استكمال الأعمال .

ب- إن تقصير ممثل المهندس في رفض أو قبول أي عمل أو مواد لا يؤثر على سلطة المهندس الذي يحق له فيما بعد أن يرفض العمل أو المواد المذكورة وأن يأمر بدمها أو إلغاؤها في حال مخالفتها للمواصفات أو أي من مستندات العقد.

ج- عند وقوع خلاف بين المهندس المشرف والمقاول في تفسير أي من البنود أثناء التنفيذ يتم الرجوع إلى قطاع التنفيذ والمناطق

المادة رقم ٣ : (المقاول للأخريين)

لا يجوز للمقاول أن يتنازل للتغير عن العقد أو عن أي جزء منه أو عن أي ربح أو عن أي مصلحة تنشأ عنه وتترتب عليه أو عن المبالغ المستحقة له بأكملها أو بعضها بدون الحصول على موافقة خطية مسبقة من صاحب العمل ، ومع ذلك يجوز أن يتنازل عن تلك المبالغ لأحد البفوك ويكتفى في هذه الحالة بتسديد البنك دون الإخلال بمسؤولية التعاقد عن تنفيذ العقد ، كما لا يخل قبول نزونه عن المبلغ المستحق له بما يكون للجهة الإدارية قبله من حقوق تطبيقاً لنص المادة رقم (٩٢) لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحة التنفيذية.

المادة رقم ٤ : (الباطن من الباطن)

لا يحق للمقاول أن يعاقب من الباطن لتنفيذ جميع الأعمال محل العقد ما لم ينص العقد على خلاف ذلك ، ولا يحق للمقاول أيضاً أن يعاقب من الباطن لتنفيذ جزء من الأعمال بدون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المالك ، على أن هذه الموافقة لا تعفي المقاول من المسؤولية والالتزامات المترتبة عليه بموجب العقد بل يمثل المقاول مسؤولاً عن كل تصرف أو خطأ أو إهمال يصدر من جانب أي مقاول من الباطن أو من وكلائه أو موظفيه أو عماله كما أو كان هذا التصرف أو الخطأ أو الإهمال صادر من المقاول نفسه أو من وكلائه أو موظفيه أو عماله ولا تعتبر عقود العمل التي يبرمها المقاول على أساس الأجر بالقطعة تعاقب من الباطن بمقتضى هذه المادة.

المادة رقم ٥ : (نطاق العقد)

يشمل العقد على مايلي :

- تنفيذ الأعمال وإنجازها وصيانتها
- تقديم العمالة ومواد العمل ومعدات الإنشاء والأعمال المؤقتة ما لم يرد نص على خلاف ذلك.
- أي شيء آخر سواء مكنان ذا طبيعة دائمة أو مؤقتة ما دامت الحاجة إلى تقديمه متصوراً عليها صراحة في العقد أو يمكن إستخلاصها منه عقلاً.

- تقديم الهيئة للمقاول المستندات المبينة (Tender drawings) ضمن مستندات العقد وعلى المقاول اعتباراً من تاريخ توقيع العقد أن يقوم على نفقته خلال مدة شهر واحد تحت إشراف المهندس وممثل الهيئة بإنهاء أعمال الرخح المساحي للأرض الطبيعية وأعداد التصميم و جدول الكميات للعمل حسب الكميات الفعلية المتوقعة نهوياً على الطبيعة وتقديمها للهيئة للمراجعة والاعتماد.

المادة رقم ٦ : (لغة العقد)

أ- اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في تفسير العقد وتنفيذه ومع ذلك يجوز للطرفين استعمال إحدى اللغات الأجنبية في كتابة العقد أو جزء منه إلى جانب اللغة العربية وإذا وجد تعارض بين النص العربي والأجنبي يعمل بالنص العربي كما يكون الاعتماد فيما يتعلق بالمواصفات والمخططات على اللغة العربية.



الشروط العامة

ب- تتكون المراسلات المتعلقة بهذا العقد باللغة العربية ومع ذلك يجوز للمقاول استعمال إحدى اللغات الأجنبية مع ترجمتها على نطقه إلى اللغة العربية ويحتسب النص العربي هو المعنوي به عند الاختلاف.

المادة رقم ٧ :- (حفظ المخططات)

أ - يحتفظ المهندس بنسخ من الرسومات والمواصفات الفنية على أن يقدم منها نسخة إلى المقاول ويتحمل المقاول وعلى نفقته الخاصة مصاريف إعداد أي نسخ إضافية تلزم لأداء عمله ، وعليه كذلك إخطار المهندس أو ممثل المهندس بموجب إشعار خطي وقيل مدة كتابية بساحته إلى نسخ إضافية من الرسومات أو المواصفات اللازمة لتنفيذ الأعمال مع تحمله قيمة هذه النسخ.

ب - يتعين على المقاول بأن يحتفظ في موقع العمل بنسخة من الرسومات المسلمة إليه ونسخة من جميع مستندات العقد ، كلما يتعين عليه الاحتفاظ بنسخ من المواصفات القياسية والأكواد المشار إليها في المواصفات الفنية وتكون هذه النسخ معدة في جميع الأوقات القياسية للتفتيش والإستعمال من قبل المالك أو المهندس أو ممثله أو أي شخص آخر مفوض بذلك خطياً من قبل المهندس أو المالك.

المادة رقم ٨ :- (الأوامر التغييرية)

مع مراعاة ماورد في المادة رقم (١) فإن للمهندس الصلاحية في أن يزود المقاول من وقت لآخر أثناء تنفيذ العقد بأية رسومات أخرى أو تعليمات إضافية ضرورية من أجل الوفاء بالتزاماته بشكل متقن وسليم بعد اعتمادها من الجهة ، وعلى المقاول أن ينشئ تلك الرسومات والتغييرات وأن يتقيد بها وهي حال سكتت الرسومات أو التعليمات تتضمن زيادة عن الكميات المقررة وفقاً للتسليم ورسومات العقد المعتمدة من الجهة أو نقصاً أو تغييراً في المواد ونوعيتها يترتب عليها زيادة أو نقص في الأسعار أو مدة العقد خارجاً عن الحدود التي نظمها تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠١٨ فيجب عرضها على المهندس الذي يقوم بمراجعتها وعرضها مع الترويضات على الجهة لدراستها وأخذ موافقة السلطة المختصة عليها بنفس السعر المائل لها في فئات الأسعار بالتأثير الموحدة ويتم الإتفاق على أسعار أي بنود يتم موازنة السلطة المختصة على استحداثها بين كل من الجهة والمهندس والمقاول.

المادة رقم ٩ :- (معاينة الموقع)

أقر المقاول أنه قد عاين الموقع المعاينة النافذة للجهة وتعرف عليه وعلى ظروفه التي قد تؤثر على التنفيذ وحصل على كافة المعلومات الصحيحة للمشروع وعلى وجه الخصوص مايلي:-
- طبيعة وشروط نقل المواد والأجهزة والمعدات للموقع وبالموقع وتركيبها وتشغيلها.
- طبيعة وظروف الطرق والممرات للدخول للموقع وحوله والدخول والخروج من وإلى مواقع الأعمال المختلفة،
- المساحات المتاحة للأعمال المرقتة في الموقع وأماكن التشوين اللازمة ومواقع المكاتب والورش المتصلة بأعمال المشروع.

- المتناسيب المختلفة والعلاقات النسبية بين العناصر المختلفة.

- طبيعة المناخ والاحوال الجوية لموقع العمل

- حجم وكميات العمل وطبيعته وكل ما يلزم لإتمام العملية طبقاً للمنفذ على الطبيعة.

- طبيعة التربة ومصادر المواد المطلوبة.

- التحقق من الخدمات والمرافق تحت الأرض بعد تسمية مع الجهات المعنية بتلك المرافق وتعبده على أمانتها وعليه حمايتها قبل الحفر وإصلاح أي تلفيات من جراء أعمال التنفيذ بالموقع وذلك بالتنسيق مع الجهة صاحبة الخدمة.

وأن المقاول قد إستكمل كافة المعلومات حول الموقع وتؤكد من أن الأسعار التي دونها هي قائمة الكميات وفئات الأسعار تعكس لتغطية جميع التزاماته المترتبة عليه بموجب العقد وغيرها من الأمور والأشياء الضرورية لإنجاز وصيانة الأعمال بشكل متقن وسليم.

المادة رقم ١٠ :- (مراجعة التصميم)

أولاً : الطرف الثاني مسئول عن مراجعة التصميمات الهندسية والفنية للمشروع بمكامل تفاصيلها وعليه تمثيله المكوادر الفنية المختصة لتلك وعليه إبلاغ صاحب العمل والمهندس بأية أخطاء أو ملاحظات يكتشفها



الشروط العامة

في المخططات والمسودات أثناء التنفيذ وهذا مسئول أيضا عن جميع التكاليف المبدئية والنهائية وفقا
لوصفها من تقدم بها إلى المالك عند بدء الدراسة الأولية للمشروع.

ثالثا: على الطرف الثاني القيام بأبحاث التربة التأسيسية وفقا لما هو محدد بمسندات العقد في مواقع
الكباري والممرات السفلية والمنشآت للتأكد من تصميم الأساسات، وعليه إعداد تقرير يتضمن وصف كامل
لمنتجات التربة ونتائج الاختبارات في الموقع والعمل والتحقق من تصميم الأساسات، وعلى المقاول إعادة التربة
إلى أصله بعد الانتهاء من عمل الجسات والأنحاض التأسيسية مع التأكد على أهمية تنفيذ أبحاث التربة
الأساسية ومبدأ التحقق من تصميم أساسات الكباري قبل التنفيذ حتى لا تكون سببا في تأخير تنفيذ
أعمال الكباري.

رابعا: على الطرف الثاني استخدام متخصصين في دراسات أبحاث التربة من ذوي الخبرة والكفاءة للقيام
بأبحاث التربة التأسيسية، ويشمل ذلك عمل الجسات وأخذ العينات والتجارب الموقعية والتجارب العملية
والأعمال المكتبية والتحليلات وإعداد التقارير اللازمة للتأكد من كفاية تصميم الأساسات.

الفصل رقم ١١: (تنفيذ الأعمال)

أولاً: على الطرف الثاني المقاول أن يقوم بتنفيذ وإتمام كافة الأعمال مضمنا هي محددة بنطاق العمل بمسند
(نطاق العمل وجدول الكميات) أو تكون واردة بأى من وثائق العقد الأخرى مع الحفاظ عليها وسياتها خلال
فترة الضمان.

وعلى الطرف الثاني أن يتقيد بتعليمات المهندس وتوجيهاته الخطية في أي موضوع يتعلق بالأعمال أو يتصل بها
سواء كان ذلك مشكوكاً في العقد أم لا ويجوز للمقاول في حال رأى أن توجيهات المهندس خارج العقد إبلاغ رئيس
قطاع التنفيذ والنطاق لأب في الموضوع محل الخلاف، وعلى المقاول أن يتلقى التعليمات والتوجيهات من المهندس
أو مسئله في نطاق الحدود المشار إليها في المادة رقم (٢) من هذه الشروط العامة.

ثانياً: يلتزم المقاول بما يلي:

- أن تكون المواد المستخدمة سواء المحالة أو المستوردة لتنفيذ العقد مطابقة للمواصفات المحددة بمسندات
المشروع والمواصفات القياسية المعتمدة من قبل الهيئة المصرية للتوحيد القياسي وبالتسوية للمواد التي تم
تسدر بشأنها مواصفات قياسية مصرية فيجب أن تكون مطابقة لإحدى المواصفات القياسية التي يحددها
المهندس المشرف على التنفيذ.

- إتخاذ كافة الترتيبات الخاصة بنظافة الموقع أثناء فترة العمل ومراعاة النظم والمساكن والشوارع الخاصة
بحماية البيئة في جمهورية مصر العربية والتي تصدر من الجهات المختصة.

المادة رقم ١٢: (البرنامج الزمني المفصل وأولويات التنفيذ)

يلتزم الطرف الثاني فور توقيع العقد أن يقدم للطرف الأول برنامج زمني تفصيلي متصفاً بكافة مراحل التنفيذ
وحدة التجهيز والإحلال وجدول العمالة والمعدات والتحقق الفنية للمشروع (يتضمن البرنامج الزمني شهر من
بدء العمل للتجهيزات وأعداد جدول الكميات الضملي المعدل وأسرع قبل نهايته للإحلال) موضحاً به طريقة العمل
وأولويات التنفيذ وبعد اعتماد الطرف الأول يكون الطرف الثاني مسئول مسئولية كاملة عن الالتزام الكامل
بالبرنامج الزمني التفصيلي وهو الأساس في احتساب فترات التأخير واحتساب فروق الأسعار كما أنه مسئول عن
تحديث ذلك البرنامج شهرياً واعتماده من المهندس والمالك بحيث يكون شاملاً ومفصلاً لتنفيذ الأعمال خلال
المدة المحددة بالعقد وذلك بدءاً من تاريخ استلام الموقع كلياً أو جزئياً ويوضح فيه وجلاء المسار الحرج لمساهمة
الأنشطة ومدة تجهيز الموقع والأعمال المؤقتة اللازمة لبدء التنفيذ وفترات التوقف وأعمال مقاولي الباطن
والشطيبات، وبذلك تحديد التواريخ المحددة لتوريد المعدات والمواد المستخدمة بما يتوافق مع خطة العمل
وبرنامج تنفيذ الأعمال، ويجب وضع هذه البرامج بالمبارقة والكيفية التي يعتبرها المهندس مناسبة وضرورية
لتحقيق المساهمة ودقة الأعمال، ويقدم المقاول برنامج تنفيذ الأعمال المعدل شهرياً في سبقتين: نسخة الخرائط
الرسومية الخطية (Bar Chart) ونسخة شبكة الأعمال، وعلى المقاول تقديم تلك المعلومات مسجلة على قرص
مدمج بالإضافة إلى النسخ الورقية، على أن يتم تحديث البرنامج كل شهر خلال سير العمل وإبراج جميع
التفاصيل اللازمة بالأنشطة الموقعية، وعلى المقاول أن يقدم إلى المهندس أو مسئول المهندس أية معلومات تفصيلية
حالية يطلبها المهندس وتعلق بالتوقعات اللازمة لإنجاز الأعمال المؤقتة التي يزمع المقاول تقديمها أو استعمالها



الشروط العامة

أو إنشائها حسب الأحوال بالاستساعة إلى توضيح شكل الأنشطة الرئيسية وأعمال الإنشاء والتجهيز المكلفة الأعمال القائمة بشكل جلاء.

وعلى المفاوض أن يقدم الطرف الأول كذلك تقريراً مفصلاً مع برنامج تنفيذ الأعمال (البرنامج الزمني) بتقدير التدفقات النقدية (Cash Flow) على فترات شهرية بشكل الدفعات التي يستحق الحصول عليها بموجب هذا العقد، ويتكون جدول الدفع بصيغة مقبولة من المهندس وبما يتوافق مع البرنامج الزمني لتنفيذ الأعمال، كما يكون بالتفصيل الكافي ليتمكن المهندس من تقدير مدى توافق قيمة المدفوعات مع حجم الأعمال المنقذة، وعليه في وقت لاحق بمقارنات الشهرية أن يقدم تقريراً مبرمجاً للتدفق النقدي على فترات شهرية إذا طلب منه المهندس ذلك.

وإذا قسم المفاوض في تقديم وتحديث برنامج العمل أو كشف التدفقات النقدية حسب المواعيد المحددة، فسيتم تطبيق غرامة تأخير.

وفي حال عدم إمكانية تدبير المواد البيتومينية نتيجة عدم قدرة الجهات السيادية على توفيره فإنه يجوز للمفاوض تقديم برنامج زمني معدل للمشروع طبقاً للتدفقات البيتومينية المتاحة على أن تقوم الهيئة (بكون أن تحصل الهيئة أي أعباء مالية) بدراسة البرنامج الزمني المعدل والنرد على المفاوض خلال أسبوع من تاريخ تقديم البرنامج ويلتزم المفاوض بما تراه الهيئة في هذا الخصوص.

المادة رقم ١٢: (ممثل المفاوض بالموقع)

على المفاوض تعيين ممثلاً له (مدير المشروع) يكون موافقاً عليه من قبل المهندس للقيام بمتابعة والإشراف اللازم والتكامل على تنفيذ الأعمال أثناء العمل وبعد ذلك العمل الذي يراه المهندس ضرورياً للوفاء بالتزاماته التعاقدية بشكل متقن وسليم، وعلى المفاوض أو ممثله (المفاوض خطياً عن قبل المهندس) أن يكون مقيماً بصورة دائمة وباتمة في موقع العمل وأن يخصص كل وقته للإشراف ومتابعة تنفيذ العمل.

ويحق للمهندس استبعاد ممثل المفاوض بسبب التقصير أو الإهمال أو عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية، وعلى المفاوض بمجرد تسلمه إشعاراً خطياً بذلك أن يقوم بتقل ممثله من موقع العمل بأسرع وقت ممكن ولا يستخدمه بعد ذلك في موقع العمل مرة أخرى وأن يعين بدلاً منه ممثلاً آخر يوافق عليه المهندس خلال أسبوع من تاريخ إخطاره، وعلى هذا الممثل أن يتلقى بالنيابة عن المفاوض التعليمات والتوجيهات التي يصدرها المهندس أو ممثله، وفي حال عدم وجود بديل يتم توقيع النسخ الممثل إليه بالملاحق رقم ١ من الشروط الخاصة.

المادة رقم ١٣: (مستخدم المفاوض)

أولاً على المفاوض - وبعد موافقة المهندس - تعيين الأشخاص المناط بهم شغل الوظائف الرئيسية، وعلى المفاوض أن يستخدم في الموقع والمكتب القلي العدد الكافي من المهندسين والمهندسين الفنيين ذوي الخبرة والكفاءة في نطاق اختصاص كل منهم للقيام بتنفيذ الأعمال المناطة بهم ويجوز في جميع الأحوال حصول المهندسين والفنيين ذوي الخبرة أقل من عشر سنوات العاملين من قبل المفاوض والمشروع على الدورات التدريبية المتخصصة في مركز تدريب الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري وكذلك العدد اللازم من العمال المهرة لتنفيذ الأعمال بشكل متقن وسليم.

ثانياً للمهندس الحق في جميع الأحوال أن يمتحن ويطلب من المفاوض أن يسحب فوراً من موقع العمل أي شخص يستخدمه المفاوض في تنفيذ الأعمال أو بأي شأن يتعلق بها إذا كان المهندس يرى أنه سيمسك أو غير كفء أو مهمل في أداء واجباته، وفي هذه الحالة فلا يجوز استخدام مثل هذا الشخص مرة ثانية بدون موافقة المهندس الخطية وعلى المفاوض أن يستبدل بأمنع وقت ممكن أي شخص يجري سعيه على النحو المبين أعلاه بديل يوافق عليه المهندس.

ويجوز للمفاوض أن يتظلم لدى السلطة المختصة بالهيئة من قرار المهندس استبعاد أحد ممثليه أو مستخدميه وعلى أن يلتزم بقرار الهيئة في هذا الشأن والذي تقوم الهيئة بإخطار المفاوض به خلال أسبوع من تاريخ التظلم.

المادة رقم ١٤: (تحديد مواقع الأعمال)

الطرف الثاني مسئول عن تنفيذ الأعمال في مواقعها بصورة سليمة ورعاية بالنقاط الأساسية والخطوط والأبعاد والتناسيب الأساسية التي يقدمها إليه المهندس أو ممثله وإبلاغ المهندس عن أية فروقات يصحون من



الشروط العامة

شأنها تنفيذ الأعمال بصورة غير مسبقة، ويمثلون مسئولاً عن تقديم مخططات الأجهزة المساهمة والأدوات واليد العاملة اللازمة في هذا الشأن.

وعليه أن يصحح أي خطأ يقع في هذا التنفيذ أو النفاذ والخطوط والأبعاد والمناسيب على نفقة الحاسنة حتى ولو تكفل الحاسنة ذاتها عن عدم صحة أي من المعلومات التي قدمها إليه المهندس أو مسئلة وذلك لتفسير المفاوض في مراجعتها والتأكد من صحتها.

المادة رقم ١٦: (حماية الطريق)

على المفاوض أن يقوم على نفقته الخاصة بتنفيذ صفات إحياءات الأمن والسلامة لوضع العمل نهائياً وأولاً وتقديم جميع لوازم الإنارة والحماية والمراقبة لجميع مشتملات الطرق والمشامات القائمة في موقع أعمال المشروع في الأوقات والأماكن التي يحددها المهندس أو مسئلة أو أية سلطة عامة وذلك لحماية الأعمال أو لضمان سلامة الجمهور واستخدام الطريق أو غير ذلك من الأمور.

المادة رقم ١٧: (اعتناء المفاوض بالأعمال المنفذة وحماية الخدمات القائمة)

أولاً: المفاوض مسئول مسئولية كاملة عن الحفاظ على الأعمال المنفذة حتى الإستلام النهائي، وعليه أن يتخذ كافة الاحتياطات اللازمة دون حدوث أي أضرار قد تقع بفعل العوامل الطبيعية أو بأي سبب آخر للأعمال التي تم تنفيذها، وعلى المفاوض إعادة إنشاء أو إصلاح أي جزء أصابه الضرر بأي من الأسباب السابق ذكرها قبل التسليم النهائي بمعرفة وعلى حاسبه إلا في حالة القوة القاهرة ويقصد بالقوة القاهرة الزلازل أو الفيضان أو السيول أو الإحصار أو الحرب أو انفجار يحدث بسبب لغم أو أية مواد حربية قبل إصلاح الآثار الناتجة عن فعل القوة القاهرة يتكون بمعرفة المفاوض وعلى حاسب الهيئة بعد تقديم تقرير من المفاوض والمهندس لإعتاده من الهيئة، ويجوز للمفاوض تقديم طلب زيادة مدة العملية طبقاً لحجم الآثار الناتجة عن تلك ويتم دراسة طلبه والبت فيه من قبل الهيئة.

ثانياً: المفاوض مسئول عن المحافظة على سلامة وحماية المرافق الموجودة بالطريق سواء ككابلات كهربائية أو تليفونية أو إشارة أو مياه أو صرف أو أي خطوط مرافق أخرى تابعة للهيئة أو تتبع جهات خارجية ويجب على المفاوض التنسيق اللازم مع الهيئة والجهات المعنية لحماية هذه الخدمات.

ويكون المفاوض مسئولاً عن كافة الحوادث والأضرار التي تلحق بهذه الخدمات أو الأشخاص أو الممتلكات من جراء أي تنفيذ للأعمال أو صيانتها بدون تنسيق مسبق مع الجهات المختصة والمهندس.

المادة رقم ١٨: (التأمين على المشروع)

أولاً: فيما لا يتعارض مع ما ورد بأي من سمات العقد فعلى المفاوض تأمين وتعمير المالك ضد جميع ما يستجد من خسارة أو ضرر بخلاف المخاطر المحتمل حدوثها بسبب القوة القاهرة المتضمن عليها بالمادة رقم (١٧) بهذه الشروط، ويشمل ذلك الأعمال المنجزة والمؤجلة والتمهيزات والمواد والمعدات المستخدمة من قبل المفاوض ومقاولي الباطن بما لا يقل عن القيمة الكاملة لإعادة الوضع إلى أصله بما في ذلك تكاليف الهدم وإزالة الانقاض والأجور المهنية والربح، ويجب أن يكون هذا التأمين سارياً اعتباراً من تاريخ بدء العمل وحتى تاريخ إصدار شهادة إكمال الأعمال ليؤمن تغطية أية خسارة أو ضرر يكون المفاوض مسئولاً عنهما أو ناجمين عن سبب يحدث قبل إصدار شهادة الإستلام النهائي.

ثانياً: على المفاوض إستصدار وثيقة تأمين ضد الحوادث لصالح الغير على المفاوض إستصدار وثيقة تأمين ضد الحوادث لصالح الغير والتي قد تحدث لأي من مهنتي المالك أو المفاوض وتكون ناتجة من جراء تنفيذ الأعمال بموجب العقد.

ويجب أن يقوم المفاوض بتقديم وثائق التأمين على المشروع والتأمين ضد الحوادث للطرف الأول خلال ثلاثون يوماً من تاريخ توقيع العقد على أن يبدأ التأمين بعد توقيع العقد مباشرة وحتى الإستلام الأبدائي للعملية، وتتم عمليات التأمين هذه لدى إحدى شركات التأمين المسجلة وبالشروط التي يوافق عليها المالك والمهندس، وفي حالة التأخير في تقديم وثائق التأمين المذكورة فإنه بحق الهيئة أن لا تقوم بصرف أول مستخلص جاري للمفاوض إلا بعد تقديمها لتلك الوثائق وتوقيع خاتمة تعامل هيئة بوليصة التأمين عن الفترة التي لم يشملها التأمين.

على المفاوض المبدد إليه العملية تقديم تأمين نهائي قدره () جنيه يقدر بـ (٥٠) عند توقيع العقد.



المادة رقم ١٩: (الآثار والأشياء ذات القيمة وغيرها)

جميع الآثار والبقايا القديمة أو العائلات أو الأشياء ذات القيمة أو الأهمية الأثرية أو المنشآت وغيرها من البقايا أو الأشياء ذات الأهمية الجيولوجية أو الأثرية التي تكتشف في الموقع يجب وضعها تحت رعاية وتصريف المالك أو الجهة الرسمية المختصة.

ويجب على المقاول أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع مستخدمي المقاول أو أي أشخاص آخرين غيرهم من أن يقوموا بإزالة أو الإضرار بأي من هذه المكتشفات، وعلى المقاول عند اكتشافه أيًا من هذه الإجراءات إخطار المهندس فورًا وتكون تحت مسئولية وحراسة المقاول حتى يتم استلامها من الجهة المعنية.

إذا عانى المقاول تأخيرًا أو تكبدت تكلفة نتيجة امتلاك تلك الممتلكات، فعلى المقاول أن يقوم بإخطار المهندس بذلك كتابةً وعلى المهندس أن يرفع الأمر إلى المالك لاتخاذ اللازم نحو المتعلق بالمقاول في أي تعويض رمزي أو مادي متعلق هذا التأخير ويدين إلزام على المالك.

المادة ٢٠: (استخدام العمال)

المقاول مسئول عن اتخاذ كافة الترتيبات الخاصة من أجل استخدام ومعاملة العمال في حدود ما ينص عليه قانون العمل والعمال وقانون التأمينات الإجتماعية وغيرها من القوانين، كما يلتزم المقاول بتوفير وسائل النقل والرعاية الصحية والمهيت المناسبة إذا تطلب الأمر ذلك وكافة أمور السلامة المهنية اللازمة أثناء تنفيذ الأعمال، وكذلك على المقاول اتخاذ كافة الاحتياطات المناسبة للحيلولة دون وقوع أي تصرف خارج عن القانون أو إثارة الشغب أو سلوك غير منظم يشوب فيه أو يقوم به عماله وذلك من أجل الحفاظ على سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات المجاورة للعملية.

ويكون المقاول مسئولاً عن الإمتثال الكامل لقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والضرائب والاحتياطات والشروط اللازمة لعملية العمال ضد الإصابات وأمراض المهنة، وتكون الأسعار المدرجة في هذا العقد شاملة لتسيب الاحتياطات والشروط لهذه القوانين، وعلى المقاول أن يقدم في الأوقات التي يحددها المهندس أو مثله كشفًا تفصيليًا يبين فيه أسماء جميع موظفيه وعماله وأي معلومات يتطلبها المهندس أو مثله والمتعلقة بالعمل أو إعدادات التنفيذ.

المادة رقم ٢١: المواد وأصول الصناعة

يجب أن تكون كافة المواد وأصول الصناعة من الأنواع المطابقة للمواصفات المحددة بمسندات المورد والمطابقة لتعليمات المهندس ويجب أن تخضع من وقت لآخر لأية إختبارات قد يرى المهندس إجرائها في مكان صنع تلك المواد أو في الموقع أو في جميع تلك الأماكن أو في أي مكان آخر.

ولا يعفى أحسن الأعمال في موقعها أو البرش أو المصانع التي يتم تنفيذها بها من قبل المهندس بأي حال المقاول من مسئولية في التأكد من صلاحيتها.

خطة ضمان الجودة على المقاول تطبيق خطة ضمان الجودة المقدمة منه والمقدمة من قبل المهندس للتأكد من الإلتزام بكافة التفاصيل المحددة في التعاقد، هذا وإن يعنى إلتزام المقاول بخطة ضمان الجودة من أي من واجباته أو مسئولياته، ويقوم المقاول بتقديم كافة الإجراءات والمستندات التي توضح خطة ضمان الجودة إلى المهندس قبل بدء أي مرحلة من مراحل التنفيذ، وبحق للمهندس النقش على أي جزء من الخطة وطلب تنفيذ أي إجراء تصحيحي.

فحص المواد: يجب الإلتزام بعدم استعمال مواد أو أدوات قبل تقديم عينات واعتماد استعمالها بالموقع، وعلى المقاول أن يرفع من الموقع أي مواد أو أدوات لا يتم اعتماد استعمالها من قبل المهندس، ويمكن في أي وقت فحص المواد والأدوات التي يشتريها المقاول بتسدد استعمالها في تنفيذ الأعمال الثابتة بطلب من المهندس، ويحصل المقاول أية فواتير أو رسوم تتعلق بهذه الفحوصات بما في ذلك نقلها إل/أو من أماكن الإختيار على أن يتم إجرائها في الأماكن التالية:

عمل الموقع.



الشروط العامة

- التعامل المركزي للهيئة العامة للماروق والتشيدي والنقل البري في حالة عدم إمكان إجراء الفحص بمختبر الموقع أو كمراجعة شغل الموقع وتمتع المعامل المركزية بالهيئة هي المرجع الوحيد لاختيارات توصيف الجودة.
- أية جهة أخرى مستقلة متخصصة ومعتمدة يحددها المهندس وذلك في حال عدم إمكان الفحص في المعامل المركزية للهيئة إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.

وتعتبر نتائج مثل هذه الفحوصات العمالية نهائية وملزمة لطرفي العقد، وإذا قصر الماول في إجراء الفحوصات العملية المطلوبة مستقيم الهيئة وإجراء هذه الفحوصات وحسم النفقات بكامله ضامفاً إليها ٢٥ % كمصاريف إدارية لصالح الهيئة.

المادة رقم ٢٢: (حق الدخول للموقع)

المالك أو المهندس أو لاي شخص مخول من قبلهما الحق في جميع الأوقات الدخول إلى الموقع ومراقبة الأعمال وإلى جميع الورش والأماكن التي يجري فيها إعداد العمل أو يتم فيها الحصول على المواد والألات اللازمة للأعمال، وعلى الماول أن يقدم جميع التسهيلات والمساعدة اللازمة لممارسة هذا الحق.

المادة رقم ٢٣: (فحص العمل قبل تقبيله بأعمال أخرى تالية)

أولاً: لا يجوز تقبيل أي عمل أو حجية عن النظر بدون موافقة المهندس أو ممثله، وعلى الماول أن يتيح الفرصة اللازمة للمهندس أو ممثله لفحص وقبول أي عمل مستجري تقبيل أو حجية عن النظر، وعلى الماول عندما يكون مثل هذا العمل جاهز للفحص أن يقدم إلى المهندس أو ممثله إشعاراً خطياً بذلك للحضور لفحص وقبول الأعمال (لا إذا اعتبر المهندس أو ممثله هذا الأمر غير ضروري ويتم إبلاغ الماول بذلك).
ثانياً: على الماول أن يكتشف عن أي جزء أو أجزاء من الأعمال أو أن يعمل فتحات فيها أو خلالها حسيماً يأمر المهندس بذلك من وقت لآخر، وعلى الماول أن يعيد هذا الجزء أو تلك الأجزاء إلى وضعها السابق على نحو يرضى به المهندس.

المادة رقم ٢٤: إزالة الأعمال والمواد المخالفة للعقد

للمالك أو المهندس أثناء مراحل تنفيذ العمل الحق في أن يأمر خطياً من وقت لآخر بما يلي:
إزالة أية مواد من الموقع يرى المهندس إنها ليست مواءمة للعقد على أن يتم ذلك في المدة التي يحددها في الأمر المشار إليه.

- الإستعانة من تلك المواد بمواد صالحة ومناسبة.

- إزالة أي عمل وإعادة تنفيذه بصورة سليمة إذا رأى المهندس أن هذا العمل مخالفاً للعقد سواء من حيث المواد أو من حيث أسلوب الصناعة، وذلك بالرغم من أي إختيار سابق للعمل المذكور وبالرغم من سبق صرف أي جزء من تكاليفه.

وفي حال تفسير الماول في تقدير أمر المهندس رغم ثبوت مخالفة المواد أو الأعمال بنتائج التجارب العملية بحق المالك أن يستخدم أشخاصاً آخرين وأن يدفع لهم الأجور اللازمة لتنفيذ الأمر المشار إليه، على أن يتحمل الماول جميع النفقات التي ستترتب على ذلك أو تتلقى به، ويحق للمالك أن يرجع بتلك النفقات ضامفاً إليها ٢٥ % على الماول أو أن يخصها من أية مبالغ مستحقة الدفع أو قد تصبح مستحقة الدفع له.

المادة رقم ٢٥: (إيقاف العمل)

يجب على الماول إذا لزم الأمر وبناء على أمر خطي من المهندس وبعد موافقة المالك أن يوقف سير الأعمال أو أي جزء منها لمدة محددة أو بطريقة يعتبرها المالك ضرورية لسلامة العمل، وعلى الماول أثناء فترة الإيقاف أن يقوم بحماية العمل وضمان سيره بالتقدير الذي يراه المهندس ضرورياً، ولا يتحمل المالك التكاليف الناتجة عن الإيقاف.

ولا يتم إضافة مدة إذا كان الإيقاف بسبب رجوع للماول أما في حالة إيقاف الأعمال لأسباب ترجع إلى المهندس أو المالك فترتد مدة طلب الماول إضافة مدة معادلة لمدة الإيقاف تضاف إلى مدة تنفيذ الأعمال الأصلية إذا سكت هذه الأعمال على المسار الحرج للبرنامج الزمني لتنفيذ المشروع ويعتبر قرار الهيئة نهائياً في هذا الخصوص.

المادة رقم ٢٦: (بدء وإنهاء الأعمال)

يجب على الماول أن يبدأ بالأعمال فور تسلمه الوضعية كلياً أو جزئياً وعليه أن يقوم بها بالسرعة الواضحة وبدون تأخير وإنهاء من تنفيذه وفقاً للمدة المحددة ببرنامج العمل المعتمد من الهيئة. وعلى تشييد أو تعديد لوحت



الشروط العامة

الالتزام من الأعمال بحق المهندس الأخذ في الحسبان تأثير الأعمال التي تم حفظها أو استحداثها بناءً على أي أمر هام بإصداره وتم اعتماده من الهيئة، وكما يحق للمهندس الأخذ في الاعتبار مدد توقف الأعمال نتيجة سوء الأحوال الجوية المماثلة في الأمطار الغزيرة والتموجات والكثافة والسرور وغيرها من الظروف القهرية وذلك كله بناءً على تقرير حتى للاعتماد من السلطة المختصة.

المادة رقم ٢٧: (إستلام الموقع وجهازته)

أولاً باستثناء ما قد ينص عليه العقد بخصوص تحديد أجزاء الموقع التي ستسلم للمقاول من وقت لآخر والترتيب الذي ستسلم بموجب هذه الأجزاء ومع التقدير بأي مطلب وارد بالعقد بالنسبة للترتيب الذي سيجري بموجبية تنفيذ الأعمال يقوم المالك بتسليم الموقع للمقاول سكبياً أو جزئياً مع أمر المهندس الخطي بالبدء في الأعمال وفقاً لنطاق العقد المشار إليه في المادة رقم ٥ من هذه الشروط. وفقاً للبرنامج الزمني المشار إليه في المادة رقم ١٢ من هذه الشروط، وفي حالة إستلام الموقع جزئياً على المقاول برمجة أعماله وتفعيل برنامجيه الزمني بحيث يتم البدء بالأعمال في الأجزاء المسلمة له أو بمقتضى الإقتراحات المناسبة التي يقوم بتقديمها إلى المهندس وتقبل منه بموجب إشعار خطي،

وعلى المالك وحسب تقدم سير العمل أن يقوم بتسليم المقاول الأجزاء الأخرى المتبقية من الموقع حتى يتمكن المقاول من الإستمرار في تنفيذ الأعمال وإنجازها في الوقت المناسب، سواء كان ذلك وفقاً للبرنامج الزمني أو وفقاً للإقتراحات المقدمة من قبل المقاول ويعتبرها المهندس.

ثانياً: باستثناء ما ينص على خلافه تكون حدود الموقع وفقاً لما هو مبين في مخططات العقد، وإذا احتاج المقاول لأعماله المتعلقة بالمشروع إلى أرض تتجاوز حدود الموقع فعليه أن يحصل عليها على نفقته الخاصة.

ثالثاً: على المقاول أن يجهز على نفقته الخاصة سيارات مؤقتة مناسبة للموقع أو جزء منه عندما يكون ذلك ضرورياً لسلامة العمال أو الجمهور أو مستخدمي الطريق أو عندما يكون ذلك ضرورياً لأعمال المقاول. تعتبر أجزاء الموقع المسلمة للمقاول في جوازته لحين إتمام كافة الأعمال موضوع هذا العقد، ويكون المقاول مسئولاً عن الحفاظ على هذه الأجزاء خلال فترة التنفيذ وإصلاح كافة الأضرار الناجمة عن عدم إتخاذ كافة الإحتياطات وعوامل السلامة اللازمة لتأمين حركة المرور عليها أثناء التنفيذ.

المادة رقم ٢٨: (غرامات التأخير والأضرار الناتجة عنه)

في حال تأخر المقاول عن إتمام العمل وتسليمه في المواعيد المحددة بشروط العقد يتم تطبيق غرامات التأخير تطبيقاً للقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وكما ألتزم صرف غرق أسعار عن أية أعمال تأخر المقاول في تنفيذها طبقاً للبرنامج الزمني للمشروع، هذا ويشمل المقاول أتعاب ومصاريف جهاز الإشراف على تنفيذ المشروع خلال فترة خضوع المقاول للغرامة، وتحتسب هذه الأتعاب على أساس ما يقضي به عقد المهندس مع الهيئة وتعدلاته، ويكون من حق المالك خصم هذه المبالغ من مستحقات المقاول لدى الهيئة.

والهيئة الحق في سحب العمل من المقاول ووضع اليد على الموقع في الحالات الآتية:

- أ- إذا تأخر المقاول عن البدء في العمل أو أظهر بطأ في سيرة أو وقفه سكبياً لدرجة يرى معها المالك أنه لا يمكن معه إتمام العمل في المدة المحددة لإنجازه.
- ب- إذا انسحب المقاول من العمل أو تعطل عنه أو تركه أو تنازل عنه أو تعاقب لتفسيده من الباطن بسوء إذن خطي سابق من صاحب العمل.
- ج - إذا أخل المقاول بأي شرط من شروط العقد أو امتنع عن تنفيذ أي من التزاماته التعاقدية ولم يصلح ذلك رغم انقضاء خمسة عشر يوماً على أخطائه مكتوبة بإجراء هذا الإصلاح.
- د - إذا أظلم المقاول أو طلب شهر إطلاعه أو إذا ثبت إحصاره أو سدر أمر بوضعه تحت الحراسة أو إذا كان للمقاول شركة تمت تسليتها.

ويعتبر سحب العمل من المقاول بإحفظار مكثافي دون حيلة لإتخاذ أية إجراءات قضائية أو خلافها. ويحق للمالك إذا توافرت أحد الحالات المنصوص عليها عالة أن يجهز على المواد والألات الموجودة بالموقع لاستعمالها في تنفيذ العمل دون أن يدفع أي مبالغ مقابل ذلك للمقاول أو غيره ودون أن يكون مسئولاً عن أي تلف أو نقص يلحق بهما من جراء هذا الإستعمال، كما يحق للمالك أن يستند الأعمال المتبقية بالأمر المباشر إلى شركة أخرى مهما كانت الأسعار والتكاليف، وأن يرجع على المقاول بجميع مبالغه من خسائر أو أضرار من جراء



الشروط العامة

سحب العمل وإذا لم يكتف الضمان النهائي لتغطية تلك التكاليف والأضرار فيجب على المقاول أن يقطع أصحاب العمل بناء على طلبه مقدار الفرق المتوجب بذمة المقاول ويحق لمصاحب العمل في حال استناع المقاول عن دفع هذا الفرق رغم إخطاره مكتوبة أن يبيع تلك المواد والمعدات والآلات المحجوزة سلباً بحق له اتخاذ مكافئة الاجراءات اللازمة لاستيفاء حقه قبل المقاول

المادة رقم ٢٩: (الإستلام الابتدائي والنهائي والحساب الختامي)

الإستلام الابتدائي :

عند إستلام الأعمال يقوم المالك والمهندس أو من يتوب عنهما بمعاينة الأعمال وإستلامها إستلاماً ابتدائياً بحضور المقاول أو مندوبه الموثق ويحضر معضري عن عملية الإستلام الابتدائي من عدة نسخ حسب الحاجة ويتسلم المقاول نسخة منه ، هذا ويتم توفير محصلات المشروع حتى تاريخ إستكمال جميع اجراءات الإستلام الابتدائي

وإذا كان الإستلام قد تم بدون حضور المقاول رغم إخطاره كتابياً يتم إثبات القيد في المحضر ، وإذا تبين من المعاينة أن الأعمال قد تمت على الوجه المطلوب اعتبر تاريخ إشعار المالك بإستلامه الإستلام موعداً لإتمام إنجاز العمل وبدء فترة الضمان ، وإذا ظهر من المعاينة أن الأعمال لم تتفد على الوجه الأكمل فثبتت تلك في المحضر ويرجل الإستلام لحين إتمام الأعمال المطلوب تنفيذها أو إصلاحها ويخطر المقاول بذلك تقوم لجنة الإستلام الابتدائي بتقييم النتائج الممثلة للعيوب الملاحظة بمعرفة وكذا الاختبارات التي تمت أثناء التنفيذ وفقاً للمواصفات المعتمدة ويتم الالتزام بما جاء في تقرير اللجنة المعتمد من المهندس / رئيس مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٢ بخصوص تقييم الأعمال الخرسانية لمستزمات الطرق.

الحساب الختامي : بعد إستلام الأعمال إستلاماً ابتدائياً وقيام المقاول بتقديم ما يفيد مساهمة ما يستحق من تأمينات يتم تسوية الحساب الختامي ، يقوم المالك بمسرف التسمية المرحلة من قيمة جميع الأعمال التي تمت فعلاً ويخصم من هذه القيمة ما يكون قد بقي من المبالغ التي سبق صرفها للمقاول على الحساب أو أية مبالغ أخرى مستحقة عليه.

- يتم صرف المستخلص الختامي بعد الانتهاء من اجراء الاختبارات العملية وتقييم النتائج طبقاً لما هو متبع والانتهاء منها خلال مدة لا تزيد عن شهرين من تاريخ تقديم للمنطقة

الإستلام النهائي :قبل إنتهاء فترة الضمان بوقت مناسب ، يقوم المقاول بإرسال إشعاراً خطياً إلى المالك أو من يمثله وإلى المهندس لتحديد موعداً للمعاينة نهائياً للإستلام النهائي ، ومتى أسفرت هذه المعاينة عن مطابقة الأعمال للشروط والمواصفات يتم إستلامها نهائياً بموجب محضر يقوم المالك أو من يتوب عنه والمهندس أو من يتوب عنه بتحريره من عدة نسخ حسب الحاجة ويجرى التوقيع عليه من قبل الطرفين أو من يتوب عنهما ويعطى للمقاول نسخة منه.

وإذا ظهر من المعاينة وجود نقص أو عيب أو خلل في بعض الأعمال ولو لم يتضمنه محضر الإستلام الابتدائي يرجل الإستلام النهائي وتنفذ بذلك فترة الضمان لحين إستكمال النقص أو إصلاح العيب أو الخلل من قبل المقاول خلال مدة معقولة تحددها اللجنة ، فإذا إنتهت المدة دون أن يتفد المقاول الإصلاحات المطلوبة للمالك حق إجراء الإصلاحات اللازمة على نفقة المقاول وتحت مسؤوليته وخصم قيمتها حسب التكلفة الفعلية مساهماً إليها ٢٥ % مصروفات إدارية لمصالح الهيئة من الضمان المقدم من المقاول لحسن التنفيذ.

- عند إستلام الأعمال إستلاماً نهائياً بعد انتهاء فترة الضمان وتقديم المقاول المحضر الرسمي المنبث لذلك يقوم المالك بالإفراج عن خطاب الضمان المقدم من المقاول والخاص بالتأمين النهائي.

المادة رقم ٣٠: (فترة الضمان وإصلاح العيوب)

مدة فترة الضمان سنة واحدة لجميع الأعمال تبدأ من تاريخ الإستلام الابتدائي للأعمال وحتى الإستلام النهائي وعلى المقاول أن يقوم بتفريد أية أعمال إصلاح أو تعميل أو إعادة إنشاء أو تنعيم ما يظهر من عيوب حسيمة بطلب منه المالك أو المهندس خطياً أثناء فترة الضمان أو عند الإستلام النهائي.

وعلى المقاول عند إنتهاء فترة الضمان أو بأسرع وقت ممكن بعد انتهائهما أن يقوم بتسليم العمل للمالك دون أن يكون هذا الإستلام وهي بحالة من الجودة والإتقان يرضى بها المالك ولائقاً عن الحالة التي كانت عليها عند بدء فترة الضمان.



المادة ٢١: (التعديلات والإضافات والإلغاءات)

وفي حال إختلاف المفاوض عن المفاوض في الأعمال المنبثقة في هذه المادة والمطلوب من قبل المالك أو المهندس فلكذلك الحق في تنفيذ هذا العمل بمفرده أو بواسطة مقاولين آخرين، ويستقطع من المفاوض تكاليف العمل المذكور، وله أن يحسمها من المبالغ مستحقة الدفع للمفاوض أو التي قد تصبح مستحقة الدفع له فيما بعد من هذه العمارة أو أية عمليات أخرى لدى الهيئة أو الجهات الحكومية الأخرى، علاوة على ٢٥ % مصاريف إدارية.

المادة رقم ٢٢: (التعديلات والإضافات والإلغاءات)

أولاً: يقوم المفاوض بتنفيذ أي تغيير في الأعمال فور استلامه تعليمات بذلك التغيير من المهندس واعتماده من الهيئة.

ثانياً: المهندس بعد الحصول على موافقة الهيئة وفي حدود الصلاحيات المخولة له إجراء أي تغيير في شكل أو نوع أو كمية الأعمال أو أي جزء منها مما قد يراه منسباً على ألا يؤدي هذا إلى تغيير في محل العقد أو تجاوز الحدود المسموح عليها بالعقد وفي حال موافقة الهيئة على تجاوز الكميات الفعلية لأي بند الحدود المنصوص عليها بالعقد فعلى المفاوض تعيد ذلك دون زيادة في سعر البند المحدد بالعقد مهما بلغت تلك الكميات إلا في حال تطلب التغيير استحداث بنود لا يوجد مثل لها بقائمة كميات العقد ويتم الاتفاق على سعرها بين الهيئة والمهندس والمفاوض بعد أن يقدم المفاوض تحليل تفصيلي للكميات والأسعار مدعوم بمستندات مزودة شاملاً التكاليف المباشرة للعمالة والمواد والمعدات وغيرها من مساهمات إدارية وأرباح بالمطريقة التي يراها المهندس وتعتبر كميات وأسعار العقد هي الأساس في التسليم والتفاوض تطبيقاً لنص المادة رقم (١٦) لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

ثالثاً: على المفاوض أن لا يجرى أي تغيير من التغييرات المشار إليها بدون أمر كتابي صادر من المهندس ومعتد من الهيئة.

المادة رقم ٢٣: (المعدات والأعمال المؤقتة والمواد)

أولاً: تعتبر المعدات والأعمال المؤقتة والمواد التي قام المفاوض بتقديمها وجلبها للموقع مخصصة كلياً لإنشاء وإتمام الأعمال بهذا العقد وحدها دون غيرها، ولا يحق للمفاوض بدون موافقة كتابية من المهندس ومعتد من المالك أن ينقلها أو ينقل جزءاً منها من الموقع إلا إذا كان النقل من مكان إلى آخر في الموقع ذاته، ولا يسوغ للمهندس الإمتناع عن إعطاءه الموافقة الكتابية لغير سبب معقول، ولن يصح بالعمل في أي بند من بنود المشروع إلا بعد معاينة المعدات التي ستستخدم في هذا المادة والتصريح باستخدامها.

ثانياً: على المفاوض بعد إنجاز الأعمال أن ينقل من الموقع جميع ما ذكر من معدات الإنشاء والأعمال المؤقتة المتبقية وكل المواد غير المستعملة والتي قام بجلبها وتحديث الموقع.

إن هذه المعدات والآلات يجب أن تكون جاهزة بموقع العمل ومعدة لتنفيذ الأعمال حسب برنامج العمل المعتمد، وإذا تبين أن أي جزء منها غير جاهز عند الحاجة إليه فيجب على المفاوض أن يستبدل بهذا الجزء بمعدة أو آلة أخرى معتمدة تقوم ببنات العمل ويتسبب لشرطه، وإذا تخلف المفاوض عن ذلك يحق للمهندس اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بما في ذلك إستئجار معدات لإستكمال العمل وتختم كامل قيمة هذه الإجراءات من مستحقات المفاوض مضافاً إليها ٢٥ % مصاريف إدارية.

كفاية المعدات والمواد : يجب على المفاوض تقديم الحد الأدنى من المعدات المطلوب توفيرها للعمل بالمشروع بالحالة الجيدة والمواصفات المنصوص عليها في مستندات العقد ومطلوب من المفاوض تجديد تواريخ وصولها للموقع ضمن البرنامج الزمني التفصيلي المطلوب تقديمه طبقاً للمادة رقم (١٦) من هذه الشروط بما يتوافق مع خطة عمله، والمالك حق تطبيق العقوبات التي يحددها في الشروط الخاصة في حال تخلف المفاوض عن توفير هذه المعدات بالمعد والحوالة الجيدة والمواصفات المنصوص عليها في مستندات العقد في المواقف المحددة دون اعتراض من المفاوض ولا تعفي تلك الفرائض المفاوض من مسؤولياته أو من الفرائض الأخرى المذكورة في مستندات العقد عند تأخر الأعمال، والمفاوض مسؤول عن زيادة هذه المعدات وتأمين ما لم يرد ذكره منها وفقاً لإحتياجات ومتطلبات العمل أو تكون لازمة لتنفيذ أي تأخير في معدلات الإنجاز.



المادة ٢٣

وتكون معدات الإنشاء والمواد والأعمال المؤقتة ومعدات النقل وسفينة الأشياء من أي نوع المزمع استخدامها في تنفيذ الأعمال طبقاً للتروية والسعة والقوة والكمية والتسليم والإنشاء والتشغيل المحددين في التعاقد أو اللازمة لتنفيذ بنود العمل وفقاً لأصول المبادأة.

ويكون للمقاول مسئولية المحافظة وحماية سلامة الأعمال والمواد وأي أشياء أخرى قام بتوريدها إلى الموقع ولحين انتهاء العقد، ولئن يقوم المقاول بنقل هذه الأشياء إلى خارج الموقع بدون الحصول على موافقة المهندس المسبقة.

المادة ٢٤: (تقديم الأسعار)

تقدم الهيئة بالتنسيق مع المهندس والمقاول بتحديد قيمة أية بنود يقوم استحداثها نتيجة أية مستحداث لم تكن متوقعة عند إعداد مستندات العطاء بما يتوافق مع رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، ويجري تقييم مثل هذا العمل الإضافي من قبل الهيئة والمهندس ومن ثم يتم تحديد الأسعار المأذلة لذلك من خلال التفاوض مع المقاول وتحديد مدة المداولة لتنفيذ.

ومن أجل تقييم المهندس للثبات والأسعار المناسبة عند طلب ذلك منه سيقدم المقاول للمهندس تحليل تفصيلي للثبات والأسعار مدعوم بمستندات مؤيدة شاملاً التكاليف المباشرة للعماله والمواد والمعدات وغيرهم وبالطريقة التي يطلبها المهندس كما يشمل التعليل التفصيلي أية تكاليف أخرى كتكاليف الإدارة والأرباح.

المادة رقم ٢٤: (الكميات)

حيث أن هذا العقد مبنياً على أساس الكميات للمعاير قياسها فتمتلك الكميات المذكورة بمثابة الكميات ككميات تقديرية، وسوف تتم محاسبة المقاول على أساس الكميات الفعلية التي يتم تنفيذها وفقاً لثبات السعر المحددة لكل بند من بنود الأعمال الموصوفة بمستندات بالزيادة أو النقصان وعلى المقاول تنفيذ الكميات الفعلية المطلوبة التي يحددها المهندس وتوافق عليها الهيئة مهما بلغت تلك الكميات دون مفاوضة أو زيادة في سعر البند المحدد بالمقدّم طبقاً لنص المادة رقم (٤٦) لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

المادة رقم ٢٥: (طريقة القياس)

يجري قياس الأعمال واقع للمخططات المعتمدة وحسب طريقة القياس المحددة بالمواصفات الفنية وفقاً للمنفذ فعلياً على الطبيعة ما لم يرد نص صريح على خلاف ذلك في أي من مستندات العقد. والمهندس الحق في أي وقت من الأوقات أن يتحقق من طريق القياس وأن يقرر بمقتضاه قيمة العمل الذي تم إنجازه، وإذا أراد المهندس قياس أي جزء من الأعمال فعلياً المقاول إرسال شخصاً مفوضاً للإشتراك مع المهندس أو مثله لإجراء تلك القياسات وعليه أن يقدم إلى المهندس أو مثله جميع المعلومات التي يطلبها منه أي منهما.

المادة رقم ٢٦: (تجاهلات الدفع الجارية (المستخلصات)

- ١- يجوز للهيئة أن تصرف للمقاول دفعة مقدمة على الحساب لا تتجاوز عشرة في المائة (١٠٪) من قيمة العقد بعد توقيعه مقابل ضمان يتكفي بنفس المبلغ ويستوفى بالخضوع من مستحقات المقاول بنفس النسبة.
- ٢- تقوم الهيئة بصرف استحقاقات المقاول وفق ما يتم إنجازه من أعمال مقبولة فعلياً ومستوفاه بالحصر الجاري وحسب المستخلصات التي يصادق عليها المهندس ويتم الصرف تطبيقاً لنص المادة رقم (٩٢) لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ على أن يتم صرف المستحقات بنظام الدفع الألكتروسي وعلى الشركة أو المقاول التي يرعى عليها العطاء تقدم رقم الحساب الخاص بها والتي سيتم التعامل على أساسه عند صرف المستحقات ويتم تقديم المستخلص من ست نسخ إلى المهندس على النموذج المعتمد من الهيئة يوضح بالتفصيل المبالغ التي يرى المقاول نفسه مستحقاً لها ومصححاً بالمستندات المؤيدة والتي يجب أن تتضمن التقرير الخاص بتقديم الأعمال خلال هذا الشهر ونقتر العنصر المعتمد من المهندس وتلج الجارية المعتمدة.

ويكون للمهندس والمالك سلطة تخفيض قيمة أي مستخلصات جارية قام بإصدارها المقاول وتخفيض أو خصم قيمة أي من الأعمال التي قام المقاول بتنفيذها ولم يشاها المهندس وذلك معاً بعد موافقة قطاع التنفيذ والمناطق واعتماد السلطة المختصة.



الشروط العامة

- ويكون للهيئة سلطة الحجز أو التعلية أو الخصم حسب الحالة من قيمة أي مستطمن جاري أيضاً إذا رأى أن المقابل لا يقوم بأي من مسؤولياته التالية التي تتضمن ولا تقتصر على:
 - استكمال التجهيزات الموقعية بما في ذلك مكاتب وانتقالات المهندسين ومعمل الموقع وتأمين الكوادر الفنية
 - التقصير في سداد التزامات العمال أو مقابل المالكين
 - تقديم وموافاة الورشة والعينات وغيرها وفقاً لما هو مطلوب بوثائق العقد
 - تقديم أو إعادة تحديث البرنامج الزمني للتنفيذ وفقاً لجداول التوريدات وجداول التدفقات النقدية طبقاً للمادة رقم ١٦ من هذه الشروط
 - تقديم التقارير الشهرية أو ملحقاتها
 - الالتزام بإجراءات السلامة والأمان وحماية البيئة والنظافة
 - تقديم أو تحديث وثائق التأمين
 - التقيد بالعملة السالمة والضرورة أثناء التنفيذ
- تصرف الشركة التي يرسو عليها العقد قيمة رسوم المكارتات والموازين المحددة بلائحة الشركة الوطنية لإنشاء وتأمين وإدارة الطرق وطبقاً لما جاء بالقائمة الموحدة لأسعار الطرق

المادة ٢٧: (شهادات الدفع لتعويضات فروق الأسعار)

يتم تعديل العقد طبقاً للمادة رقم (٢٧) القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ الخامس لتنظيم التعاقدات وفقاً أو خفضاً بالنسبة للبند لتغييره أو مستقوناتها كل ثلاثة أشهر تعاقبيه من تاريخ فتح المظاريف الفنية أو الأسناد المبشر بحسب الأحوال مع مراعاة البرنامج الزمني للتنفيذ وتعديلاته الذي يتفق عليه الطرفان وذلك المقود التي تكون مدة تنفيذها ستة أشهر فأكثر على أن يقوم المقابل في عطامة بتحديد المعاملات التي تمثل أوزان عناصر التسكفة للبند الخامسة للتعديل وهي : الأسمنت - حديد - السولار وتبين اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ الخاص بتنظيم التعاقدات الضوابط والأجراءات المبثمة في هذا الشأن ومعادلة تغيير الأسعار واشترطات تطبيقها

- على المقابل تحديد معاملات عناصر التسكفة القابلة للتعديل وهي الأسمنت وحديد والسولار فقط ضمن عرضة الفني من واقع نشرة الأرقام القياسية للأسعار الصادرة من الجهاز المركزي للتبئة العامة والإحصاء أو غيره من الجهات الأخرى المحايدة . وعلى المقابل أيضاً تقديم نشرة الأسعار المذكورة عالية في نهاية كل ثلاثة أشهر من بدء التنفيذ
- بحسب المقابل على التعديل في الأسعار وفقاً أو خفضاً بالنسبة للبند المتغيرة أو مستقوناتها مثل ثلاثة أشهر تعاقبيه من تاريخ فتح المظاريف الفنية أو الأسناد المبشر بحسب الأحوال مع مراعاة البرنامج الزمني للتنفيذ وتعديلاته الذي يتفق عليها الطرفان على أن يقوم المقابل بتحديد معاملات عناصر التسكفة لتشكل من العناصر الخامسة للتعديل طوال مدة تنفيذ العملية وطبقاً للبرنامج الزمني المقدم من المقابل مع عطارة الفني .
- في حالة عدم التزام المقابل بتقديم قائمة الأسعار المذكورة بالبند السابق أو عدم التزامه بتقديم معاملات عناصر التسكفة ضمن المظروف الفني يتم استبعاد المعاملات

بحسب المقابل على فروق الأسعار وفقاً أو خفضاً خلال ستين يوماً على الأكثر من تاريخ تقديم المطالبة . يتم خلالها مراجعة وسرد تلك الفروق ويجب احساب أولوية التعاقد في ترتيب عطارة وذلك بعد تطبيق ذات للمعادلة على باقي العطارات الأخرى.

المادة ٢٨: (المسؤولية عن إسلاح العيوب)

حتى تكون الأعمال ومستندات المقابل بالحالة التي يتطلبها العقد عند تاريخ إنشاء فترة الإخطار بالعيوب يجب على المقابل القيام باستكمال أي عمل لا يزال ناقصاً في التواريخ المحددة بشهادة الإستلام . وأن ينفذ مثل العمل المطلوب للإسلاح العيوب أو الضرر وفقاً لما قد يخطر به من قبل المالك أو كتابة عنه وإذا أخفق المقابل في إسلاح أي عيب أو خلل خلال فترة الضمان جاز للمالك أو من ينييه تحديد تاريخ يتم فيه إسلاح العيب أو الخلل ويجب إعطاء المقابل إخطاراً مسبقاً بهذا التاريخ.



الشروط الفنية

ولذا اختلف المقابل في إصلاح العيب أو الحال عند هذا التاريخ، وبشكل هذا الإصلاح واجب التنفيذ على نفقة المقابل. جاز المالك إصلاح العيب أو الحال على حساب المقابل وأن يخصم تكاليفه من المبالغ المستحقة الدفع للمقابل. مضاف إليها ٢٥ % مصاريف إدارية.

المادة رقم ٢٩: (المواد البيتومينية والسولار)

في حال وجود قصص في منسجات المواد البيتومينية والسولار فإنه يجوز للطرف الثاني أن يطلب من الطرف الأول المعاونة في تدبير تلك الاحتياجات بالشتر الآتية لإنجاز أعمال العقد في موعدها المحدد وفي حال قبول الطرف الأول وقيامه بتدبير تلك الاحتياجات للطرف الثاني بقدر امكانيات الطرف الأول فإن الطرف الثاني يلتزم بما يلي :

١. يقرم الطرف الثاني سحب المواد البيتومينية والسولار بموجب كتاب معتمد من الطرف الأول إلى الهيئة المصرية العامة للبترول أو شركاتها التابعة أو الجهة التي يستدعها الطرف الأول وعلى الطرف الثاني عدم تجاوز الكميات التي يحتاجها العمل عمليا ويقوم الطرف الأول بمطابقة مسحوبات الطرف الثاني بالكميات التي يتم تنفيذها عمليا على الطبيعة وفي حال وجود أي تجاوز من الطرف الثاني يسعبه لمكميات زائدة عن حاجة العمل فإن الطرف الثاني يتحمل وحده أية أعباء مادية يستدعها الطرف الأول أو قانونية تقرب على سعيه لكميات زائدة عن حاجة العمل المزمع إليه بموجب هذا العقد.
٢. أن يسدد الطرف الثاني إلى الطرف الأول أو يخصم الطرف الأول من مستحقات الطرف الثاني قيمة مسحوباته من المواد البيتومينية والسولار مقدما التي يقوم الطرف الأول بدفعها إلى الهيئة المصرية العامة للبترول وشركاتها التابعة أو أي جهة يحددها الطرف الأول وتشمل قيمة تلك المبالغ أية مصروفات نقل أو أعباء مادية وقعت على الطرف الأول لقاء تدبير تلك الاحتياجات ويتحمل الطرف الثاني مسؤولية عدم سحب الكميات التي طلبها الطرف الأول لاستحاجه من المواد البيتومينية والسولار.
٣. إضافة إلى ما ينص عليه هذا العقد واشترائاته من غرامات تأخير وجزاءات تقع على الطرف الثاني فإنه يتحمل الطرف الثاني أية أعباء مادية أو قانونية تقرب على تأخر تنفيذ أعمال العقد بسبب يكون ناتج عن تقاعسه في سحب المواد البيتومينية والسولار اللازمة لإنجاز أعمال العقد في موعدها حسب المدة المقررة للعقد والبرنامج الزمني المعتمد من الطرف الأول ، وفي حال الاحوال فإن الطرف الثاني مسئول مسئولية كاملة عن تدبير كميات احتياجاته و التنفيذ في الموعد المحدد والبرامج الزمنية و الالتزام بمدة العقد.

المادة رقم ٣٠: (الضرائب والرسوم)

يلتزم المقابل بسداد جميع الضرائب والرسوم بما فيها ضريبة القيمة المضافة وذلك طبقا للقوانين النارية في الدولة، ويجب عليه وتحت مسؤوليته أن يقوم بتسديدها في آجالها المحددة ومقايدها المستحقة للجهة صاحبة الإقتصاص.

المادة رقم ٣١: (تسجيل بيانات المقابل)

على المقابل للشرطة للمادة (تسجيل بياناتها على موقع بوابة المشتريات الحكومية و عنوانه www.Etenders.Gov.eg

المادة رقم ٣٢: (مدة سريان العطاء)

تكون مدة سريان العطاء ٩٠ يوما من تاريخ فتح المظاريف الفنية .



المواصفات الفنية

أولاً : أحكام عامة

١. الأسكود والمواصفات

كما ورد بالشروط العامة صيغ الأعمال الواردة بهذا العقد وفقاً لهذه المواصفات والإصدارات الأخيرة من الأسكود والمواصفات التالية والتي سيكون المقاول مسؤولاً عن تأمين نسخة أصلية متكاملة من آخر إصدار منها للمهندس قبل بدء العمل مع اعتبار أن المرجعية للحكود تكون في حدود المواصفات:

- الحكود المصري لأعمال الطرق الحضرية والطاوية - والحكود المصري لميكانيكا التربة وتصميم وتنفيذ الأساسات والحكود المصري لتسليم وتنفيذ المنشآت الخرسانية (آخر إصدار).
- المواصفات القياسية الصادرة عن الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري (٩ مجلد)
- المواصفات القياسية المصرية (الهيئة العامة للمواصفات والجودة)
- مواصفات الجمعية الأمريكية للطرق والنقل (AASHTO).
- أية أسكود أو مواصفات أخرى ورد ذكرها في هذه المواصفات وفي أي من الأسكود والمواصفات المذكورة أعلاه.

٢. الأسعار

يعتبر سعر العقد شاملاً لجميع أعمال تجهيزات الموقع بما فيها الإقامة ومكاتب الإشراف وأجهزة الإتصال السلكية واللاسلكية والتحويلات والتنظيمات المرورية وكافة الأعمال المؤقتة والدائمة وأعمال الصيانة والإعلان للمشروع والأعمال المساحية والتصميمات وجميع المواد والعمالة والمستهلكات والأدوات والمهمات وكافة التسيقات اللازمة لحماية الخدمات القائمة وإستمرار التساريح والمواصفات من الجهات الأمنية والجهات ذات العلاقة وإجراء الاختبارات اللازمة لتنفيذ الأعمال المطلوبة على الوجه الأكمل وكذلك صيانتها والحفاظ عليها خلال مدة تنفيذ الأعمال وبفترة الضمان وإلى أن يتم الإستلام النهائي للمشروع بالكامل كما يشمل سعر العقد كل ما ذكر يأتي من مستندات العقد أنه على نقطة المقاول .

كما يتضمن سعر العقد كافة أنواع التأمينات والتغطيات والضرائب بما في ذلك الضريبة المضافة المفروضة على هذه النوعية من المشروعات .

٣. الإضافات والحذف والتعديلات في العمل:

يمكن من وقت إلى آخر أن يقدم المهندس المشرف معلومات أو رسومات إضافية لرسومات التعاقد وذلك لإيضاح تفاصيل معينة من العمل، ويجب مراجعتها واعتمادها من الهيئة. وتعتبر هذه المعلومات أو الرسومات الإضافية المعتمدة من الهيئة لها قوة رسومات التعاقد ذاته، وتحسب الهيئة بحققها - وبما يتفق مع شروط التعاقد - في إجراء أية تعديلات خلال سير العمل من زيادة أو نقص في الكميات وتعديلات في تفاصيل الإنشاء بما في ذلك التغييرات في ميول الطريق أو الإنشاءات أو تغيير اتجاه أحدهما أو كليهما على الوجه الذي يعتبر لازماً أو مرغوباً فيه، وهذه الزيادات أو التخفيضات والتغييرات لا تهطل العقد ولا تعفي من الضمان ويلتزم المقاول بقبول العمل بعد تغييره كما لو كان جزءاً من العقد الأصلي دون الرجوع على الهيئة بأية تعويضات.

٤. إزالة العوائق والإنشاءات والتخلص منها:

على المقاول بعد التنسيق مع الجهات المعنية وبعد موافقة المهندس والهيئة أن يزيل جميع الأبنية أو المرافق أو المنشآت خاصة أو عامة يستوجب إزالتها عن حرم الطريق أو ترحيلها أو إعادة بنائها مع نقل المخلفات إلى الأماكن التي تحددها الهيئة ويتم الإتفاق على أسعار البنود المستحقة في حالة عدم وجودها بالتعاقد والقائمة الموحدة عن إزالة أو ترحيل تلك العوائق بين المهندس والمقاول والهيئة.

٥. التطبيق النهائي:

عند إنجاز العمل وقبل أن يتم القبول والدمج النهائي (الاستلام الابتدائي) يقوم المقاول على نقشته الخاصة بهتذيب الميول و تنظيف الطريق والممتلكات المحاذرة التي تغيرت مظهرها أو شغلها بسبب العمل من جميع الأنقاض والمواد الزائدة والأعمال الشكالية للوقت والمباني والمعدات ويجب ترك جميع أقسام العمل بأنواعه في حالة مرتبة لائقة وبالصورة التي يوافق عليها المهندس.



٦. ملاحظات المهندسين:-

تأكيداً لما ورد بالمادة رقم (٦) من الشروط العامة فإن المهندس بوصفه ممثل المالك، يقرر جميع المسائل التي قد تنشأ حول نوعية وقبول المواد المستخدمة والعمل المنجز ومعدلات سير العمل وجميع المسائل التي تنشأ حول تفسير الرسومات والمواصفات وجميع الوسائل المتعلقة بتنفيذ العقد من جانب المقاول بصورة مقبولة.

٧. التنفيذ بالمواصفات والرسومات:-

١) التأويل مسئول عن مراجعة التصميمات الهندسية (قطاع طول - مسطحة أفقية) بتكامل تفاصيلها وعلى حسابها و الهيئة المراجعة والاعتماد وعليه تعبر المسئولية الفنية المتخصصة لتلك والإبلاغ المهندس بأية أخطاء أو سلخات بتكتمها في الرسومات أثناء التنفيذ.

٢) على المقاول القيام بأبحاث التربة التأسيسية وفقاً لما هو محدد بمسندات العقد في مواقع الكباري والممرات السفلية والمنشآت التأكد من تصميم الأساسات، وعليه إعداد تقرير يتضمن وصف كامل لطبقات التربة ونتائج الاختبارات في الموقع والعمل والتحقق من تصميم الأساسات، وعلى المقاول إعادة الشيء إلى أصله بعد الإنتهاء من عمل الجسات والأبحاث التأسيسية مع التأكيد على أهمية تنفيذ أبحاث التربة التأسيسية مبكراً للتحقق من تصميم أساسات الكباري قبل التنفيذ حتى لا تكون سبباً في تأخير تنفيذ أعمال الكباري.

٣) على المقاول استخدام متخصصين في دراسات أبحاث التربة من ذوي الخبرة والكفاءة للقيام بأبحاث التربة التأسيسية المطلوبة ، ويشمل ذلك عمل الجسات وأخذ العينات والتجارب للموقعية والتجارب للمعملية والأعمال المكتبية والتحليلات وإعداد التقارير اللازمة للتأكد من كفاية تصميم الأساسات.

في حالة ما إذا وجد المهندس أن المواد أو العمل المنجز الذي استعملت فيه هذه المواد غير مطابقة للرسومات والمواصفات وأنها أدت إلى عمل غير مقبول فعندها يجب إزالة العمل وإبدالها أو تصحيحها من قبل المقاول وعلى نفقته.

٨. تعاون المقاول:-

من أجل تسويق جهود العمل أو المقاولين المعتمدين مع جهود المهندسين وتسهيل حركة المرور وضمان إتمام جميع مراحل العمل في تاريخ مبكر يجب على المقاول قبل بدء العمل في أي مرحلة التشاور مع المهندس لترتيب برنامج عمل مقبول لانتاج هذه المرحلة ضمن البرنامج العام المعتمد للتنفيذ.

٩. رؤيوات الإنشاء والخطوط والمناسيب

على المقاول إنشاء نقاط ثابتة حول المشروع محددة المنسوب والموقع على أن يتم ربطها بالشبكات المساحية (الأفقية - الرأسية) الحديثة الموحدة المتاحة لدى الهيئة المسوية العامة للمساحة وإنشاء وثبيت رؤيوات ميزانية مؤقتة (التي يحددها المهندس وممثل الهيئة) وعليه تقديم مرسومي بهذه النقاط المرجعية للمهندس للاعتماد من الهيئة ، وعليه بالإشتراك مع المهندس في إعداد الميزانيات الابتدائية والرفع المساحي لأجزاء المسار بالمسافات التي يقررها المهندس لضمان تغطية مناطق التمرجات والمقاول مسئول عن تحديد وتخطيط محور الطريق وعليه مراجعة جميع اللوحات التصميمية واعتمادها من الهيئة أو من تكلفه الهيئة والقيام بتشكيل القطاعات الطولية والعرضية الابتدائية وتحديد زوايا الانحراف الموضحة بالمسقط الأفقي وتحديد المنحنيات الأفقية والاراميك التصميمية .

ويتم وضع المنسوب التصميمي وتوضيف العمل على قطاعات عرضية وفقاً للقطاع النموذجي على مسافات مناسبة يقررها المهندس ، وسوف تمثل هذه القطاعات الأساس لحساب كميات الأعمال الترابية وطبقات الرصف، ويتم اعتماد هذه القطاعات والميزانية الشبكية من المهندس وممثل الهيئة قبل البدء في التنفيذ، ويتم الإحتفاظ بنسخة أصلية بالموقع من هذه البيانات في سجلات موقعية ومحتومة مع المهندس ، والمقاول ملزم بتوفير مهندس المساحة والقياسين اللازمين لذلك طوال مدة التنفيذ وكذلك الأجهزة المساحية والبرامج (Software) ذات العلاقة والأدوات الهندسية والمستحقة اللازمة.

وعلى المقاول استلام الرؤيوات من الاستشاري المصمم بحضور المهندس وممثل الهيئة وعلى المقاول استكمال وضع الرؤيوات وتحديد الخطوط والنبول والمناسيب المقاطع الطولية المتتالية المحور ونقاط الربط وفقاً للتعليمات العام للموقع والإحداثيات المعطاة لإنشاء الكباري والقيانات والإنشاءات والمنحنيات التي يراها ضرورية، وعليه تزويد المهندس بالنسخة الأصلية من ملاحظات الموقع مع جميع المعلومات المتعلقة بالخطوط والنبول والمناسيب، وهذه الرؤيوات والعلامات تشغل شواهد الموقع التي بها وبموجبها يضع المقاول شواهد أخرى ضرورية يقوم بالأعمال المطلوبة.



ولا يجوز القيام بأي عمل قبل التنسيق وموافقة المهندس على خطة المقاول لتثبيت هذه الروبوتات ، ويكون المقاول مسئولا عن المحافظة على جميع الروبوتات والعلامات وفي حالة الديت بها ضل على المقاول أن يعيد إنشائها وتثبيتها على نفقته الخاصة.

١٠. التفاتوت المسموح به في أعمال الإنشاءات والتراصف

ما لم يتم التمس على توصيفه ، معايير لتلك فإن نسبة التفاتوت المسموح بها ستكون كالآتي:

- فرق الرأسية في خيط المقاول لا يزيد عن ٢ سم للعائد أو العمود بارتفاع ٢ متر ولا يحسب الفرق تراكمياً في الحوادث التي ترتفع عن ٣ أمتار.
- فروقات الزوايا لا تزيد عن ± ١٠ ثانية.
- الفروقات في الخطوط المستقيمة لا تزيد عن ١ سم لكل ٢ متر.
- فروقات قبل الترافرس للمناسيب لا تزيد عن $\pm ١٢٧K$ حيث K هي نسبة الترافرس المسافة بالكيلو متر ، و الفرق الإجماليات لا يزيد عن ٢٠٠٠٠٠.

١١. تحديد واختيار مصادر المواد

على المقاول تقديم عينات من المواد المرع استخدامها للتحقق من مطابقتها للمواصفات الفنية ، وفي حالة توافر مواد محلية بالموقع طبيعية ناتج هزلات وتشي بالمواصفات الفنية والخصائص الهندسية المطلوبة يمكن للمقاول تقديم العينات من تلك المواد المتاحة بالموقع للهيئة لإجراء الاختبارات اللازمة عليها وتقييمها والهيئة الحق في الموافقة من عدمه دون اعتراض المقاول ، ويحمل المقاول تكاليف إجراء الاختبارات أو التحاليل المطلوبة على هذه العينات طبقاً للمواصفات ، وتجري على جميع المواد الاختبارات التي يقرها المهندس ، ويتم أخذ العينات لإجراء الاختبارات بمشور المهندس وطبقاً للطرق القياسية ، وتؤخذ العينات عادة من المواد الموردة الموقع ، وإذا رأى المهندس لأسباب عملية أو فنية أن تؤخذ العينات من مصادر التوزيع خلا يمنع هذا من حق المهندس في رفض أية مواد يتم نقلها إلى الموقع وتكون غير مطابقة للمواصفات ، وعلى المقاول تقديم عينات من المواد التي سيتم إستخدامها قبل البدء في تنفيذ الأعمال بوقت كاف وبكمية مناسبة بما يسمح بإجراء الاختبارات اللازمة عليها وتشمل فئات وأسعار بنود الأعمال المختلفة تكاليف إجراء هذه الاختبارات قبل البدء في أعمال الرصف يجب على المقاول إجراء الاختبارات الآتية كحد أدنى على مواد الرصف المرع إستخدامها:

- ١- تحديد العلاقة بين نسبة الرطوبة وانكسافة للتربة (تجربة بروكتور) وتحديد أفضل محتوى للمياه والمقابل لأقصى كثافة وكذا مواد طبقة التأسيس والأساس.
- ٢- تحديد نسبة تحمل كاليفورنيا (CBR) لعينات التربة المدموسة في الموقع ومواد الأساس.
- ٣- التحليل المنخلي للركام المستخدم في طبقات الأساس والبلاطات الخرسانية.
- ٤- تحديد نسبة التآكل المواد الصلبة لوس أنجلوس المستخدمة في الأساس والطبقات الأسفلتية والبلاطات الخرسانية وكفاءة الاختبارات الأساسية الأخرى كالتمرج والوزن النوعي والإمتصاص .. الخ.
- ٥- تصميم الخلطة الأسفلتية لطبقات الرابطة والسطحية حسب ما سيجري ذكره في هذه المواصفات.
- ٦- عمل معايرة لجميع العينات المستخدمة من خلطات إسفلتية وخرسانية وموازن ومعدات مساحية - الخ

يجب تقديم نتائج هذه الاختبارات مع عينات من المواد المستخدمة بمدة كافية لإعدادها من المهندس قبل البدء في تنفيذ الأعمال لتحديد صلاحية المواد وإقرار نسب الخلط والدمك وإعطاء التعليمات الخاصة بالتشغيل والتي يتم تحديدها على ضوء نتائج الاختبارات على الشطاط التجريبي خارج أو داخل مناطق العمل بالمطريق وبطول لا يقل عن ١٠٠ م ، وعلى المقاول التحقق من السماكات الإقتصادية لحملات الرصف الموجودة بالرسومات ، علماً بأن جميع هذه الاختبارات يجب أن تتم في معمل الموقع أو في أحد المعامل المعتمدة التي يوافق عليها المهندس وعلى نفقة المقاول إذا لم يكن قد تم تجهيز معمل الموقع بعد وكذلك تعتبر تكلفة إعداد وتجهيز الشطاط التجريبي محمل على بدو العقد . وللمهندس الحق في إجراء أية اختبارات أخرى يراها لازمة أو أية اختبارات تأكيدية وذلك على نفقة المقاول.



١٢. الصيانة خلال الإنشاء:-

على المقاول الحفاظ على الموقع وسفحله مشغولة والذي أصبح في حوزته بموجب منحور استلام الموقع وكذلك صيانة كافة الأعمال المنجزة خلال فترة الإنشاء وحتى الاستلام النهائي للمشروع، ويجب إجراء هذه الصيانة بمعدات وأيدي عمالة كافية بهدف المحافظة على العمل المنجز من طريق وإنشآت في حالة مرضية في جميع الأوقات. جميع تكاليف أعمال الصيانة خلال الإنشاء وقبل قبول المشروع يجب أن تدخل في أسعار وحدات العطاء بشأن بنود الدخول المختلفة في جدول التسميات ولن يدفع إلى المقاول أي مبلغ إضافي عن هذه الأعمال.

١٣. لوحات المشروع

خلال أسبوعين من تاريخ أمر الإسناد على المقاول إعداد وثيقة عدد (٢) لوحة كبيرة كحد أدنى بالمقاييس التي تحددها الهيئة توضع عند بداية الموقع وعند نهايته بالاتجاه المعاكس للمواقع التي تحددها الهيئة، وتضمن اللوحة اسم المشروع والمالك والمهندس والمقاول وتاريخ بدء العمل ومدة التنفيذ وتكون مزودة في حال رأت الهيئة ضرورة لذلك بلوحة إلكترونية للعد التنازلي للأيام المتبقية وكافة البيانات الأخرى وفقاً لتبسييم الإعلان الذي ستقوم بإعداده وزارة النقل والمطوب الحصول عليه من الهيئة قبل التسليم، وعلى المقاول الحصول على موافقة الهيئة والجهات المعنية قبل تثبيتها، كما يلتزم بإزالتها عند انتهاء الحاجة إليها وفقاً لتعليمات المهندس.

١٤. للمعدات

على المقاول تقديم كشف بالمعدات والآلات المطلوبة للمشركة مبيناً بها:

- نوع ووظيفة المعدة ونموذجها وعدد لكل منها أثناء التنفيذ.
- بكفاءة المعدة وسنة المسح وحالتها الراثة.
- التاريخ المتوقع لتواجد المعدات بأنواعها المختلفة بالموقع وفقاً لخطة عمل المقاول.

وعلى المقاول استبعاد أي معدة قوراً من موقع العمل يرى جهاز الاشراف بالهيئة أنها غير مناسبة لتحقيق جودة الأعمال.

١٥. أعمال السلامة والأمان أثناء التنفيذ:-

في مناطق التداخلات والمواقع التي يتم التعامل فيها مع طرق مفتوحة للمرور يجب على المقاول اتخاذ كافة الاحتياطات الأمنية الخاصة بسلامة العمل على الطريق وأن يلتزم بكافة التعليمات الصادرة من الجهات الأمنية المختصة. وعلى المقاول الإلتزام بتطبيق ما جاء بشروط الوقاية والسلامة أثناء التنفيذ والمتسوس عليها في الشروط الخاصة ودليل وسائل التحكم المروري الصادر عن الهيئة، ويجب أن تتوافر المعلومات المرورية بالعدد المطلوب لدى المقاول مكثد أدنى وفقاً للنماذج القياسية المعتمدة ويجب على المقاول أن يضع في جميع الأحوال الحواجز واللافتات والإشارات الصوتية والأضواء الكاشفة التي تكفل عدم وقوع حوادث لمستخدمي الطريق أو أضرار الممتلكات على أن يقوم المقاول بتقديم المخطط المقترح للاعتماد من المهندس وجهة المرور المختصة دون أي مسؤولية على الهيئة، وعليه وضع سياج حول الحفر للسلامة وعلى أن تزود القوائم بأعلام حمراء نهاراً وتكون الأضواء والإنارة الليلية عبارة عن أضواء كهربائية خفية سفراء في صفوف وذلك لئلا يمان الحفر والأماكن الأخرى المنشرة التي فيه فتشوي مواد وذلك أثناء الليل من الغروب وحتى صباح اليوم التالي.

كما يتم وضع إشارة "عمال يشتغلون" على حامل ثلاثي قابل للتطبيق بمواقع العمل مختلفة وتثبيت سياج حماية مع لوحات تحذير مدهونة بالأحمر والأبيض لحماية غرف التفشيش المفتوحة. كذلك يتم استخدام أضواء سفراء متقطعة (ومضيئة) بحيث تبين الحواجز المستخدمة لإرشاد السير في الطريق المنقطة جزئياً وذلك على فترات بحيث توجه السير بسهولة وبمسافات تدريجية. ويجب أن تشاء هذه الحواجز أثناء الليل بضوء آخر عادي مع أضواء ومضيئة على جانب خط السير وذلك للتنبيه، ويجب أن يوضع الضوء بشكل يظهر الحواجز دون استعمال ضوء السيارة كما يجب أن تشاء حواجز المرور المستخدمة في إغلاق الطرق باللون الأحمر.

إذا كان هناك قطع طريق قائم عمودي على اتجاه السير فيجب أن يتم على مرحلتين (تصفين) لتجنب إيقاف حركة المرور، فإن تعذر ذلك فعلى المقاول قبل المباشرة فيه وبالتشاق مع المهندس وجهة المرور المختصة إنشاء طريق مؤقت صالح للسير باستمرار طيلة مدة قطع الطريق، وأن يتم قطع في أقل الأوقات لإحكاماً بحركة المرور، أما في المناطق التي تشد فيها حركة المرور فيتم القطع خلال الليل.



وعلى المقاول أن يضع في جميع الأحوال الأسبجة واللائحات والإشارات التحذيرية والأضواء المكشوفة التي تمكّن عدم وقوع حوادث أو أضرار للممتلكات على أن يقوم المقاول بتقسيم العمل المطلوب للمشروع للاعتماد من جهاز الإشراف وجهات المرور المختصة دون أي مسؤولية على الجهة . وعلى المقاول أن يعيد الحالة لأصلها بأسرع وقت ممكن بعد الإنتهاء من الأعمال.

١٦. المسؤولية عن المرافق والخدمات

المقاول مسئول مسئولية كاملة عن سلامة الأعمال الموجودة بنطاق العملية وحماية المرافق وخطوط الخدمات في المواقع التي تتكون من عملياته قريبة من هذه المرافق وعلى نفقته ، ويشمل ذلك خدمات القوات المسلحة أو خطوط الهاتف أو الطاقة الكهربائية (المكابلات) أو المياه أو الموارد المائية التابعة لوزارة الري أو أية مرافق أخرى قد يؤدي الإضرار بها إلى تعريض الكثير من الثقة أو الخسارة أو الإزعاج ، ولا يجوز بدء العمل إلا بعد إجراء جميع الترتيبات اللازمة لإنشائها أو حمايتها أو فتحها وفقاً لمواصفات الجهة صاحبة الخدمة وموافقة المهندس.

وعلى المقاول التنسيق وبشبهات من الجهة والتعاون مع أصحاب أية خطوط مرافق قائمة (أرضية أو هوائية أو مياه أو بتونل أو غاز...) الخ) للحصول على التصاريح اللازمة في عمليات إزالتها أو ترسيبها أو إعادة ترتيبها من أجل سير هذه العمليات بصورة مقبولة والتقليل من الإزدواج في أعمال إعادة الترتيب إلى أدنى حد والحيلولة دون حدوث أي توقف في الخدمات التي تؤديها هذه المرافق وكذلك التمسّيات مع مديرية المساحة لاستكمال أعمال نزع الملكية ، ويقتصر دور الجهة على إصدار خطابات التوجيه لهذه الجهات، وتكاليف الترحيل أو الإزالة أو إعادة إنشاء المرافق أو المنشآت تكون على نفقة الجهة عالم . يمكن المقاول متسبباً في إتلاف أي من تلك المرافق أو المنشآت.

وفي حالة توقف خدمات المرافق نتيجة لحادث طارئ أو نتيجة لإنكشافها أو زوال مستأثرها ، فعلى المقاول أن يبادر بإبلاغ الجهة المختصة والتعاون معها في إعادة الخدمة ، وفي حالة توقف خدمات أحد المرافق العامة الضرورية فيجب أن تقلل أعمال الإصلاح متواصلة وعلى نفقة المقاول حتى إعادة الخدمة.

١٧. حماية الممتلكات القائمة والمواقع الطبيعية

المقاول مسئول مسئولية كاملة عن المحافظة على الممتلكات والمواقع الطبيعية وإعادتها إلى حالتها الأصلية وذلك لجميع الممتلكات العامة والخاصة وعلى أن يحفظ بكل عناية - من التربة أو السرور - جميع علامات حدود الأراضي وعلامات حدود الأملاك إلى أن يشاهدها المهندس أو يأخذ علماً بمواقعها ، ولا يجوز لمقاول دفعها من أماكنها حتى يأخذ تعليمات بذلك.

ويمكن المقاول مسئولاً مسئولية كاملة عن كل ضرر أو أذى يحصل للممتلكات من أي صفة كانت في أثناء تنفيذ العمل من جراء أي فعل أو تقصير أو إهمال أو سوء تصرف من كيفية أو طريقة تنفيذ العمل أو في أي وقت بسبب أي عيب في العمل أو المواد ، ولا يعفى من هذه المسؤولية إلا بعد إنجاز المشروع وقبوله.

عند حدوث أي ضرر أو أذى للممتلكات العامة أو الخاصة بسبب أو من جراء أي فعل أو تقصير أو إهمال أو سوء تصرف في تنفيذ العمل أو نتيجة لعدم تنفيذه من قبل المقاول ، فعلى المقاول أن يقوم وعلى نفقته الخاصة بإعادة هذه الممتلكات إلى حالة معاللة أو معادلة تلك التي كانت عليها قبل إلحاق ذلك الضرر أو الأذى بها ، وذلك بأن يقوم بإصلاحها أو إعادة بنائها من جديد ، أو أن يعرض صاحبها عن هذا الضرر أو الأذى بصورة مقبولة.

١٨. - التجهيزات المرفعية

أولاً خمس التجهيزات المرفعية الخاصة بالمقاول وتجهيزات المكاتب الخاصة بممثل المالك والمهندس وجهازه الإشراف ويعمل لتوقيع وتجهيزاته والمرشحات فيتم الرجوع فيها إلى البلد الخاص بها في الشروط الخاصة من مستندات العقد.

١٩. تقديمات المقاول للاعتماد من الجهة

تتضمن التقديمات مساهمة المعلومات الخاصة بالمعدات والمواد ورسومات الورشة التفصيلية وأية أعمال تصميمية (إن وجد) بها في ذلك التصميمات التصميمية وكذلك إعداد الرسومات حسب المقياس وأداة التشغيل لأية أجهزة مبردة والعيونات ونتائج الاختبارات والنتائج الشهرية والدورية والصور وأفلام الفيديو الخاصة بتوثيق المشروع لمراحل العمل المختلفة وشهادات الضمان وأية معلومات أخرى تمثل جزءاً من الأعمال أو تكون لازمة لاستكمال الأعمال.

وعلى المقاول تقديم أسلوب التنفيذ لكل بلد واعتماد من المنطقة المشرفة قبل البدء في العمل ليكمل بناء على مدى وشغل المعدات والأفراد وخطوة الجودة وتأمين السلامة.



تقدم تكلفة التقديرات بالعدد المطلوب معتمدة ومختومة من المقاول على أن يكون مصححاً لمادج التسليم الموافق عليها من قبل المهندس وعلى المقاول خلال ٢٠ (عشرين يوماً) من بدء العمل إعداد قائمة بهذه التقديرات ومراجعتها والتي يجب أن تتفق مع البرنامج العام للتنفيذ.

٢٠. رسومات الورشة التفصيلية

على المقاول توفير مكشوف فني استشاري مع فريق فني متخصص لإعداد رسومات الورشة التفصيلية اللازمة لبيان الأبعاد والتفاصيل التنفيذية لعناصر العمل الخاصة بالطريق والأعمال الصناعية والإنشائية وفقاً لميل قوائم الإنشاء وتدريبها المهندس للمراجعة والإعتماد وفقاً للمواعيد التي يتم تحديدها في برنامج العمل للفصل أخذاً في الاعتبار فترات المراجعة ويقوم المقاول بتقديم عدد ٢ نسخ من هذه الرسومات للمهندس للمراجعة والإعتماد ، والذي بدوره يقوم بالمراجعة خلال ١٠ يوماً من تاريخ إستلام هذه الرسومات ، وفي حالة إعادة الرسومات مؤشراً عليها بالرفض أو التصحيح فعلى المقاول خلال ٥ أيام عمل التصحيح اللازم وإعادة تسليمها للإعتماد ، وعلى المقاول إظهار تاريخ التسليم الأصلي وتاريخ إعادته لتصحيح من قبل المهندس وذلك بمطابق إعادة التسليم.

وفي حال تم إعادة هذه الرسومات مؤشراً عليها (بالقبول) أو (القبول مع استيفاء الملاحظات) فيمكن للمقاول العمل بموجبها مع استيفاء هذه الملاحظات أثناء التنفيذ وعلى أن يقوم بتصحيح الرسومات ومن ثم تقديم ٢ نسخ من الرسومات النهائية المصححة هذا ولا تعف مراجعة المهندس للمقاول عن مسئولية عن أية أخطاء أو حذف أو اختلاف يرد برسومات الورشة التفصيلية عن ما هو موجود بمسندات العقد ، كلما يتحمل المقاول مسئولية التأخير الناتج عن تكرار إعادة الرسومات لتصحيح.

٢١. المعدات والمواد المشونة بالموقع

جميع المعدات والمواد المشونة والأدوات والمهمات المخزنة والأصكاش المؤقتة وإنتاج الخلطات وغيرها الموجودة بموقع العمل أو المستخدمة في المشروع وتم أخذ موافقة عليها يجب إستعمالها كلها في الأعمال الخاصة بالمشروع ، ولا يجوز نقل أي جزء منها إلى الخارج بعيداً عن موقع العمل بدون تصريح كتابي من المهندس.

٢٢. ملكية التصميمات الهندسية :-

يعود إلى البيئة حق الانتفاع والملكية الحصرية لكل التصميمات والخرائط التي يتم إعدادها لصالح المشروع ويحظر على المقاول أو إستشاريه استخدام أي جزء من التصميمات أو اللوحات الخاصة بالمشروع لمشاريع أخرى إلا بموافقة كتابية من البيئة.

ثانياً : المواصفات الفنية لأعمال الجسر

الباب الأول الأعمال الأولية

تتضمن الأعمال الأولية الأعمال المطلوبة لتجهيز الموقع (Mobilization) ونقل المعدات وإعداد المكاتب الموقعية للمقاول والمهندس وإنشاء وتجهيز الورش والمخازن وتركيب الخلطات وتزويد الموقع بمكافة التجهيزات وأحلام مواقع التنفيذ من أجرة حوائق وترحيل للخدمات القائمة والمتأثرة بأعمال التنفيذ وإزالة الموجودات وعمل مكافة التنسيق اللازمة بهذا الخصوص مع أصحاب الخدمات والجهات المعنية والتنسيق مع الجهات الأمنية والمرور لإستصدار التصاريح المتعلقة بإستلام الموقع والبدء في التنفيذ ، كذلك تتضمن الأعمال الأولية تنظيف وإظهار التحويلات المؤقتة وتنفيذ الحسات التأسيسية وكل ما يلزم لبدء العمل دون عوائق ، وفيما يلي توصيف العمل ومتطلبات الإنشاء وطريقة القياس والدفع لبنود الأعمال.

١.١ إعداد وتجهيز الموقع

• وصف العمل

تشمل الأعمال إعداد وتجهيز الموقع الذي يشمل إنشاء المكاتب الموقعية لمالك والمهندس والمقاول وإنشاء المخازن والورش ومحطات الخلط (الخرسانة والأسفلت) ونقل المعدات وإنشاء وتجهيز معمل الموقع وتأمين الإستراحة والمرتكبات بالتفصيل الوارد بالشروط الخاصة ، وكذلك تدوير وشبكات المكان ، والتزويد بالمياه والكهرباء والإنارة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الصحية والإسكانات الأولية ، وتأمين معدات إنقاذ الحريق باستخدام طفايات لا تقل سعتها عن 5,4 كجم تعلق على حوائط المكاتب والمخازن بأماكن بارزة بالعدد والتوزيع الذي يعمده المهندس.



كما تتضمن أعمال التجهيز إعداد وتثبيت لافتات المشروع (عدد ٢) بالمواصفات الموضحة بملحق هذا المجلد وتأمين الحراسة لمكانة التجهيزات الموقعية والمعدات خلال فترات العمل وليلًا وتأمين وسيلة مفرق مؤقتة لزوم حراسة الدخول من وإلى مواقع العمل المختلفة وكذلك الكيانات المتاخمة للطريق والتي تتأثر عداؤها بأعمال التنفيذ وتأمين المرسبات لإنقالات مكنى ذلك بأفراد جهاز الإشراف وتأمين مواقع لانتظار السيارات تكون محاطة ولعدد كاف من السيارات كما هو محدد بالشروط الخاصة والمقابل مسئول عن الحصول على الأراضى اللازمة لكل هذه التجهيزات ويجب على المقاول خلال الفترة المحددة بالمعد إعداد وتقسيم مخطط عام (Layout) يتضمن كافة التجهيزات الموقعية والموقع الممتد اعتماداً من المهندس والهيئة قبل التنفيذ.

وقبل بدء التنفيذ يجب نقل جميع التجهيزات للموقع خلال المدة المحددة بعقودات العقد وبعد الإنتهاء من الأعمال يجب إزالة محطات الخلط وأية مباني أو أسوار أو منشآت مؤقتة غير ضرورية لاستمرار بقائها بموقع العمل وفقاً لما يراه المهندس ورد الشئ لأضله وإخلاء طرف المقاول من صاحب الأرض التمام عليها التجهيزات، وتحويل ملكية كافة التجهيزات الموقعية للمقاول بعد انتهاء الأعمال وتسلم المشروع إذا لم يذكر خلاف ذلك بالشروط الخاصة ، وعلى أن تكون كافة التجهيزات التي تزول ملكيتها للهيئة بحالة ممتازة وباعتماد المهندس والهيئة أو من ينوب عنها.

• القياس والدفع

لا يتم الحاسبة عن هذا الهند باعتباره محملاً علي باقي بنود المشروع.

١.1.التنظيف وتطهير مسار الطريق

• وصف العمل

يشمل هذا العمل تنظيف وإزالة الحشائش والأشجار والجنود وزرع وإزالة من جميع النباتات والأشجار والخرابات والمخلفات داخل حدود الطرق. والطرق بمناطق التقاطعات ومواقع جذب المواد بإستثناء الأشياء المقرر الإبقاء عليها أو رفعها وفقاً لأحكام البنود الأخرى من هذه المواصفات، ويجب على المقاول وقاية جميع النباتات والأشياء المقرر الإبقاء عليها وحمايتها من الضرر أو التشويه أثناء عمليات التنظيف والتطهير.

• متطلبات الإنشاء

على المقاول أن يمتنع حدود الإنشاء ويحدد المهندس المشرف جميع الأشجار وغيرها من الأشياء المراد الإبقاء عليها ويجب إزالة جميع جذور الأشجار وبعمق حتى ٢٠ سم تحت سطح التربة وكذلك كافة الموائع الباردة غير المقرر الإبقاء عليها أو ذلك التي لم تشملها قوانين الحكومات يجب أن تزال أو تقطع ويتم ردم الحفر الناتجة من اقتلاع بقايا الجذور والحفر التي ترفع منها الموائع بمراد ردم ملائمة أو الرمل التنظيف وحكها لنسبة دمك لا تقل عن ٧٥٪ من أقصى كثافة جافة، مع نقل التخلفات إلى المقالب العمومية دون أدنى مسئولية على الهيئة.

بعد ذلك يتم إعداد وتجهيز السطح لإستقبال طبقات الردم التالية أو طبقات الأساس وفقاً للمناسيب التصميمية، وذلك من خلال حوت الطبقة العلوية) تجهيز القرمة (بسمكة لا تقل عن ٢٠ سم مع الرخس والفضوية والدمك حتى نسبة ٩٥ ٪ من أقصى كثافة جافة وأخذ أقصى الإعتبار إجراء الإختبارات اللازمة وإستبدال أية مواد غير ملائمة.

• القياس والدفع

• يتم الحاسبة هندسياً.

الباب الثاني الأعمال الترابية

١.٢. أعمال الحفر

• وصف العمل

هذا العمل يتكون من الحفر والتسوية والطريق ويشمل حفر وإزالة المواد الغير ملائمة التي قد تكون أسفل الجسر مثل (رمل الحشائش - المواد ذات التصنيف ٦١ أو ٧١ بتصنيف الأشتو - المواد غير المستقرة التي لا يمكن دكها حتى الكثافة المحددة عند الحد الأمثل لحصى الرطوبة - المواد الرملية للحد الذي لا يمكن معه دكها والتي لا تسمح لها الأحوال الجوية بالانكشاف مثل السبخة) ويتضمن حفر المجاري المائية بمواقع الانتظار والتقاطعات والمداخل واستدارة الجبول والمنصالب تحت التلال طبقاً للمناسيب التصميمية والجبول والأبعاد بالمعلومات وتعليمات المهندس.



عندما لا يتسنى استخدام المواد الملائمة الناتجة من الحفر بالطريق لأعمال الردم فإن الأمر يستدعي الحصول على مواد إضافية بالحفر في المنسوب التي يوافق عليها المهندس ولا تستخدم أية مواد ناتجة من المنسوب في إنشاء الجسر في أي قطاع إلى أن يتبين بالحساب أن جميع مواد الحفر الناتج من القطاع بطول 500 متر قد استخدمت في ردم الجسر ، ويمكن استبدال المنسوب إذا وجد المهندس أن الحالة تفي بأخذ تربة من توسيع مناطق الحفر .

• البنود:

- حفر في تربة عادية : وهي جميع أنواع التربة عدا المتماسكة والصخر والسعر يشمل تشغيل وتسوية ودمك السطح التصميمي لقطاع الطريق.
- حفر في تربة متماسكة وهي التي يرى المهندس أنه لا يمكن حفرها باللويز ويمكن حفرها باستخدام البلدوزر والسعر يشمل تشغيل وتسوية ودمك السطح التصميمي لقطاع الطريق.
- حفر في تربة سائبة : وهو حفر السكك المجرية بالطريق ذات حجم لا يقل عن 20 سم أسفل طبقة التأسيس مع توريد وتشغيل حفرها باستخدام جنك الحفار والسعر يشمل الحفر حتى عمق لا يقل عن 20 سم أسفل طبقة التأسيس مع توريد وتشغيل ودمك طبقة ردم للوصول للمنسوب التصميمي وفي حال تتطلب الوصول للمنسوب التصميمي مزيد من طبقات الردم فعلى الماول تنفيذ ذلك دون زيادة في سعر البند .
- حفر الصخور وهو حفر طبقات الصخر من الترسيب الطبقي أو من الترسيب الكتلي المتماسك جيدا والذي يستلزم سلوك الصخر الصلب ويرى المهندس أنه لا يمكن رفعها إلا بأعمال السحق والسعر يشمل توريد وتشغيل ودمك طبقة ردم للوصول للمنسوب التصميمي وفي حال تتطلب الوصول للمنسوب التصميمي مزيد من طبقات الردم فعلى الماول تنفيذ ذلك دون زيادة في سعر البند .

ويستخدم الماول ما يراه المهندس مناسباً من معدات ميكانيكية نوعاً وعدداً بالبنود المذكورة أعلاه للإلتزام بالبرنامج الزمني للمشروع .

• القياس والدفن

يتم قياس وحساب هذا البند بالمتر المكعب من واقع القطاعات العرضية التفصيلية والسعر يشمل تهذيب الميل وتشغيل وتسوية ودمك السطح التصميمي لقطاع الطريق والأحضان والإختارات وإزالة المخلفات ونواتج التشغيل إلى القالب العمومية وتشوين المواد الملائمة الصالحة للردم على جانبي القطاع

٢.٢ أعمال الردم

• وصف العمل

مصدر مواد الردم يكون من ناتج الحفر الصالح المثلون بالطريق أو من المنسوب المجاورة بعد اختيارها والتأكد من جودتها وموافقة المهندس على استخدامها في الردم

ويشمل هذا العمل تنفيذ أعمال الردم وتشكيل جسر الطريق والأحضان باستخدام مواد ملائمة يوافق عليها المهندس قبل الاستخدام ويجب أن تكون هذه المواد نظيفة خالية من جذور الأشجار والأعشاب أو أي مواد ضارة ويتبع في اختيارها ودمكها المواصفات القياسية لهيئة ولزم أن تكون مواد الردم ذات تصنيف (1 - 1) أو (1 - 2) أو (2 - 3) حسب تصنيف الأشتو.

تتم أعمال الردم على طبقات كشالات:

- بالنسبة للمتر الأول من تشغيل الجسر الترابي مع الطيان تحت طبقة الأساس يتم الردم على طبقات بسماك لا يزيد عن 25 سم مع الدمك لأقصى كثافة جافة لأقل من 95٪ من أقصى كثافة جافة بحيث لا يزيد أقصى حجم من الأحجار المدرجة عن 2 بوصة .
- بالنسبة للردم بعد المتر الأول من تشغيل الجسر الترابي مع الطيان تحت طبقة الأساس يتم الردم على طبقات بسماك لا يزيد عن 25 سم مع الدمك لأقصى كثافة جافة لأقل من 95٪ من أقصى كثافة جافة بحيث لا يزيد أقصى حجم من الأحجار المدرجة عن 4 بوصة .



ويجوز للهينة الموافقة على الترخيص بسمك أكبر من ذلك بعد قيام المراقب بطلب ذلك وإجراء المقطع التجريبي بالمعدات الفعلية التي ستستخدم في هذا المشروع على أن تحقق كثافة الحبيبات المطلوبة ونوعية متطلبات الجودة ويتم إجراء كثافة الاختبارات عليه للتأكد من نتائجها قبل المباشرة في التنفيذ مرفوعاً.

بعد الوصول بالردم إلى المنسوب التصميمي أسفل طبقة الأساس (bottom of base) يتم صبوبة السطح النهائي حسب المناسيب والأبعاد الموضحة بالرسومات باستخدام معدات التسوية الملائمة، ويجب ألا يترك السطح النهائي مدة تزيد عن ثلاثة أيام بدون تغطيته بطبقة الأساس التالية.

أعمال ضبط الجودة لأعمال الردم تؤخذ عينات من طبقات الردم لاختبارها للتأكد من نسبة الرطوبة ودرجة الدمك وسمك الطبقة وذلك قبل مرور ٢٤ ساعة من انتهاء عملية الدمك، ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة بأكثر من ٢ % عن نسبة المياه الأمولية المقابلة لأقصى كثافة جافة، و التفاوت المسموح به في منسوب طبقة الردم النهائية لا يتعدى ± 2 سم مقارنة بالمنسوب التصميمي المحدد بالرسومات التفصيلية ولأزيد عن ٢١٠ من مساحة الطبقة، ولا تقل نسبة تحمل كاليفورنيا عن ٢١٠، مكافئ، إلا يتعدى الفرق بين منسوب أي نقطتين على سطح الجسر الترابي عن ± 1.0 سم، وفي حالة عدم مطابقة النتائج للمواصفات المطلوبة تؤخذ عينات أخرى متتالية لتحديد المنطقة المخالفة لهذه المواصفات والتي يجب على المراقب إعادة حرقها ودمكها.

لإختبارات الجودة يُتوكل على القيام بكثافة الاختبارات المشار إليها في هذا البند من مسئولية المراقب، ولا يتم حسابها كبنء منفصل حيث تتضمن أسعار الوحدات تكافة مثل هذه الاختبارات والتي يجب إجرائها كلما تغيرت مسطير أو نوعية المواد المستخدمة، وتشمل إختبارات الجودة على الآتي:

- التحليل المختل للمواد المايطة والرقيقة بالتربة
- حدود Atterberg للجزء المار من منخل رقم ٤٠
- نسبة المار من منخل رقم ٢٠٠
- إختبار بريكتر المعدل
- قياس الكثافة بالموقع بعد الدمك
- إختبار نسبة تحمل كاليفورنيا CBR
- أي إختبارات أخرى للتحكم في جودة العمل وكما يحددها المهندس المشرف
- وعلى أن يجري قياس الكثافة بالموقع بعد الدمك والتدرج بكل ١٥٠٠ متر مربع.
- القياس والرفع

يتم قياس وحساب هذا البند بالنتر المكعب من واقع اقطاعات العرضية التفصيلية والسمو يشمل تحميل ونقل المواد إلى موقع الردم وأعمال الردم والدمك وتهذيب الميول والتسوية والإختبارات وإزالة نواتج التسوية إلى المقالب العمومية.

الباب الثالث طبقات الأساس

٣-١- طريقة الأعيان ناتج تكسير مكسرات

- وصف العمل

يشمل هذا العمل على نقل وفوريء و تفيد مواد طبقة أساس ناتج تكسير مكسرات من الأحجار الصلبة المتدرجة،

- المواد

يجب أن تكون المواد المستعملة لطبقة الأساس ناتج تكسير مكسرات (ونسبة الأوجه المكسرة لا تقل عن ٢٩٠) ويتكون من قطع نظيفة قوية ذات زوايا حادة وخالية من الحجارة الكينة أو المفتتكة أو المواد العنوية أو غيرها من المواد الضارة، ويجب أن يتطابق الرضام مع المتطلبات الطبيعية التالية:

- القابلية للتفتت في الماء بالنسبة للمواد المحجزة على المنخل رقم ٤ لا تزيد عن ٥ % من وزنها.
- لا يزيد القاعد بالتآكل على جهاز لومن أنجوس بعد ٥٠٠ لفة عن نسبة ٢٤٠.
- يجب أن تكون مواد طبقة الأساس ناتج تكسير مكسرات ولا حال توافر مواد حجرية بالموقع تتفق مع مواصفات مواد ناتج التكسير فإنه يجوز للهينة السماح للمقاول باستخدام تلك المواد بعد إجراء إختبارات الصلاحية



والشروع والتأكد من تحقيقها الخصائص الهندسية الثلاثة على أن يخصص على الأقل إلى هذه النسبة التي تراها اللجنة المتمثلة من قبل الهيئة بهذه الخصائص:

- نسبة تحمل مثاليوريا بعد القمو لا تقل عن ٨٠
- مجال اللدونة لا يزيد عن ٨
- حد السيولة لا يزيد عن ٢٠
- عديمة الانكسار

هذا ولا يسمح بنقل المواد من المحجر إلا بعد اعتماد المحجر من المهندس المشرف مع متابعة صلاحية المواد من المحجر بصفاة دائمة، ويجب أن تكون مواد طبقة الأساس طبقاً لإحدى التدرجات الآتية والمبينة بالجدول التالي وفقاً لما يقرره المهندس، مع التنسيد أن قبول المهندس للمواد لا يشكل قبولاً لطبقة الأساس ويعنى فقط الموافقة على استعمال المواد.

تدرج مواد طبقة الأساس

حجم المنخل	النسبة المئوية للمار (ب)	القيمة المئوية للمار (ج)	النسبة المئوية للمار (د)
٢٠٠	١٠٠		
١٥٠	٧٠-١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠٠	٥٥-٨٥	٩٥/٧٥	٧٠-١٠٠
٧٥	٥٠-٨٠		٦٠-٨٠
٦٠	٤٠-٧٠	٦٠/٤٠	٤٥-٧٥
٥٠	٣٠-٦٠	٦٠/٣٠	٣٠-٦٠
٤٠	٢٠-٥٠	٤٥/٢٠	٢٠-٥٠
٣٠	١٥-٣٠	٢٠/١٥	١٠-٣٠
٢٠	٥-١٥	٢٠/٥	٥-١٥

ويمكن أن يطبق الرشح المخلوط أي تدرج آخر لطبقة الأساس طبقاً لما ورد بالكود المصري والمواصفات القياسية لهيئة الطرق والكباري طبقاً لتدرجات المواد المتاحة للموقع على أن تفي بالخصائص المطلوبة للتصميم وذلك بعد اعتماد المهندس وأخذ موافقة الهيئة.

• متطلبات الإنشاء

بعد اعتماد مصادر المواد و الخلط والتصميم فيجب على الماول إعداد منهجية تنفيذ طبقة الأساس بحيث يتم خلط مواد طبقة الأساس بالماء خارج الطريق واستكمال الطبقات ثم يتم نقل خليط طبقات الأساس المرطب الدرجة المطلوبة إلى سطح طبقة القرمة سكباً متجانساً يتم فرد باستخدام الجريدر المزود بحساسات طبقاً للوجهات ويتم الدمك على طبقات يسمك إلى حدود ٥ سم أخيراً في الإعتبار الإنتفاط المطلوب للدمك والذي يتم تحديده من خلال قطاعات تجريبية ويجوز للهيئة الموافقة على الشرش يسمك أكبر من ذلك بعد قيام الماول بطلب ذلك وإجراء القمط التجريبي بالمعدات الفعلية التي ستستخدم في هذا المشروع على أن تحقق كافة الخصائص المطلوبة ونسبة متطلبات الجودة ويتم إجراء كافة الإختبارات عليه للتأكد من نتائجها قبل المباشرة في التنفيذ موقعياً، ويتم فرد الخليط على طبقات وبالعرض المطلوب بالقطاعات العرضية المعتمدة بما في ذلك العرض الإضافي للتشغيل بعد أدنى ٢٥ سم من طرف الأسفلت في كل جانب، ويجب دمك مواد طبقة الأساس فور فردها بحيث لا تقل نسبة الدمك عن ٩٨ % من أقصى كثافته معينة.

ويستمر الدمك حتى يصبح السمك الكامل للطبقة مدمكة بكثافة متساوية إلى أن يبلغ الكثافة المحددة ومن ثم يقوم المهندس بتفريق منسوب سطح الطبقة وتضمن نسبة الدمك في مواقع متناثرة ويجوز للمهندس فحص طبقات الأساس المتفردة بواسطة قدة مستقيمة طولها أربعة أمتار في مواقع متناثرة ويجب ألا يزيد فرق الإنطاف عن ٦ سم في الاتجاه الطولي والعرضي وطبقاً للنسب التوجيهية.



ويحسد على المقاول التأكد من حفاظ الطبقة المنتهية وبأدقها درجة كافية عن التآكل قبل السماح لمعدات النقل التي تنقل مواد الطبقة التالية أو غيرها من المعدات الثقيلة بأن تمر على طبقة الأساس المنتهية، ويجب ألا تترك طبقة الأساس مدة تزيد عن أسبوعين قبل غرد الطبقة التالية. ويجب جعل سطح الطبقة العلوى وطلب إلى درجة كافية لتأمين الربط بين الطبقتين. بعد إنشاء طبقة الأساس يجب على المقاول أن يقوم على تثقيف بصيانة طبقة الأساس بحيث يبقى خالية من التصدعات والعيوب إلى أن يتم رش طبقة التشريب البيتومينية

• حدود السماحية :

يتم الرجوع فيما يخص حدود السماحية في التأسيس وفروقي الانحداري وسفك الطبقات إلى المواصفات القياسية للهيئة العامة للطرق والكباري والمكود المصري للطرق.

• أعمال ضبط الجودة

يرجع إلى الشروط الخاصة لمعرفة الأجيرة اللازمة للعمل وتجرى التجارب طبقاً لتعليمات المهندس (لكل 500 متر مكعب أو تغيير المصدر) على أن تشمل الآتي:

- التحليل المختلى المواد الغليظة والرفيعة (يجب أن يتوافق مع التدرج العام لطبقة الأساس بالمواصفات القياسية للهيئة العامة للطرق والكباري والمكود المصري للطرق .
- تجربة لوس انجلوس لمقاومة البرى والاحتسالك (ويجب أن لا يزيد التناقص بعد 50- لغة عن 75%)
- تجربة بروكتور المعدلة
- الوزن النوعي ونسبة الإمتصاص (يجب أن لا تزيد نسبة الإمتصاص بالمياه بعد 24 ساعة عن 71%)
- حدود Atterberg للجزء المار من منخل رقم 40 (ويجب أن لا يزيد مجال اللدونة عن 78 وحد السيولة عن 220)
- نسبة تحمل كاليفورنيا (ويجب أن لا تقل عن 78%)
- تحديد نسبة التناقص بالوزن نتيجة للتفتت- ASTM C-142- 78 باختبار Claylumbs وذلك ونسبة لا تزيد عن 5 %.

- أى اختبارات أخرى واردة بالمواصفات وثراها الهيئة لازمة للتحكم في جودة العمل.

وتكون قيم حدود القبول لنتائج التجارب كما هو وارد بالمواصفات القياسية وعلى أن يجرى شماس الكثافة بالموقع بعد الدمك والتخرج لكل 100 متر مربع.

• القياس والدفع

بعد التأكد من سمك الطبقة بعد الدمك من خلال الرقح المنحني التضميلي يتم قياس وحساب كميات طبقة الأساس بالمتر المكعب وفقاً للأبعاد الهندسية لطبقة الأساس المبنية على الرسومات ووفقاً للقطاعات العرضية التضميلية ، ويشمل السعر كثافة الأعمال من توريد المواد والخلط والنقل والفرد باستخدام الجريدر المزود بأدوات التحكم في المنسوب والسطح النهائي. وأعمال الدمك والتنوية والاختبارات وإعادة أماكن الجسات إلى ما كانت عليه. ويتم عند تنفيذ طبقة الأساس مراعاة زيادة العرض عن طريقة الأسفلت بالزيادة اللازمة للتشغيل بعد أدنى 10 سم من مكمل جانبي.

الباب الرابع الأعمال الخرسانية

1-1 الجواجز الخرسانية (التبو جرسى) :

1- وصف العمل:-

يتألف هذا العمل من إنشاء جواجز خرسانية واقية ذات وجه واحد وذات وجهين وفقاً للمراسقات وطبقاً للخطط والناسيب المبنية على الرسومات أو التي يقرها المهندس.

ب- حاجز خرساني وجه واحد:-

أعمال إنشاء حاجز خرساني وجه واحد بارتفاع 80 سم من الخرسانة العادية والمتلزمة المهيمنة لها لا تقل عن 25 كجم/م³ بعد 28 يوم من الصب بالطبيعة ومحتوى الاسمنت الذي يحقق هذا الجهد بعد اعتماد



الخلطة التسميمية واستخدام القير (الباف البولي بروبيلين) لمنع التسرع على أن لا يقل محتوى الباف البولي بروبيلين عن ٨ كجم / م^٣ على أن يتكون الخلط والدمك ميكانيكي مع معالجة الخرسانة بعد الصب مباشرة بمادة والتجبة حامية لمنع منام الخرسانة والحفاظ على الرطوبة الشافية لاتمام التفاعل الكامل للأسمنت وطبقا للمواصفات والفئة تشمل عمل القرم والشدات على أن تتكون الخرسانة الظاهرة ذات سطح أملس وكلا ما يلزم أهو العمل وعمل فتحات التسريفة مياه الأمطار وذلك طبقا للرسمومات وتعليمات للمهندس المشرف ويتم عمل متاسل تمديد لكل ١٢ م، والفتة شاملة بالتر الطولي .

ج - الفرشة الخرسانة العادية أسفل الجواجز الخرسانية ذات الوجه الواحد:-

أعمال توريد وصب فرشة من الخرسانة العادية أسفل الجواجز الخرسانية بعبء واحد مقاس ٢٠٥٦٠ سم طبقا للرسمومات الرفقة وتعليمات المهندس المشرف وجهد المكسر لا يقل عن ٢٠٠ كجم/سم^٢ وذلك طبقا للخلطة التسميمية وتشمل أعمال حفر وشوية وذلك أسفل الفرشة وعمل المواصل اللازمة للتمدد والانكماش وشاملة عمل اشارير من الحديد Ø٥ ١٢/م وجميع مايلزم أهو العمل طبقا للرسمومات المعتمدة وتعليمات المهندس المشرف بالتر الطولي .

٢-٤ أعمال الجبايات بالخرسانة العادية

- وصف العمل
يشمل العمل جبايات من الخرسانة العادية سمك ١٥ سم للأكتاف والذبول الجانبية والتقدمات بإجهاد كسر قياسي قدره ٢٥٠ كجم/سم^٢ بعد ٢٨ يوما . و الفتة شاملة فرشة من المواد الحسوية للتدرجة سمك ١٥ سم وحسب القطاع النموذجي والرسمومات المعتمدة .
- المواد
- الركام الصغير: يجب أن يتكون الركام الصغير من رمل طبيعي سليبي وارز من مصدر معتمد ومن محاجر معتمدة، ويجب أن يكون خاليا من التراب ومن كل الشوائب الضارة بالخرسانة وحديد التسليح، ويجب أن يكون الرمل مطابقا لإشتراطات المواصفات القياسية المصرية (م.م.م) رقم ١١٠٩ لسنة ٢٠٠٢، ويلزم أن يتكون الرمل من جزيئات مختلفة الحجم تمر كلها من منخل فتحته ٦ مم ويمر على الأقل ٧٥٪ منها عندما تهز على منخل فتحته ٢ مم، ويجب ألا يزيد محتوى المواد الناعمة والطين التي تمر من منخل ٠.٧٥ مم عن ٢٢ بالوزن.
- الركام الكبير: يلزم أن يتكون الركام الكبير واردا من محاجر أو كسارات معتمدة، ويجب التأكد من أنه لا يحتوي على أي مواد غريبة، ويفضل أن لا يكون الركام الكبير أملس بل يكون حاد الزوايا ويخرج من الحجم (أي يحتوي جميع المقاسات بالنسب المطلوبة في المواصفات القياسية المصرية).
- ويجب أن يكون الركام الكبير صلب لا تتعدى نسبة التآكل فيه عند اختبار كوس اتجاوس عن ٢١٠، وأن يكون الركام مطابقا لمتطلبات المواصفات القياسية المصرية رقم ١١٠٩ لسنة ٢٠٠٢، ويتم توريد الركام الكبير في أكثر من مقاس شاملا يمكن توريد مقاس من ٥ مم حتى ١٠ مم، ومقاس من ١٠ مم حتى ٢٠ مم حسب المقاس الإحتيازي الأكبر المطلوب الركام.
- ويجب أن يكون الركام خالي من الأملاح والمواد الضارة بالخرسانة وحديد التسليح ويجب أن لا يزيد محتوى أملاح الكبريتات في الركام الصغير أو الركام الكبير عن ٢.٠٥٪، كما يجب أن لا يزيد محتوى أملاح السلفوريدات في الركام الصغير أو الركام الكبير عن ٠.٤٪.
- الأسمنت: يلزم أن يكون الأسمنت المستعمل مطابقا للمواصفات القياسية المصرية رقم م.م.م ٢٢٧٢-١٩٩١ للأسمنت البورتلاندي العادي والمواصفات القياسية م.م.م رقم ٥٨٢-١٩٩٢ للأسمنت البورتلاندي المقاوم للكبريت.
- ويتم إحتياز الأسمنت طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم م.م.م ٢٢٦١-١٩٩٢ (إحتياز) لخواص الطبيعة والمركبات (للأسمنت) على عينات المأخوذة طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم م.م.م ١٩٤٧-١٩٩١ (مبارق) أخذ عينات الأسمنت، ويجب أن يكون الأسمنت من إنتاج مصنع الأسمنت المصرية المعتمدة ويجب أن يوزن موقع العمل سائب أو داخل شوكاير ويجوز للمهندس المراجعة عليه واختباره التأكد من تاريخ الإنتاج وكذا وزن



- الشمسكارة، ولا يجوز استعمال أي شمسكارة تحتوي على أجزاء من الأسمنت، شك بها أو التي يلاحظ بها أي أثر التزاول، حيث سيتم رفضها ولا يجوز استعمالها في أي عمل من الأعمال.
- ويجب أن يكون الأسمنت في مخزن خاص مسقوف على دفقة المقلول، ويجب ألا يتكون غلاصقا لسطح الأرض يل يجب عزله بأرضية خشبية تحته ككها يجب تغطية الأسمنت المقلول في جميع مواقع العمل بالشمع الكانع من مرور الرطوبة، ولا يسمح باستخدام الأسمنت الذي مضى عليه أكثر من ثلاثة شهور من تاريخ إنتاجه إلا بعد أخذ عينات واختبارها والتأكد من مطابقتها لإشتراطات المواصفات القياسية المصرية.
- المياه: يجب أن تكون المياه المستعملة في أعمال خلط الخرسانة نظيفة وخالية من الأملاح والشوائب والكبريتات، ويفضل استخدام المياه الصالحة للشرب في صناعة ومعالجة الخرسانة، ويشترط في ماء خلط الخرسانة أن لا تزيد الأملاح الذائبة الكلية عن ٢٠٠٠ جزء في المليون، ومحتوى أملاح الكلوريدات عن ٥٠٠ جزء في المليون، ومحتوى أملاح الكبريتات عن ٢٠٠ جزء في المليون، فكها يجب أن لا تزيد محتوى المواد غير المشبعة وهي الطين والمواد المعلقة عن ٢ جرام في المتر.
- ويجب أخذ عينة من المياه واختبارها لمعرفة المقلول لتحديد مدى صلاحيتها وإعتماد استعمالها من المهندس قبل البدء في أعمال الخرسانة، ويجب أن لا يقل الأساس الهيدروجيني لماء الخلط عن (٧).
- إضافات الخرسانة: يجب أن تكون المواد التي يتم إضافتها للخلطة لتحسين نوعيتها أو لامتصاصها ميزة خاصة موروثة من مصنع معتمد بعبوات مغلقة وعليها الماركة والعلامة التجارية وتاريخ الصلاحية ومع كل شحنة شهادة من المنتج باختبارها ومطابقتها للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بها م م ١٨٩٩-١٩٩٠ (إضافات الخرسانة).
- ويجب أن لا تزيد نسبة الإضافات للأسمنت عادي النسبة المحددة عن طريق المنتج للمادة، فكها يجب أن لا تحتوي الإضافات على أملاح الكلوريدات أو أي مواد أخرى ضارة بالخرسانة.
- متطلبات الإنشاء
- تصميم الخلطات الخرسانية: يجب أن تصميم جميع رتب الخرسانة الموضوعة بالترسومات أو المتصوص عليها في جدول الكميات قبل التنفيذ، وعلى المقلول تقديم تصميم للخلطة للتأكد من مطابقتها لجهد التكسير المطلوب على أن يتم مراجعتها واعتمادها من الإستشاري، ويلاحظ أن جهد التكسير محسوب على أساس قدرة التكعب القياسي على التحمل بعد ٢٨ يوما هي ٢٠٠ كجم/سم^٢ للخرسانة العادية، ويجب أن تعطى نسب الخلط واحد متر مكعب من الخرسانة.
- خلط مكونات الخرسانة: يراعى في جميع الأحوال أن يكون خلط مكونات الخرسانة بواسطة خلاطات ميكانيكية، ولا يسمح بالخلط اليدوي ويفضل استخدام محطات الخلط المركزية ويجب أن لا تقل مدة الخلط عن دقيقتين بعد إضافة المياه ويستمر الخلط حتى تتوزع المواد بالتساوي وتصبح الخلطة ذات لون واحد متجانس ويجب معايرة الخلاطات قبل وأثناء التنفيذ للتأكد من صلاحيتها.
- نقل وصب الخرسانة: يجب نقل الخرسانة بعد الخلط وصيها في الفور في أسرع وقت ممكن، ويجب نقل الخرسانة بواسطة معتمدة على أن لا تؤثر وسيلة نقل الخرسانة على تماس الخرسانة أثناء النقل ويجب التأكد من عدم حدوث انفصال جبين في مكونات الخلطة.
- يراعى أن يتم صب الخرسانة المخلوطة في خلال ساعة على أقصى تقدير بعد إضافة الماء وفي حالة استعمال إضافات مؤخرة الشك فيجب إتمامها في بحر ساعة ونصف فقط، وإذا زادت المدة عن ذلك فإن الخلطة ترفض.
- يجب ألا تزيد الخرسانة من ارتفاع يزيد عن ١,٢٠ م ويجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان عدم انفصال المواد المكونة للخلطة الخرسانية.
- ويتم تجنب وجود فاصل زمني أثناء صب الخرسانة لتكامل وحدة من الوحدات الجارية صيها، وفي حالة استعمال الصب بعد توقفه فإنه يتم تقوية سطح الخرسانة المصبوبة بالألجنة والسلكوكش مع نظافة المنطق تماعا وصب مونة ليلبي كثيفة قبل بدء صب الخرسانة الجديدة.
- إذا زادت درجة الحرارة في الطال عن ٢٢ درجة مئوية فإنه يجب الأخذ بالإحتياطات اللازمة لصب الخرسانة في الأجواء الحارة، ويجب الالتزام بالام تعليمات للمهندس في هذا الخصوص، وهذا يمنع بقات صب الخرسانة إذا زادت درجة حرارة الجو في الطال عن ٤١ درجة مئوية.



في حالة الخرسانة التي يتم صبها مباشرة على التربة يراعى وضع رقة من المولى اثنى عشر سمك ٢٥٠ ميكرون على الأقل أو سلكا بتردد الهندسي.

يجب ان يتم أخذ عينات من الخرسانة الطازجة قبل المسب مباشرة وإختبارها طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ٢٢٢٨-١٦٥٨ (سابق اختيار الخرسانة).

تملك الخرسانة يجب تملك الخرسانة جيدا باستخدام فراغ ميكانيكي ذو تردد عالي مع بذل العناية لتفادي حدوث انفصال جيبي للمكونات، ويشترط في الجهاز المستخدم ان يكون قادرا على نقل الخرسانة عملا يقل عن ٢٦٠٠ رفة في الدقيقة كما يجب ألا يقل مجال تأثير الحركة الاهتزازية الذي يملكه الجهاز (نصف قطر التأثير) عن ٥٠ سم عند استخدام الجهاز في خرسانة يعملي اختبار التواء لها بطريقة الهبوط ٢ سم.

يجب استخدام عدد كاف من الأجهزة التي يسمح بأنعام عملية الهز في الموضع المتفرقة من الطبقة الخرسانية في وقت واحد وبالمعدل المطلوب لصب الخرسانة، ويشمل وجود أجهزة احتياطية في موقع العمل لإستخدامها في الأحوال الطارئة أو حالة تعطل جهاز أثناء العمل.

تستخدم أجهزة هز القرم عندما تكون القطاعات صغيرة لا تسمح باستخدام أجهزة الهز الداخلية، كذلك تستخدم أجهزة الهز الداخلية في كل القطاعات الكبيرة بدرجة كافية لإدخال الجهاز وتحريكه داخل الخرسانة، ويجب ألا يفرك الجهاز في موضع واحد لمدة طويلة حتى لا يتسبب في ظهور تجمعات للأسمنت اللباني عن سطحها.

تتم عملية الهز بواسطة الهزازات الداخلية أو هزازات القرم حتى يتم الحصول على فراغ خرساني متجانس، أما أجهزة الهز السطحية فتستخدم لمدة كافية لتفريق حبيبات الحصى الكبير في باطن الخرسانة وتغطيتها بطبقة من المونة تعطي سطحاً ناعماً مستويا.

المعالجة والتطريب: يجب حفظ الخرسانة في حالة رطبة في المرحلة الأولى من التصلب لمدة لا تقل عن ١٤ يوما إلا إذا استخدمت وسائل خاصة لتسريع التصلب مثل المعالجة بالبخار في حالة الوحدات المنتجة بالمصانع.

أعمال الشدات الخشبية والصفقة: جميع أعمال القرم والصفقة يقوم المقاول بمعرفة بعمل التسميمات اللازمة لها وذلك طبقا للأبعاد والأشكال والمناسيب ونوع وشكل البطانة المطاوعة وتدريب رسومات ورشة تفصيلية مع الحسابات التسميمية لها مع عينات من البطانة لمراجعتها واعتمادها من المهندس قبل الإستخدام على أن يكون سمك الواحها لا يقل عن ١ بوصة ومثبتة بواسطة شبكات وتكون جميع أركان الخرسانات المسلحة في الضمرات والأعمدة مشطوفة وتوضع أبعاد وأشكال الشدات برسومات الورشة. ويتم تثبيت البطانة وفقا لتعليمات المصنع، ويجب أن تكون قوائم التحميل على أبعاد لا تزيد عن متروا واحد امكلى اتجاه وأن تحوى على كل ما يلزم لجعلها ثابتة ضد أى اهتزاز ينشأ عن تحريك العمال فوقها أو من جراء صب الخرسانة أو خلافة، وأن تكون ألواح الصفقة متلاممة اللحامات تماما لا يمر منها زبد الخرسانة ويلزم أن تركيب بكمية يسهل معها إزالتها بدون أن تسبب أى هزة أو تصادم مع الخرسانة ويلزم إستعمال الخوابير والتمسك للتقويات، واعتماد المهندس مثل هذه التسميمات لا يعفى المقاول من كلف المسئولية عن تلك الأعمال، وعلى المقاول قبل وضع الخرسانة داخل القرم التأكد من متانتها.

ويلزم أن يتم تنظيف أسطح الصفقة من الأوساخ وقضبان التجارة وخلافه ثم تغسل بالماء مباشرة قبل وضع الخرسانة فواصل الصب يراعى عند عمل فواصل الصب أن تحدد مسبقا على اللوحات التنفيذية ويتم مناقشتها مع المهندس لإعتقادها إذا تطلب الأمر. ويجب عند استئناف صب الفواصل الأفقية بعد تصلب الخرسانة يجب تنظيف سطح الخرسانة القديمة بفرشة سلك وإظهار الركام الكبير، ثم يتم رش طبقة من اللياني أو أي مواد تزيد التماسك بين الخرسانة الجديدة والخرسانة القديمة.

د- مراقبة وضبط الجودة

ضمن خطة لضبط الجودة على المقاول تنظيم بيان بالإختيارات التسميمية التي سيتم إجرائها عند تسليم الخرسانة بالموقع وعند الخلطة وعند تصديق الخلطة مستند أدنى لعمل التجارب الميدانية التالية لإختيار أحسن النسب للخرسانة

- التحليل الجيبي الركام الصغير والركام الكبير
- هبوط الخرسانة (Slump Test)
- تجربة معامل الدمك (Compacting Factor Test)



المكافئة

- مقاومة الشد للخرسانة بعد ٢٨ يوم.
- مقاومة الشد في الانحناء.

ويجب أن تزيد مقاومة الضغط عند عمر ٢٨ يوم في التجارب القبلية بالعمل بمقدار ٢٠٪ عن المقاومة المطلوبة أثناء التشغيل، ويجب أن تكون نسبة الماء للأسمنت المستخدمة في التجارب مساوية لتلك التي ستستخدم في تنفيذ الأعمال، ويجب أن يخضع إنتاج الخرسانة لرقابة دقيقة، عندما يجب عمل تجارب من وقت لآخر على مكونات الخرسانة المنتجة حتى يمكن التأكد من مطابقتها للمواصفات، ويلزم على الأقل اعداد واختبار ستة مكعبات قياسية لكل ٢٥٠ م^٣ من الخرسانة المجهزة أو حسب طلب المهندس، على أن تختبر ثلاثة منها عند عمر ٧ أيام والثلاثة الأخرى بعد ٢٨ يوماً.

ويجب إجراء الاختبارات في عمل الموقع أو في أحد المعامل المعتمدة من المهندس، ويجب إجراء الاختبارات طبقاً للمواصفات القياسية المصرية، هذا وفي حالة عدم مطابقة الأعمال للمواصفات المطلوبة فإن للمهندس الحق في اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات فنية سواء بتكسير الأجزاء المعيبة أو عمل إشفاقات على تلك الأعمال أو أي إجراء آخر يراه المهندس ضرورياً، ويشمل المقاول جميع التكاليف المترتبة على ذلك، وفي حالة وجود نسبة عالية من الكسرات في الأرض وطبقاً لتعليمات المهندس فيتم استعمال الاسمنت المقاوم للكسرات وذلك في جميع أعمال الخرسانة المستعملة في الأساسات والصفائح الأرضية ويطلق عليها "خرسانة مقاومة للكسرات" ويراعى أن يؤخذ في الاعتبار في جميع الأحوال أن يكون جهد التكسير لنوع الخرسانة المستعملة مطابقاً للمطلوب بالرسومات أو بجداول الكميات.

٥- القياس والقطع

تتم المحاسبة على جميع أعمال الخرسانة هندسياً على أساس قبة المتر المنسلح وفقاً للأبعاد المحددة بالرسومات المعتمدة، ويشمل السعر تكلفة المواد والمعدات والنقل والعمالة وإعداد القرم والربطاة والرؤ والدمك والمعالجة وإجراء الاختبارات وجميع ما يلزم لنهذ العمل.

٤-٢- الرصف الخرساني

• وصف العمل

يلتزم المسطح أعمال توريد وإنشاء طبقة رصف من الخرسانة الاسمنتية العادية بسمك ٢٨ سم بعد الرصف وتكون موردة من أحد الخلطات المركزية المعتمدة على أن لا يزيد الثقل عن ٦٠ دقيقة ولا يقل جهد المكسر بها عن ٤٠٠ كجم / سم^٢ بعد ٢٨ يوم ولا تزيد درجة حرارة الخرسانة وقت الرصف عن ٣١ درجة مئوية ويتم تسليحها بألياف بولي بروبيلين فيتر بمعدل ٩٠٠ جم / م^٣ خرسانية. تتم عملية الرص باستخدام فيشر رصف خرساني حديث الصنع وعلى أن يتكون الفينشر مجهز لرصف سماكات عرضية تصل إلى ١٢ متر في المرة الواحدة وتتم عملية دمك الخرسانة عن طريق الهزازات المجهزة بالفينشر وتتم معالجة الهزازات قبل بدء عملية الرصف للتأكد من كفاءة دمك الخرسانة وتتم عملية تشطيب سطح الخرسانة عن طريق العمالة المدربة لتشطيب السطح على الوجه الأكمل مع مراعاة الحدود المسموحة المنصوص عليها في المواصفات لتسرب السطح الخرساني، وتتم عملية التمشيط والمعالجة للبلاطات الخرسانية باستخدام الوسائل الميكانيكية لضمان انتظام التمشيط وتجاسن وهي مادة المعالجة الكيميائية المطابقة للمواصفات للمحافظة على نسبة المياه التسميمية للمخلوط لمنع حدوث شروخ شعيرية وأيضاً الرص بالمياه وتغطيتها بالخيش الرطب لمدة لا تقل عن ١٢ ساعة من وقت الرصف ومحمل أيضاً على البند. جميع التواصيل (التمدد - الانكماش الطولي والعرضي - فاصل الانشاء الطولي) مع توريد وتركيب جميع المواد اللازمة لربط البلاطات مع بعضها من (حديد ، تسليح ، مواسير ، مواد عازلة) وعلى أن يكون حديد التسليح الاماس مدهون بمادة ابيوسمكية عازلة او ما يشابهها للديوكز بقطر ٢٢ مم وطول ٤٥ سم بتقسيم ٢- مم في التواصيل العرضية وحديد الربط في القواعد الطولي بشرط ١٦ مم وطول ٧٥ سم بتقسيم ١٢٠ و ذلك طبقاً للمواصفات الفنية والايحات التصميمية تتم اعمال قواعد الانكماش العرضية والطولية في مسافات لا تزيد عن ٢.٥ متر للقواعد العرضية و ٤.٥ متر للقواعد الطولية الا اذا تقدم المخذ بتصميم معتمد منوة حسابة شديد عكس ذلك يتم عمل القواعد بين البلاطات باستخدام المنشار المصنعة لكي القواعد الابتدائي بسمك ٢ مم و بحدق ٩ مم وتوسعة القواعد بسمك ٩ مم و بحدق ٣ مم . ويتم ملء التواصيل بمادة حشو القواعد (الكراك وود) و مادة مثابطة مقاومة للوقود والحرارة جيدة لجميع انواع التواصيل الطولية والعرضية طبقاً للشروط والمواصفات



• القياس والدفع

تتم الحاسبة على جميع أعمال الخرسانة هندسياً على أساس هذا المتر المسطح وفقاً للأبعاد المحددة بالرسومات المعتمدة، ويشمل السعر تكلفة المواد والمعدات والنقل والعمالة وأعداد القرم والبطانة والهر والدبلك والمعالجة وأجراء الاختبارات وجميع ما يلزم لنهوض العمل

